

أسلوب التقديم و التأخير

بين النحو والبلاغة

شعر الهذليين نموذجاً ١٧٧٠٧

إعداد

مها علي محمد الشطناوي

بكالوريوس لغة عربية

جامعة اليرموك

١٩٩٦

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
جامعة اليرموك، تخصص لغة عربية - لغة ونحو -

١٩٩٨

لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً.

١. الدكتور فايز القرعان

عضواً.

٢. الدكتور يحيى عباينة

عضواً.

٣. الدكتور زياد الزعبي

الإهداء

إلى الذي بعث الحياة والعزم في كل كلمة وكل حرف في رسالتي
وإلى الذي أثار الدرب أمام خطاي بما قدمه من التضحية والحب

إلى والدي

إلى التي علمتني معنى الصبر وهي الصبر نفسه

إلى والدتي

إلى الذين واكبا مسيرة بحثي وساعداني في دربي

إلى أخوي محمد

ومنقذ

إلى اللواتي شجعني بكلماتهن العذاب

إلى أخواتي

كلمة شكر

أود أن أقف هنا لأعبر عن امتناني وشكري لكل من واكب مسيرة بحثي، وأخص منهم الدكتور فايز القرعان الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فلم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته التي كانت خير معين، ولم يبخل علي بوقته ورعايته فكان لي خير مرشد وناصح فله مني عظيم الشكر والامتنان والعرفان.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور زياد الزعبي اللذين تفضلا بقبول قراءة هذه الدراسة، واللذين سألني من مناقشتهم وتوجيهاتهم لي، فلهما مني عظيم الشكر والامتنان.

ولا يمكن أن أنسى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث، وكان عوناً لي في إتمامه.

الباحثة

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	الفصل الأول: الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير.
٢	- عناصر الجملة الأساسية
٥	أولاً- الجملة الفعلية.
٥	أ. أصالة ترتيب عناصر الجملة الفعلية.
٧	ب. أبنية التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.
٨	أولك تقديم الفاعل.
١٧	ثانيك تقديم المفاعيل.
٢٥	ثالثك تقديم الحال.
٣٠	رابعك تقديم المستثنى
٣٢	خامسك تقديم التمييز.
٣٥	سادسك تقديم الجار والمجرور - الظرف.
٣٧	ثانياً- الجملة الاسمية.
٣٧	أ. أصالة ترتيب عناصر الجملة الاسمية.
٣٩	ب. أبنية التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.
٣٩	أولك تقديم الخبر.
٤٦	ثانيك تقديم النواسخ.
٤٧	١. الأنفال الناسخة.
٥٠	٢. الحروف الناسخة.
٥٢	ثالثك الجملة الشرطية.
٥٦	الفصل الثاني: وظيفة أسلوب التقديم والتأخير.
٦١	أولاً- الوظائف الدلالية في الجملة الفعلية.
٦١	أولك تقديم الفاعل.
٧١	ثانيك تقديم المفعول به.

الترتيب	الموضوع
٧٩	ثالثاً تقديم الحال.
٨٠	رابعاً تقديم المستثنى.
٨١	خامساً تقديم الجار والمجرور.
٨٣	ثانياً - الوظائف الدلالية في الجملة الاسمية.
٨٣	أولاً تقديم الخبر.
٩١	الفصل الثالث: الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير، وظائفها عند الشعراء المذليين.
٩٣	أولاً - الجملة الفعلية.
٩٣	أولاً تقديم الفاعل.
١٠٢	ثانياً تقديم المفعول به.
١٢٠	ثالثاً تقديم الجار والمجرور - الطرف.
١٢٧	ثانياً - الجملة الاسمية.
١٢٧	أولاً تقديم الخبر.
١٣٤	ثانياً تقديم الجار والمجرور - الطرف.
١٤٠	الغائمة.
١٤٣	المصادر والمراجع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حفل الدرس النحوي العربي بدراسة التراكييب اللغوية، وعلاقة الكلمات التي تؤلف الجملة العربية بعضها إلى بعض، فوصف النحاة ترتيب عناصر الجملة، ثم عالجوا قضايا تتعلق بالتراكيب اللغوية: كالحذف والإثبات، والفصل والوصل، والتقديم والتأخير، وقد تضمنت دراساتهم جوانب دلالية مختلفة، تلمح في كتبهم وإن لم تكن موسعة أو شاملة.

كانت قضية التقديم والتأخير من القضايا التي درسها النحاة، إذ رأوا أن بعض عناصر الجملة العربية تتمتع بحرية الانتقال، وتغيير مواقعها داخل الجملة، فمن هذه العناصر ما يتقدم على نية التأخير، ومنها ما يتقدم لا على نية التأخير. وقد التفتت النحاة إلى الاختلاف في المعنى الذي ينتج عن اختلاف ترتيب عناصر الجملة، فأشاروا إلى ذلك في ثنايا كتبهم إشارات عجلية، حيث لم يكن النحاة يطيلون الوقوف عند الجوانب الوظيفية بسبب إنشغالهم بقضايا نحوية أخرى.

بقي الأمر على تلك الحال، إلى أن جاء عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، فاستفاد مما كتبه النحاة، وجعل لدرس التقديم والتأخير فصلاً مستقلاً في كتابه "دلائل الإعجاز"، حيث أكد ارتباط علم المعاني بعلم النحو، فقد كان يرى أن التركيب النحوي الصحيح هو الذي يأتي بوظائف مختلفة، فليس النظم عنده "إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل منها بشيء" (١).

(١) دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، صححه: محمد رشيد رضا، دار المعرفة/بيروت، ١٩٧٨، ٦١.

العلاقة وثيقة إذن، بين علمي النحو والمعاني، فكلاهما يتناول الجملة تركيباً ثم دلالةً، ومن هنا كانت هذه الدراسة، لتشكل حلقة من حلقات الوصل بين علمي النحو والبلاغة، فهي تؤكد أهمية الاتصال بين العلمين، باعتبار أن النحاة هم واضعو الأسس الأولى لعلم البلاغة، وأن البلاغيين قد بنوا علم البلاغة على تلك الأسس، وقد أكد اللغويون المحدثون أهمية الصلة بين علمي النحو والبلاغة، يقول تمام حسان: " النحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي"^(١).

بدأت استطلع أمر الصلة بين علمي النحو والبلاغة، فبدأت أبحث أولاً في كتب البلاغة متكئةً بشكل كبير على كتاب "دلائل الإعجاز" في كثير من الأحيان السذي حوى نظرية النظم التي تنادي بأهمية علم النحو عند دراسة التأليف في الجملة، فكانت الأبنية الأسلوبية لظاهرة التقديم والتأخير - التي اخترتها مجالاً للدراسة - هي الأبنية نفسها التي نصّ عليها النحويون.

وبحثت بعد الاطلاع على كتب البلاغيين في كتب النحويين محاولةً أن أجد دراساتهم للمعنى، وللوظائف التي تنتج عن ظاهرة التقديم والتأخير، فوجدت عندهم وظائف عديدة سبقوا البلاغيين إليها، ومن هنا بدأت أعدّ للأمر عدته، وأدرس الأمر بجدّ، وبمعاونة من الأستاذ المشرف خرجت هذه الدراسة.

وقد اخترت شعر الهذليين نموذجاً للتطبيق، فتناولت الجمل التركيبية، واستخرجت أنماط التقديم والتأخير منها، ثم خلّلت الشواهد انطلاقاً من التصورين؛ النحوي والبلاغي.

أشير هنا، إلى أن المجال التطبيقي كان مقتصرأ على بعض الأنماط، إذ إن ذلك يفى بالغرض، فما ينطبق على نمط من التحليل، ينطبق على بقية الأنماط التي لم

^(١) الأصول دراسة أيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، ١٩٨٨، ٣٤٩.

تذكر، والغاية هي إعطاء نموذج من شعر الهذليين ليوضح مدى الصلة بين التركيب والمعنى، لا غير.

وتبعاً لذلك وضحت في هذه الدراسة آراء النحويين والبلاغيين القدماء في أسلوب التقديم والتأخير، وناقشت آراء كل منهما، وربطت بين ما تقارب من آرائهما، فبينت مدى الاقتراب في هذا الدرس، سواء في الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير، أم في الوظيفة الناتجة عن ذلك. وبهذا خرجت هذه الدراسة بعنوان "أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة - شعر الهذليين نموذجاً"، وقد جاءت في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما الفصل الأول، فعنوانه "الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير عند النحويين والبلاغيين"، تناولت فيه مفهوم التقديم والتأخير عند النحويين من خلال فهمهم للأبنية التركيبية التي تشكل الأصل في الجملة العربية، وما يطرأ على هذه الأبنية من تغيير في مواقع عناصرها اللغوية عن الأصل، وتناولت كذلك مفهوم التقديم والتأخير عند البلاغيين، ثم عقدت موازنة بين المفهومين للأبنية الأسلوبية، وصولاً بذلك إلى الأنماط التي تشكلت في باب التقديم والتأخير.

وأما الفصل الثاني، فقد خصصته لدراسة "وظيفة أسلوب التقديم والتأخير بين النحويين والبلاغيين"، حيث عرضت فيه الوظائف الدلالية لأسلوب التقديم والتأخير التي استنبطها النحاة والبلاغيون، من خلال الشواهد التي اعتمدوا عليها في دراساتهم. بدأت فيه بالوظائف في الجملة الفعلية، ثم الوظائف في الجملة الاسمية، وقرنت كل وظيفة دلالية بوجود سياق؛ إذ إن السياق النصي هو الذي يحدد نوع الدلالة ويخصصها، إذ إن الدلالات تتكرر في الأنماط مجتمعة، والنص هو الذي يحدد نوع الدلالة.

وأما الفصل الثالث، فقد تناولت فيه بعض الشواهد الشعرية في ديوان الهذليين تحليلاً وتركيباً ودلالة، حيث عالجت في الجملة الفعلية تقديم الفاعل على الفعل ليصبح مبتدأ، والدلالات التي ظهرت من خلال ذلك، وتقديم المفعول به على الفاعل تارة، وعلى الفعل والفاعل تارة أخرى، وعالجت في الجملة الاسمية تقديم الخبر على

المبتدأ، وتقديم شبه الجملة على العناصر الأساسية في الجملة الاسمية، فظهرت وظائف مختلفة نتجت عن التركيب اللغوي، وعن ارتباط هذا التركيب بالسياق.

وأما الخاتمة فقد رصدت فيها النتائج الهامة للدراسة، وخلاصة الفصول الثلاثة المتقدمة. وأخيراً، فإنني أقدم هذه الدراسة آملاً أن تكون قد وفيت الموضوع حقه من البحث.

وأخيراً، فلست أدعي الكمال، وكل ما أرجو أن أكون قد وفيت هذا البحث حقه، وقمت بشيء من الواجب تجاه لغتنا.

والله ولي التوفيق،،،

الباحثة

الفصل الأول

الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير

عناصر الجملة الأساسية:

لابدّ قبل دراسة أنماط التقديم والتأخير التي تجري بين عناصر الجملة، من الإشارة إلى عناصر الجملة الأساسية، ومن تعرف الأصل الترتيبي لهذه العناصر، ولا بدّ كذلك من الإشارة إلى العناصر الثانوية في الجملة، وإلى أصل ترتيبها؛ لمعرفة التبديل الذي يحدث بين عنصر وآخر، والذي ينتج عنه تقديم عنصر ما، وتأخير عنصر آخر.

تأتي الجملة تامة تركيبياً إذا استوفت عنصرين أساسيين هما: المسند، والمسند إليه؛ ولا تظهر الفائدة إلا باجتماع هذين العنصرين. وقد نصّ النحويون والبلاغيون على هذين العنصرين الأساسيين للجملة موضحين مدى ارتباط العنصر بالآخر؛ فذهبوا إلى أن الجملة الفعلية تتكون من عنصرين أساسيين هما: الفعل والفاعل، وإلى أنهما متلازمان لا يقوم أحدهما دون الآخر، كما ذهبوا إلى أن الجملة الاسمية تتكون من عنصرين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، وإلى أن المبتدأ لا يستغني عن الخبر؛ ونصّوا على أن الفائدة لا تأتي إلا بهذين العنصرين. فالتركيب الإسنادي عندهم "لا يراد به مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة" ^(١).

فالمسند والمسند إليه عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) هما الركنان اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر فأينما حلّ المسند يلزمه المسند إليه كـ "الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك قولك: (يذهب زيد)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك:

(١) شرح المفصل: موفى الدين بن يعيش، عالم الكتب/ بيروت، ١: ٢٠.

(كان عبد الله منطلقاً)، و(ليت زيداً منطلقاً)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده
كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده^(١).

والجملة الاسمية عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تشتمل على المبتدأ والخبر، اللذين
بهما تتم الفائدة، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، ولا بد منهما^(٢).

وقد ذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه، وابن يعيش، فكانت
الجملة عنده عبارة عن "الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)، وما
كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائماً)، و(ظننته
قائماً)^(٣). فالفعل إذن عند النحاة لا بد له من الفاعل، والمبتدأ لا بد له من الخبر؛
ليكتمل التركيب الإسنادي، وليظهر معنى يحسن السكوت عليه.

وبالانتقال إلى الجملة عند البلاغيين، نجدهم قد وافقوا النحويين في اشتراط
الإسناد في الجملة وفي إيجاد معنى يحسن السكوت عليه، فعبد القاهر الجرجاني (ت
٤٧١هـ) يرى أن الكلام لا يكون من جزء واحد، وأنه لا بد فيه من مسند ومسند إليه،
فالاسم يتعلق بالاسم، والاسم يتعلق بالفعل، ويوضح هذا في الأبيات الآتية:

تلقى له خبراً من بعد تثنيه	تفسير ذلك: أن الأصل مبتدأ
إليه يكسبه وصفاً ويعطيه	وفاعل مسند فعل تقدمه
من منطق لم يكوناً من مبانيه ^(٤)	هذان أصلان لا تأتيك فائدة

فالجملة الاسمية عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تتكون من
عنصرين أساسيين هما: المبتدأ والخبر؛ (أن الأصل مبتدأ تلقى له خبراً). والجملة
الفعلية تتكون من عنصرين أساسيين هما: الفعل والفاعل؛ (وفاعل مسند فعل تقدمه). ثم

(١) الكتاب: أبو بشر عمرو بن قنبر "سيبويه"، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب/ بيروت، ١: ٢٣.

(٢) شرح المفصل، ١: ٩٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية/

بيروت، ١٩٨٧، ٢: ٣٧٤.

(٤) دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، المدخل ش، و المدخل ث.

صرح بتلازم هذين العنصرين في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية؛ لتتم الفائدة (لا تأتيك فائدة من منطق لم يكونا من مبانيه). والإسناد عند السكاكي (ت ٦٢٦هـ) هو "تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع كنحو: (عرف زيد)، ويسمى هذا جملة فعلية، أو (زيد عارف)، أو (زيد أبوه عارف) ويسمى هذا جملة اسمية"^(١). وهذا ما يراه ابن النظم (ت ٦٨٦هـ) والجملة لا بد فيها من مسند ومسند إليه وإسناد"^(٢).

فالإسناد إذن نوعان: نوع يتمثل في الجملة الاسمية، وتتكون من: مسند إليه ومسند، ونوع يتمثل في الجملة الفعلية، وتتكون من مسند ومسند إليه، كما أن الفائدة لا تأتي إلا بالعنصرين الأساسيين للجملة.

تأتي في الجملة أحيانا عناصر ثانوية، تضيف معنى إضافيا للمعنى الأساسي المتكون من العنصرين الأساسيين، وهذه العناصر الثانوية هي ما أطلق عليها النحاة والبلاغيون اسم المتعلقات، أو الفضلات، أو المكملات.

تتعدد المواقع في الجملة العربية، ويحتل كل عنصر في جملة ما موقعا خاصا به، فتتشكل الصورة الترتيبية النموذجية. وقد تتحرف هذه الصورة عن أصلها الترتيبي بأن تتحرك بعض العناصر من موقعها بحرية تامة لتحتل موقعا آخر، وهناك بعض العناصر التي تلتزم موقعها في التركيب فلا تفارقه، ولكي يعترف الانحراف، والانتقال الذي يحصل بين العناصر، لا بد أولا من معرفة أصالة ترتيب العناصر في الجملة، ثم تعرف أنماط أساليب التقديم والتأخير في:

١. الجملة الفعلية.

٢. الجملة الاسمية.

٣. الجملة الشرطية.

(١) مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى،

١٩٨٣، ص ٨٦.

(٢) المصباح في المعاني والبيان والبديع: بدر الدين بن مالك، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، ص ٨.

أولاً - الجملة الفعلية:

أ. أصالة ترتيب عناصر الجملة الفعلية:

إن المواقع الأصلية للعناصر، والترتيب الذي تجري عليه هو الذي يحدد ما إذا كان هناك تقديم وتأخير بين العناصر في الجملة" فلا يمكن الحكم على عنصر ما في الجملة بأنه مقدم من تأخير، أو مؤخر من تقديم إلا إذا كانت بنية الجملة الأساسية تحكم بوضع هذا العنصر، أو ذاك في موضع معين، أورتبة محددة^(١).

تتكون الجملة الفعلية من عنصرين أساسيين هما: الفعل والفاعل، ومن عناصر ثانوية تأتي لتضيف معنى جديدا للمعنى الأساسي في الجملة. والأصل في ترتيب العنصرين الأساسيين أن يذكر الفعل أولا، والفاعل ثانيا. ويدل على ذلك شيوع استعمال الجمل التي تبدأ بفعل نحو: (قام زيد)، (وذهب عمرو)، (ونام خالد). وللشيوع أهمية في معرفة الأصل، إذ إن اللغويين جعلوا من الشيوع مسلكا لمعرفة الأصل في بعض الأحيان، فمثلا عندما كانوا لا يعرفون أي اللفظين سبق على صاحبه - عند معرفة أصل الكلمة - ليكون السابق هو المشتق منه (الأصل)، والتالي هو المشتق (الفرع) اتفقوا على أن الكلمة الأكثر شيوعا هي الأصل والثانية الأقل شيوعا هي الفرع^(٢). ولما كان الأكثر شيوعا في ترتيب عناصر الجملة الفعلية البدء بالفعل كان أصل الترتيب هو: فعل ثم فاعل.

ومما يدل على أن الأصل في الفعل أن يذكر أولا كذلك أن الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول. ولما كان أصل العمل للفعل، فالأصل فيه أن يتقدم على الفاعل، "فليست في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"^(٣).

ورأى عبد القاهر الجرجاني في الحقل البلاغي أن الأصل في ترتيب عناصر الجملة الأساسية أن يذكر الفعل أولا ثم الفاعل، وظهر ذلك واضحا في قوله:

(١) بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ١٩٤.

(٢) انظر: الوجيز في فقه اللغة: محمد الأنطاكي، دار الشروق/ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩، ص ٤٢٢.

(٣) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى/ بيروت، ٢: ٢٨٥.

وفاعل مسند فعل تقدمه إليه يكسبه وصفا ويعطيه^(١).

ويعلل الجارم سبب تقديم الفعل على الفاعل "بأن المرء يهتم بالحدث أولاً، ثم يتجه إلى محدثه، لأن الحدث هو الأمر الجديد الذي يعنيه شأنه، ولذلك يمكن أن ندعي أن الأسلوب العربي هو الأسلوب الجاري على الأصل، كلما خطر بذهن المتكلم وقوع حدث من فاعله، فهو يندفع أولاً إلى ذكر الحدث ثم ينسبه إلى من صدر منه"^(٢). ويضيف معللاً سبب اتجاه العرب إلى البدء بالفعل "بأنهم كانوا يعيشون عيشة بداءة تحيط بها المخاوف، ويكتنفها التوجس، وتكثر فيها المفاجآت فكان يهتمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه الحدث، فنقول مثلاً: (سطا الذئب)، و(أغار قبيلة بني فلان)، و(نضبت البئر)، إلى غير ذلك"^(٣).

الأصل التوليدي إذن في الجملة الفعلية ذات العناصر الأساسية هو ذكر الفعل أولاً، ثم الفاعل ثانياً. وما يرى من تقديم الاسم، وتأخير الفعل ما هو إلا خروج عن الأصل لغاية ما، وبهذا الخروج لا تبقى الجملة فعلية، وإنما تتحول إلى جملة اسمية.

وإذا ما انتقلنا إلى العناصر الثانوية في الجملة، فإننا نجد ما تأتي بعد العنصرين الأساسيين فيها^(٤). هذه العناصر هي: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والحال، والاستثناء، والتمييز، والجار والمجرور، والظرف.

وتتمتع هذه العناصر بحرية الانتقال من موقع إلى آخر، فننقدم على العنصرين الأساسيين، أو نتوسط بينهما، أو نتقدم على الاسم الذي جاءت مختصة به،

(١) انظر: دلائل الإعجاز: المدخل ش.

(٢) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية: علي الجارم، مجلة "مجمع اللغة العربية"، مطبعة وزارة المعارف العمومية، المجلد: السابع، الدورة (١٣-١٨)، ١٩٥٣، ص ٣٤٩.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٣٤٩.

(٤) انظر: شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: هادي نهر، الجامعة المستنصرية/بغداد، ١٩٧٧، ١: ٣٤٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية/صيدا، بيروت، ١٩٩٥، ١: ٢١٢.

ولما كانت هذه العناصر تضيف معنى جديداً لمعنى الجملة ذات العناصر الأساسية، فقد كانت مواقعها الأصلية متأخرة عن العناصر الأساسية.

ب. أبنية التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

تتمتع عناصر الجملة العربية الواحدة بحرية كبيرة في تشكيل تراكيب مختلفة، وذلك عن طريق التحويل فيما بينها؛ تقديماً وتأخيراً، وصلاً وفصلاً، حذفاً وذكرأ. والتقديم والتأخير أحد الوسائط التحويلية في الجملة، ويقصد به الرتبة بين العناصر في جملة ما؛ حيث إن لكل عنصر ترتيباً خاصاً به، ولا يخرج عنصر عن ترتيبه إلا لغرض يريده المتكلم.

يلجأ المتكلم إلى اختيار الكلمات التي تتناسب ظروف النص، ثم ينظمها في ذهنه، تقديماً وتأخيراً وفق الظروف الملائمة لذلك، ووفق قواعد نحوية صحيحة، فيتناول الرتب الحرة، ويبتعد عن الرتب المقيدة في أماكنها، إذ إن ترتيب الكلمات في الجملة العربية إما أن يكون ترتيباً حراً تتقدم فيه الكلمات وتتأخر، كما في (زيداً ضرب عمرو)، وإما أن يكون ترتيباً إلزامياً لا يحق للكلمات فيه أن تنتقل من مواقعها إلى مواقع أخرى كما في (أين جلس زيد).

ولا يلجأ إلى تشكيل صورة ذات ترتيب جديد منحرف عن أصله إلا لغاية مبتغاة في المعنى. يؤكد ذلك قول فضل عباس: "فنحن حينما نقدم بعض أجزاء الجملة تارة، ونؤخرها تارة، فإننا لا نفعل ذلك رغبة في التغيير، أو تفنناً في القول فحسب، إنما ذلك ناشئ عن اختلاف الذي يريده المتكلم، فالكلام البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيه لغرض لفظي فقط، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بالمعنى"^(١).

ويكون التقديم أحياناً على نية التأخير، فلا تتغير وظيفته الإعرابية بل يحتفظ بها وإن تقدم، ويكون التقديم أحياناً أخرى لا على نية التأخير، بل على أن تتغير وظيفته

(١) البلاغة فنونها وأفانها: فضل حسن عباس، دار الفرقان / إربد، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢، ص ٢١١.

الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، وتبعاً له يلعب التقديم والتأخير دوره في المعنى لا في التركيب^(١).

أعرض فيما يلي إلى أنماط أبنية التقديم والتأخير في الجملة الفعلية لدى النحويين والبلاغيين، هذه الأنماط هي:

أولاً- تقديم الفاعل:

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، فيذكر المسند أولاً، ثم المسند إليه ثانياً^(٢)، وتظهر الجملة وفق الصورة الآتية:

فعل + فاعل

قام + زيد

ويخرج الفاعل في بعض الأحيان عن ترتيبه الأصلي؛ فيتصدر الجملة. وتظهر صورة جديدة وفق الشكل الآتي:

فاعل + فعل

زيد + قام

وقد اتفق على فاعلية الاسم المتقدم معني، واختلف فيه إعراباً. فذهب فريق إلى أن الفاعل يتقدم لا على نية التأخير، وذهب فريق آخر إلى أن الفاعل يتقدم على نية التأخير.

نادى البصريون بأن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل على نية التأخير، فإذا ما وجد عندهم تقديم الفاعل في المعنى على الفعل فهو مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية التي تليها، "فإذا قلت: (عبد الله قام)، (فعبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر،

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٨٣. ١

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن الحاجب، مطبعة العاني / بغداد، ١: ١٥٩ والفوائد الضيائية: نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف / الجمهورية العراقية، ١٩٨٣، ١: ٢٥٥. وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، عبد المال مكرم، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ٢: ٢٥٣.

وضميره الذي في (قام) فاعل" (١). فالفاعل عندهم إذن يخرج عن وظيفته الإعرابية ليصبح مبتدأ، وبخروجه عن وظيفته الإعرابية لم يعد في الجملة تقديم وتأخير على المستوى التركيبي؛ ذلك أن الجملة الاسمية في بعض الأحيان تبتدئ باسم مبتدأ، يليه جملة فعلية في محل رفع خبر. واستند البصريون في ذلك إلى حجج، وبراهين منها: وجوب تطابق حال الفعل مع الاسم المتقدم عند تثنيته، وعند جمعه (٢)، نحو (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)؛ إذ إن الألف في (قاما)، والواو في (قاموا)، ضميران للفاعلية يعودان على الاسمين المتقدمين في الجملة، وهما (الزيدان)، و(الزيدون) على التوالي، ووجود هذين الضميرين، يدل على أن الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعل؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين.

ويرى البصريون كذلك أن الفاعل لا يجوز أن يأتي قبل فعله؛ لأنه كالجاء منه، فإن لم يكن الفاعل ظاهراً فهو لا محالة مضمّر. واحتجوا لذلك بأن لام الفعل تأتي ساكنة عندما يتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، وذلك لرفع توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة (٣)؛ إذ إن العرب يكرهون الحركات المتتالية في الكلمة الرباعية، فلما سكنت لام الفعل في نحو (ضربت) دل على أن الفاعل جزء من الكلمة لا يجوز تقديمه على الفعل.

ومن حجج البصريين كذلك أن المعمول لا يتقدم على العامل الذي يعمل الرفع فيه. يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) "فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه" (٤)، أما الخبر فيرى ابن جني أنه لم يرتفع بالمبتدأ فقط وإنما بالابتداء، لذلك فهو لم يتقدم عليهما معاً، وإنما تقدم على المبتدأ وهذا جائز (٥).

(١) المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب / بيروت، ٤: ١٢٨.

(٢) انظر: أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، مطبعة الترقى / دمشق، ١٩٥٧، ١: ٨١. وشرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري: صحح بمعرفة لجنة من العلماء، دار إحياء الكتب العلمية، ١: ٢٧٢.

(٣) انظر: أسرار العربية: ١: ٨٠، والفوائد الضيائية، ١: ٢٥٥. والكواكب الدرية: محمد بن أحمد بن الباري الأهل، اشرف عليه: محمد الاسكندراني، دار الكتب العلمية / بيروت، ١: ٧٧.

(٤) الخصائص، ٢: ٣٨٥.

(٥) انظر: المصدر السابق، ٢: ٣٨٥.

ينتقل الفاعل إذن عند البصريين من موضعه الأصلي فيتصدر الجملة مع انتقاله من حالته الإعرابية إلى حالة إعرابية أخرى، وهي الابتداء، فإذا ما وجد البصري ما ظاهره تقدم الفاعل على الفعل " يكون المقدم إما مبتدأ نحو (زيد قام)، ففي (قام) ضمير مرفوع مستتر على الفاعلية عائد على (زيد) و (زيد) مبتدأ، والجملة بعده خبره، وإما فاعلاً بفعل محذوف وجوباً نحو: " وإن أخذ من المشركين استجارك"، فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير " وإن استجارك أخذ استجارك" ^(١). وبهذا التقدير تكون الجملة مركبة من جملة كبرى، وهي المبتدأ والخبر، ومن جملة صغرى، وهي خبر المبتدأ الذي يتكون من الفعل والفاعل المستتر.

أما الكوفيون فنادوا بجواز تقديم الفاعل على الفعل محتفظاً بحالته الإعرابية، خلافاً لرأي البصريين فيكون الاسم المتقدم المتبوع بالفعل عندهم فاعلاً لا مبتدأ ^(٢)، كان يقال " زيد قام" على اعتبار (زيد) فاعلاً، والفعل (قام) هو العامل فيه، يقول الأزهري " وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل عن المسند تمسكاً بنحو قول الزبّاء ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف:

ما للجمال مشيها وثيداً أجندلاً يحملن أم حديداً

ووجه التمسك أن (مشيها) روى مرفوعاً ولا جائز أن يكون مبتدأ، إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وثيداً)، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ (وثيداً) مقدماً عليه ^(٣).

جوز الكوفيون إذن تقديم الفاعل على الفعل مع بقاءه على حالته الإعرابية، وتبعاً لذلك تكون الجملة عندهم بسيطة لا مركبة كما كانت عند البصريين، فتكون جملة واحدة تتكون من فاعل مقدم، وفعل متأخر.

(١) الكواكب الدرية، ١: ٧٧.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ٢: ٤٦. وشرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٧.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٧١. وانظر: شرح اللحة البدرية، ١: ٣٤٢. وحاشية الصبان، ٢: ٤٦.

وبالنظر إلى رأي كل من الفريقين السابقين أستطيع أن أتبنى أحد الرأيين
أتخذه مسلكاً لي في هذا البحث. ولعل الرأي الذي ذهب إليه البصريون أقرب إلى
الصواب من الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون؛ إذ إن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل
مع احتفاظه بحالته الإعرابية؛ لأنه يترك في مكانه ضميراً يشغله، ومن حق هذا
الضمير أن يقوم مقام الفاعل معنى وإعراباً، فيكون فاعلاً للفعل، ويكون الاسم المتقدم
مبتدأً نحو: (الزيدان قاما)؛ حيث إن الضمير العائد على (الزيدان) هو الفاعل، والاسم
المتقدم هو المبتدأ، فالعنصر الذي يتقدم إذن تاركاً وراءه ضميراً يشغل مكانه يخرج عن
حالته الإعرابية.

وقد يقال إن (زيداً) في جملة (زيد قام) فاعل؛ لأنه لم يترك ضميراً يشغل
مكانه، ويقوم مقامه إلا أن هذا مجانب للصواب؛ لأن الألف في الفعل يقوم مقام
(الزيدان) في نحو (الزيدان قاما)، والواو في الفعل يقوم مقام (الزيدون) في نحو
(الزيدون قاموا) مما يكشف عن وجود ضمير في (قام) في نحو (زيد قام) يقوم مقام
(زيد) المتقدمة، ولكنه غير ظاهر، "فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية، ودل
عليها ما تقدم من ذكره، فقال: (زيد قام)، و (زيد ذهب) فإن ثنى ألحق الألف فقال:
(أخواك قاما)، وإن جُمع ألحق واوا مكان الألف. وقال: (إخوتك قاموا) فإذا كان الغائب
مؤنثاً فكذلك تقول في الواحد: (هند قامت)، التاء علامة التأنيث، والضمير في النية، كما
كان في المذكرة، وإن ثنى ألحق الألف"^(١) وكذلك يقول عبدالقاهر الجرجاني معلقاً على
الضمائر التي تظهر في الأفعال كالألف، والواو، وعلى الضمير المخفي الذي يعود على
المفرد: "فإذا تقرر هذا عن طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظاً، وهو
قولك: (زيد ضرب) فتقطع بأن (زيداً) مرفوع بالابتداء، وأن في (ضرب) ضميراً
له"^(٢).

وليس دقيقاً ما يقال عن الضمائر المتصلة بالأفعال (السواو)، و (الألف)،
و (الياء) من أنها علامات للمطابقة كما في التاء الساكنة في (فعلت)، وما ذهب إليه

(١) المقتضب، ١: ٢٦٢.

(٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام / دار
الرشيد للنشر / العراق، ١٩٨٢، ١: ٣٢٨.

بعض النحاة القدماء من أن الفاعل في (ضربوني قومك)، و(ضرباني أخواك)، و(تكتبين أنت) هو (قومك)، و(أخواك)، و(أنت) ^(١). لكن حقيقة هذه الجمل تكمن في أنها جمل اسمية لا فعلية؛ حيث تقدم فيها الخبر الذي جاء على صرورة جملة فعلية على المبتدأ، فيجوز إعراب عناصر جملة (ضربوني قومك) على النحو الآتي: (ضرب) فعل ماضٍ، و(الواو) ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية خبر مقدم، والمبتدأ هو كلمة (قومك) المتأخرة ^(٢)، يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) "ولهذا إذا برز الضمير نحو: (الزبدان قاما)، و(الزبدون قاموا) يجوز التقدم على الأصح" ^(٣).

ومما يدل على أن الجمل المبدوءة بفعل يحمل ضمير 'الاسم المتأخر عنه' اسمية، أن الضمير لا يعود في عرف اللغة على متأخر لفظاً ورتبة، فالواو في جملة (ضربوني قومك) جاءت قبل كلمة (قومك) العائدة إليها، ولما كان من الخطأ عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، كان لابد من اعتبار (قومك) متقدمة في الرتبة، حتى يعود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبة، فيكون أصل الترتيب هو (قومك ضربوني) كما هي الحال في جملة (قام أبوه زيد) ^(٤)، حيث إن أصل ترتيب الجملة هو (زيد قام أبوه) لأن الضمير في كلمة (أبوه) يعود إلى كلمة (زيد)، فكان لابد من اعتبار كلمة (زيد) متقدمة رتبة.

أما ما استشهد به الكوفيون من المسموع من أشعار العرب كقول الزبّاء (ما للجمال مشيها وثيذا)؛ فأوله البصريون "على أن (مشيها) مبتدأ، محذوف الخبر، والتقدير (مشيها يكون أو يوجد وثيذا)" ^(٥).

(١) انظر: الكتاب، ٤٠:٢. وجمع الهوامع، ١٩٥:١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ٤٦٨:١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد بركات، مركز البحث العلمي لإحياء التراث الإسلامي / السعودية، ١٩٨٠، ٢٢١:١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل، ٤٢١:١. وشرح التصريح، ١٧٠:١.

(٥) حاشية الصبان، ٤٦:٢.

و(تكتبين أنت) هو (قومك)، و(أخواك)، و(أنت) ^(١). لكن حقيقة هذه الجمل تكمن في أنها جمل اسمية لا فعلية؛ حيث تقدم فيها الخبر الذي جاء على صيغة جملة فعلية على المبتدأ، فيجوز إعراب عناصر جملة (ضربوني قومك) على النحو الآتي: (ضرب) فعل ماضٍ، و(الواو) ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية خبر مقدم، والمبتدأ هو كلمة (قومك) المتأخرة ^(٢)، يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) "ولهذا إذا برز الضمير نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا) يجوز التقدم على الأصح" ^(٣).

ومما يدل على أن الجمل المبدوءة بفعل يحمل ضمير الاسم المتأخر عنه اسمية، أن الضمير لا يعود في عرف اللغة على متأخر لفظاً ورتبةً، فالواو في جملة (ضربوني قومك) جاءت قبل كلمة (قومك) العائدة إليها، ولما كان من الخطأ عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، كان لابد من اعتبار (قومك) متقدمة في الرتبة، حتى يعود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبةً، فيكون أصل الترتيب هو (قومك ضربوني) كما هي الحال في جملة (قام أبوه زيد) ^(٤)، حيث إن أصل ترتيب الجملة هو (زيد قام أبوه) لأن الضمير في كلمة (أبوه) يعود إلى كلمة (زيد)، فكان لابد من اعتبار كلمة (زيد) متقدمة رتبةً.

أما ما استشهد به الكوفيون من المسموع من أشعار العرب كقول الزباء (ما للجمال مشيها ونيدا)؛ فأوله البصريون "على أن (مشيها) مبتدأ، محذوف الخبر، والتقدير (مشيها يكون أو يوجد ونيدا)" ^(٥).

يستخلص مما سبق أن الفاعل يتقدم على الفعل لا على نية التأخير، ولكن على أن ينتقل من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، وهو رأي البصريين، أما رأي الكوفيين فقائم على أسس غير ثابتة تبعده عن الصواب، وعن القبول.

(١) انظر: الكتاب، ٤٠:٢. وجمع الهوامع، ١٩٥:١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ٤٦٨:١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد بركات، مركز البحث العلمي لإحياء التراث الإسلامي / السعودية، ١٩٨٠، ٢٢١:١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل، ٤٢١:١. وشرح التصريح، ١٧٠:١.

(٥) حاشية الصبان، ٤٦:٢.

وبالانتقال إلى الجانب البلاغي نجد البلاغيين قد تناولوا الفاعل بصورة متنوعة، وعالجوه متقدما ومتأخرا في جمل مختلفة الأساليب، فكان يأتي اسما نكرة، ويأتي اسما معرفة، ويأتي ضميرا؛ فالأول نحو: (جاء رجل)، والثاني نحو: (جاء زيد)، والثالث نحو: (ما قلت أنا هذا). وعالج البلاغيون كذلك الفاعل اللفظي، والفاعل المعنوي^(١)، إذ إن الفاعل اللفظي يأتي بصورة اسم مفرد، معرفة كان أو نكرة، نحو: (ذهب الطالب إلى المدرسة)، ونحو: (ذهب طالب إلى المدرسة). والفاعل المعنوي يأتي بصورة ضمير منفصل يتبع ضميرا آخر متصلا بالفعل نحو: (كتبت أنا هذا الشعر)، (فأنا) توكيد للفاعل المتصل بالفعل (ت). والفاعل المعنوي كذلك كما يرى السكاكي يأتي بدلا من الضمير المستتر في الفعل نحو: (جاءني رجل)، فكلمة (رجل) المتأخرة بدل من الضمير المستتر في الفعل (جاء) والذي يعود على كلمة (رجل) المتأخرة، وجاز في الضمير أن يعود على متأخر لفظا ورتبة في البديل كما في (زره خالدا). والذي سوغ للسكاكي ذلك التخلص من الابتداء بالنكرة؛ حيث إن كلمة (رجل) في (جاءني رجل) عندما تتقدم على الفعل (جاء)، يبدأ بنكرة، ولا يصح الابتداء بنكرة إلا إذا أفادت التخصيص. ولتأتي هذه الفائدة لابد من اعتبار كلمة (رجل) عند التأخير بدلا من الضمير المستتر في الفعل^(٢).

وقد تناول البلاغيون الفاعل في أساليب ثلاثة هي: الإثبات، والنفي، والاستفهام.

أولاً- الإثبات:

عالج البلاغيون الجملة الإسنادية التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند المضارع تارة، وعلى المسند الماضي تارة أخرى، نحو: (زيد يفعل هذا)، و(زيد فعل هذا)^(٣). كما درسوا الاسمين (مثل، وغير) اللذين لابد من تقديمهما في الإستعمال إذ إن

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ٨٧. ومفتاح العلوم، ٢٣١. وكتاب التبيان في علم المعاني والبدع والبيان: شرف الدين حسين بن محمد الطيبي، تحقيق: هادي الهلالي، عالم الكتب / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ١١٣.

(٢) انظر: مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: لإبن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص) طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي / مصر، ١٩٣٧، ٤٠٩:٢.

(٣) انظر دلائل الإعجاز: ١٠٦ - ١٠٧، نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ٧: ٦٨.

هذا^(١). كما درسوا الاسمين (مثل، وغير) اللذين لا بد من تقديمهما في الإستعمال إذ إن الناظر إلى الأمثلة التي يرد فيها هذان الاسمان يجد أن الاسمين متقدمان أبداً على الفعل. نحو: (مثلك رعى الحق والحرمة)، و(غيري يفعل ذاك)^(٢).

ثانياً - النفي:

تحتوي الجملة الفعلية المنفية على: أداة نفي، ومسند، ومسند إليه. والأصل التوليدي في هذه الأركان تقديم أداة النفي، ثم يتبعها المسند، فالمسند إليه. وذلك نحو قولنا: (ما كتب زيد هذا)، وتصور هذه الجملة بالصورة الآتية:
أداة نفي + المسند + المسند إليه + فضلة.

وتتحرف هذه الصورة عن أصلها، فيتقدم المسند إليه على المسند مع بقاء أداة النفي في موقعها فتظهر صورة جديدة على النحو الآتي: (ما زيد كتب هذا).
أداة نفي + المسند إليه + المسند + فضلة.

وقد عالج البلاغيون هذا النمط معالجة دقيقة، وواضحة؛ "فما هو مثال يبين في أن تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل قوله:
وما أنا اسقمت جسمي به ولا أنا أضمرت في القلب ناراً

المعنى كما لا يخفى أن السقم ثابت موجود وليس القصد بالنفي إليه، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جرّه إلى نفسه"^(٣). وكذلك درس البلاغيون الجمل التي تجتمع فيها أداة تدل على العموم نحو: "كل، وجميع، وعامة، وكافة"، وأداة

(١) انظر دلائل الإعجاز: ١٠٦ - ١٠٧، نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب النويري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ٧: ٦٨.

(٢) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣، ٢: ٧٠.

(٣) دلائل الإعجاز: ٩٧.

تدل على النفي نحو: " ما، ولا، ولم ..."، وذلك نحو: (لم يقم كل إنسان)، وقد تترك
الأداة في هذا النمط موقعها لتتصدر الجملة، نحو: (كل إنسان لم يقم) ^(١).

ثالثاً - الاستفهام:

تبدأ الجملة الاستفهامية بأداة الاستفهام، ثم المسند، ثم المسند إليه. ويكون
الاستفهام في الشائع موجهاً إلى الفعل، فتظهر الصورة الترتيبية النموذجية وفق الشكل
الآتي:

أداة استفهام + المسند + المسند إليه + فضلة
أ + قلت + أنت + هذا

وقد تعدل الصورة عن أصلها؛ فتدخل أداة الاستفهام على الاسم مباشرة،
وفق النموذج الآتي:

أداة استفهام + المسند إليه + المسند + فضله
أ + أنت + قلت + هذا

والأداة التي استخدمها البلاغيون في هذا النمط هي الهمزة، لأنها تمتاز
بدخولها على الاسم، وعلى الفعل. واتفق البلاغيون على جواز تقديم الفاعل على الفعل،
على أن ينتقل من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، فينتقل من وظيفة
الفاعلية إلى وظيفة الابتداء إذا كان فاعلاً لفظياً، وكذلك ينتقل من وظيفة التوكيد، أو
البدل إذا كان الفاعل معنوياً إلى وظيفة الابتداء، فالبلاغيون يرفضون أن يتصدر الفاعل
الجملة مع بقائه فاعلاً سالكين في هذا مسلك البصريين ^(٢). واستندوا في ذلك على
حجج وبراهين.

ذهب الرازي (ت ٦٠٦ هـ) إلى أن الإسناد يتطلب وجود المسند ثم المسند
إليه؛ لتتم الفائدة فالمسند يهيئ الذهن لذكر عنصر آخر لابد أن يتبعه؛ لأنه لا يستقل

^(١) انظر: المصباح في المعاني، ٢٧. ونهاية الأرب في فنون الأدب، ٦٦:٧. والإيضاح في علوم البلاغة، ٧٨:٢-٧٩.

^(٢) مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن دروح التلخيص)، ٤١٤:٢.

بنفسه، فالفاعل واجب الذكر بعد الفعل، فلا يتقدم عليه محتفظاً بحالته الإعرابية، "فالفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء غير معين في زمان معين فالإسناد كالجزم الذاتي لمفهوم الفعل، والإسناد أمر إضافي، والعقل إذاً حصل له الشعور بالإضافة. فلو توقف هناك ولم ينتقل إلى ما إليه الإسناد كانت بالإضافة مستقلة بالمعلومية، وهو محال وإن انتقل إلى ما أسند إليه الفعل فذلك الشيء هو الفاعل، فإذا من ضرورة الإسناد فهم المسند إليه، وإذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب أيضاً في الألفاظ لأن دلالة الألفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج" (١).

واحتج البلاغيون كذلك لمنع جواز تقديم الفاعل على الفعل مع بقاءه محتفظاً بحالته الإعرابية بأن المعمول لا يتقدم على العامل وكذلك التابع لا يتقدم على المتبوع، وعلى العامل في المتبوع وجعلوا الأولوية في عدم التقديم للتابع، إذا احتفظ بحالته الإعرابية، لأن في تقديمه تقدماً على العامل والمتبوع معاً، "فالفاعل المعنوي هو ما يكون تأكيداً، أو بدلاً عند التأخير، فيكون تابعاً، والتابع ما دام تابعاً كالفاعل ما دام فاعلاً، بل امتناع التابع ما دام تابعاً أولى، لأن المراد بالتقديم هنا، التقديم على العمل، وتقديم الفاعل إنما فيه التقديم على العامل فقط، وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع، وعلى العامل في المتبوع الذي هو في الحقيقة عامل في التابع، فإن كان أولى بالمنع فذاك، وإن لم يكن فهما متساويان في المنع" (٢).

بعد العرض السابق يستخلص أن الفاعل يجوز أن يتقدم على فعله لا على نية التأخير، بل على أن ينتقل من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، وهذا ما قاله البصريون وتبعهم فيه البلاغيون مستنديين في ذلك إلى حجج تزيد ما ذهبوا إليه.

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين الطبعة الأولى،

١٩٨٥، ص ٣١٧-٣١٨.

(٢) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص) ٤١٢:٢.

ثانيا - تقديم المفاعيل:

أ. تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل، وعن الفاعل^(١)، فيذكر بعدهما لأنه فضلة في التركيب الإسنادي، وتظهر الصورة النموذجية في ترتيب العناصر وفق الشكل الآتي:

فعل + فاعل + مفعول به

ضرب + زيد + عمرا

ويترك المفعول به موقعه الأصلي بعد الفعل والفاعل؛ فيتوسط عنصرين، أو يتصدر جملة، " فقد يتقدم المفعول به عليه وحده نحو (ولقد جاء آل فرعون النذر)، وقد يتقدم عليه، وعلى العامل نحو " فريقا هدى"^(٢).

أ. تقديم المفعول به على الفاعل:

يتقدم المفعول به على الفاعل وحده جوازا ليصبح ترتيب الجملة على الشكل الآتي:

فعل + مفعول به + فاعل

ضرب + عمرا + زيد

وقد اتفق النحويون على جواز تقديم المفعول به على الفاعل^(٣) وعلى نية التأخير عندما تقتضي الظروف الملازمة للنص ذلك، كأن يقال: (ضرب عمرا زيدا)، و (ضرب غلامه زيد) حيث إن المفعول به (عمرا) في الجملة الأولى، و (غلامه) في الجملة الثانية تقدما، فتوسطا بين الفعل والفاعل، ويأعدا الفاعل الملازم الذكر للفعل عنه.

(١) انظر: شرح اللمحة البدرية، ٣٤٤:١. والكواكب الدرية، ٢:٤. والمطالع السعيد: جلال الدين السيوطي تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجامعية/ الإسكندرية، ١٩٨٠، ٢٦٩:١.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ٣٤٤:١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل: ٤٤٢:١. والكواكب الدرية، ٤:٢.

ب- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

يتقدم المفعول به على الفعل، وعلى الفاعل معاً جوازاً^(١)؛ ليتصدر الجملة

على النحو الآتي:

مفعول به + فعل + فاعل
عمراً + ضرب + زيد

يتقدم المفعول به ولا يترك ضميراً في مكانه يقوم مقامه إعراباً، وذلك لا يكون إلا إذا كان العامل متصرفاً يقوى على العمل فيما سبقه، "فقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل، مثل (الله أعبد)، و (وجه الحبيب أتمنى)"^(٢). وقد يتقدم المفعول به لا على نية التأخير، ولكن على أن يترك ضميراً يشغل مكانه، ويقوم مقامه، نحو: (زيد ضربته)، فكلمة (زيد) مبتدأ، قد خرجت عن كونها مفعولاً به، لأنها تركت ضميراً يخلفها، ويقوم مقامها، وقد درس النحويون هذه المسألة تحت باب الإشتغال^(٣).

وينتج عن تقديم المفعول به جوازاً مجيء الضمير متقدماً على الاسم العائد إليه؛ وذلك لأنه في النية متأخر، إذ إن اللغة تمنع أن يعود الضمير على الاسم المتأخر عنه لفظاً ورتبة، وتجيز أن يعود الضمير على الاسم المتأخر لفظاً المتقدم رتبة، نحو: (ضرب غلامه زيد)؛ حيث جاء الضمير في (غلامه) متقدماً على الاسم العائد إليه (زيد)، و (زيد) متأخر في اللفظ، ومتقدم في الرتبة، و (غلامه) متقدم في اللفظ، ومتأخر في الرتبة، فيكون الأصل التوليدي للجملة الأساسية وفق النمط الآتي:

فعل + فاعل + مفعول به + ضمير
ضرب + زيد + غلام + (هـ).

كذلك تتغير بنية الجملة الشكلية عند تأخير العنصر المتقدم في بعض الأحيان نحو: (إياك أقصد) فإذا تأخر المفعول به المصدر في الجملة (إياك)؛ أصبحت الجملة (أقصدك).

(١) انظر الكواكب الدرية، ٤: ٢، وجمع الهوامع، ٩: ٣.

(٢) الفوائد الضيائية، ٣٢١: ١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ٤٧١: ١. وشرح التصريح على التوضيح، ٢٩٨: ١.

ويخرج المفعول به أيضا نتيجة التقديم عن كونه فضلا على مستوى المعنى، إذ إن التركيز يكون على العنصر المتقدم، فتدور عناصر الجملة حول العنصر المتقدم معنى.

وينتج عن التقديم أيضا وقوع الخلط، واللبس بين المفعول به المتقدم، والفاعل المتأخر إذا كانا اسمين مقصورين، أو اسمي إشارة، وذلك بسبب غياب الحركة الإعرابية، ونتيجة لهذا الخلط اتفق النحاة على جواز تقديم المفعول على الفاعل إذا توفرت قرائن لفظية ومعنوية تميز المفعول به من الفاعل؛ وذلك كاتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: (ضربت موسى حبل)، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: (ضرب فتاه موسى)^(١). فالعلاقة التي تتصل بالفعل تعود على الفاعل؛ لتوضحه عددا، ونوعا، ولما كانت العلامة (التاء) المتصلة بالفعل (ضرب) تدل على المؤنث، دل ذلك على أن الفاعل مؤنث، والكلمة المؤنثة في الجملة هي (حبل)؛ إذن تكون كلمة (حبل) هي الفاعل وكلمة (موسى) هي المفعول به ويكون أصل الترتيب في الجملة الأساسية هو: (ضربت حبل موسى).

وبالانتقال إلى الضمير في كلمة (فتاه) في جملة (ضرب فتاه موسى) نجد أنه يعود إلى الاسم الذي يليه، ولما كان من الممتنع أن يعود الضمير على اسم متأخر رتبة، دل على أن كلمة (موسى) متقدمة رتبة، متأخرة لفظا، فيكون أصل الترتيب في الجملة هو: (ضرب موسى فتاه). كما أجازوا للمفعول به أن يتقدم على الفاعل، إذا غابت الحركة الإعرابية - عندما تتوافر القرائن المعنوية، التي يمكن بدورها أن تميز بين الفاعل والمفعول به، وذلك نحو (أكل الكمثرى موسى)، و (استحلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم)^(٢).

وعندما تنتفي القرائن اللفظية، والقرائن المعنوية، يذهب النحويون إلى الالتزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به، فتكون الجملة عندهم مقيدة بترتيب عناصرها.

(١) انظر شرح ابن عقيل، ١: ٤٤٢.

(٢) انظر: المقنضب، ٣: ١١٨. وجمع الهوامع، ٢: ٢٦٠. والفرائد الجديدة: عبد الرحمن الأسيوطي، وزارة الأوقاف / العراق، ١٩٧٧، ١: ٣١٩.

يتمتع المفعول به كما لاحظنا فيما تقدم بحرية تامة في الانتقال من مكانه إلى مكان آخر ليس له في الأصل ويكون الانتقال إما بتوسطه بين الفعل والفاعل، وإما بتصدره رأس جملة. ويكون التقديم إما: على نية التأخير بأن لا يترك وراءه ضميرا يشغله، ويقوم مقامه، وإما لا على نية التأخير بأن تنتقل وظيفته الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، ويدلل على ذلك الضمير الذي يتركه مكانه، والذي يقوم بوظيفته الإعرابية.

وبعد أن وضحنا معالجة النحاة لتقديم المفعول به، نبدأ بتوضيح معالجة البلاغيين للمفعول به مقدما، ومنحرفا عن أصل موقعه. نجد كتب البلاغة قد تناولت المفعول به في التركيب متوسطا بين الفعل والفاعل، ومتصدرا الجملة قبل الفعل والفاعل^(١)، وقد كان اهتمام البلاغيين بتقديم المفعول به متصدرا الجملة أكثر من اهتمامهم بتقديم المفعول به متوسطا بين الفعل والفاعل.

ويتقدم المفعول به على الفعل وينصب على نية التأخير نحو: (زيذا ضربت)، ويتقدم ويرفع لا على نية التأخير نحو: (زيد ضربته). فمتى ترك المفعول به في موقعه ضميرا يحل محله يتقدم لا على نية التأخير؛ لأن هذا الفعل لا ينصب مفعولين. وإذا ورد الاسم الأول منصوبا، وقد ترك في موقعه ضميرا نحو: (زيذا ضربته) فلا يكون الاسم المتقدم مفعولا للفعل المذكور، وقد تنبه البلاغيون إلى هذه المسألة، فذهبوا إلى ما ذهب إليه النحويون، حيث أخذوا يقدرّون في الجملة فعلا محذوفا يأتي إما قبل الاسم نحو: (ضربت زيذا ضربته) فيكون المفعول به المتقدم لفعل قد سبقه محذوف لا للفعل الذي يليه، وهذا التقدير يحمل على باب التأكيد. وإما أن يقدر فعل بعد الاسم نحو (زيذا ضربت ضربته)، فيكون المفعول به مفعولا مقدما لا للفعل الموجود في الأصل، ولكن للفعل المحذوف الذي قدر بعده وهذا التقدير يحمل على باب التخصيص^(٢).

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٩٥. ونهاية الإيجاز، ٣٠٤-٣٠٦. والفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله المعروف بابن المقيم إمام الجوزية، بإشراف لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال/بيروت، ١٢٤. والإشارات والتنبيهات، ٨٥.

(٢) انظر: مفتاح العلوم، ٢٢٣. والإشارات والتنبيهات، ٨٥.

وقد عالج البلاغيون المفعول به في ثلاثة أساليب، كما هي الحال في الفاعل، وهذه الأساليب هي: الإثبات، والنفي، والاستفهام.

أولاً - الإثبات:

الجملة المثبتة هي الجملة الخالية من أدوات النفي، وقد عالج البلاغيون هذه الجملة في تقديم المفعول به، فأحياناً كان المفعول به يتقدم على الفاعل وحده نحو: (ضرب عمرو زيد)، وأحياناً كان المفعول به يتقدم على الفعل وعلى الفاعل نحو: (زيداً ضربت)^(١). ويتقدم المفعول به أحياناً بلائظ محدود نحو (غيرك رأيت).

ثانياً - النفي:

الجملة المنفية هي التي تدخل عليها أداة من أدوات النفي نحو: (ما زيداً ضرب عمرو) حيث تقدم المفعول به (زيداً) على الفعل (ضرب) وعلى الفاعل، وسبقت هذه العناصر أداة النفي (ما)^(٢). وأصل الترتيب هو:

أداة نفي + المسند + المسند إليه + الفضلة

ما + ضرب + عمرو + زيداً

ثالثاً - الاستفهام:

أصل ترتيب العناصر في الجملة الاستفهامية يكون على النحو الآتي:

أداة استفهام + المسند + المسند إليه + الفضلة

أ + ضرب + زيد + عمراً

وعندما تعدل هذه الصورة عن أصلها يكون ترتيبها على النحو الآتي:

أداة استفهام + الفضلة + المسند + المسند إليه

(١) انظر: المثل السائر، ١٧٤:٢. والجامع الكبير، ١٠٩. وكتاب التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ١١٦. والفوائد المشوقة، ١٢٤.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز، ٣٠٦. والإشارات والتبهيئات، ٨٥.

أ + عمرا + ضرب + زيد

والأداة التي استخدمت هنا هي نفسها التي استخدمت في نمط تقديم الفاعل نحو: (أزيدا تضرب؟)^(١).

وبالنظر إلى أمثلة البلاغيين يلحظ أنهم يأتون بالأمثلة مقدمين ومؤخرين العناصر التي تتمتع بحرية الانتقال من موقع إلى آخر، وفق القواعد النحوية التي سار عليها النحاة، وابتعدوا عن العناصر التي أوجب النحاة إلزامها في مواقعها، ويظهر هذا واضحا في عدم ذكرهم في أمثلة التقديم والتأخير لأي مثال يكون فيه الفاعل والمفعول اسمين مقصورين، أو اسمي إشارة، أو اسمين موصولين حيث إنه لم يعثر في أمثلة البلاغيين على مثال نحو: (ما موسى ضرب عيسى)، أو (ضرب موسى عيسى)، وذلك خوفا من وقوع الاختلاط واللبس في التمييز بين الفاعل والمفعول به، فجعلوا هذا النمط من الأمثلة واجب التأخير للمفعول به. يقول الرازي في ذلك "إذا أوجب اللبس، كقولك: ضرب هذا ذاك، فلا يجوز فيه التقديم والتأخير ويجوز (ضرب هذا زيد) لعدم اللبس"^(٢).

ويرى النويري أن التأخير يحسن في مواضع منها: "ما يفضي إلى اللبس، كقولك: (ضرب موسى عيسى)، أو (أكرم هذا هذا)، فيجب فيه تقديم الفاعل"^(٣). والواقع أن اللبس يقع في الجملة الأولى (ضرب موسى عيسى)، أما الجملة الثانية (ضرب هذا هذا) فإن اسم الإشارة فيها يقترن بالإشارة الحسية، مما يرفع اللبس عنها.

وخلاصة ما سبق أن المفعول به ينتقل من موقعه إلى موقع آخر في أساليب مختلفة التركيب، وقد يتقدم على نية التأخير، وقد يتقدم لا على نية التأخير. ومتى كان المفعول والفاعل اسمين موصولين، أو اسمي إشارة يلتزم العنصران موقعيهما.

(١) انظر دلائل الإعجاز، ٩٥.

(٢) نهاية الإيجاز، ٣٢٠.

(٣) نهاية الأرب في فنون الأدب، ٧٠.

ب - تقديم المفعول معه:

الأصل في ترتيب العناصر في هذا النمط أن يذكر المفعول معه بعد العامل وبعد صاحبه^(١)، وفق الشكل الآتي:

فعل + فاعل + أداة + مفعول به
سار + زيد + و + النيل.

وقد عالج النحويون تقديم المفعول معه على العامل، وعالجوا تقديمه على صاحبه، وفي هذا خلاف، فمنهم من جاز تقديم المفعول معه على صاحبه. ومنهم من لم يجوز ذلك، فاتفقوا على عدم جواز تقديم المفعول معه على العامل^(٢)، وذلك مراعاة لأصل الواو من العطف، ويعلل ابن جني ذلك قائلا: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: و(الطيالسة جاء البرد)، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة. ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: (جاء البرد والطيالسة)، ولو شئت لرفعت (الطيالسة) عطفًا على (البرد)، وكذلك (لو تركت الأسد لأكلك)، يجوز أن ترفع (الأسد) عطفًا على التاء، ولهذا لم يجز أبو الحسن (جنتك وطلوع الشمس) أي مع طلوع الشمس، لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول (أتيتك وطلوع الشمس) لم يجز، لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك، فلما ساوقت حرف العطف قبح (و(الطيالسة جاء البرد)، كما قبح (وزيد قام عمرو)"^(٣).

وكذلك ذهب معظم النحاة إلى عدم جواز تقديم المفعول معه على صاحبه^(٤)، خلافا لابن جني، حيث أجاز استخدام (جاء والطيالسة البرد)^(٥).

(١) انظر: حاشية الصبان، ١٣٧:٢. والمساعد في تسهيل الفوائد، ٥٤٠:١.

(٢) انظر: شرح اللحة البدرية، ١٥٦:٢. وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،

المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة، ٢٣١:٢، وحاشية الصبان، ١٣٧:٢.

(٣) الخصائص، ٣٨٣:٢.

(٤) انظر: شرح اللحة البدرية، ١٥٦:٢. وشرح الأشموني، ٢٣١:٢. وحاشية الصبان، ١٣٧:٢.

(٥) الخصائص، ٣٨٣:٢.

ج - تقديم المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يلي العامل^(١)، وفق الشكل الآتي:

العامل + المعمول + المفعول المطلق

ضرب + زيد + ضربا

وقد يخرج المفعول المطلق عن موضعه الأصلي، وفي ذلك خلاف، فذهب فريق إلى منع تقديم المفعول المطلق؛ لأن العامل فيه معنى الفعل، وذهب فريق إلى جواز توسيطه نحو: (هذا حقا عبد الله)، وذهب فريق إلى جواز تقديمه نحو: (أحقا زيد منطلق). يقول السيوطي (ت ٩١١ هـ) في ذلك: "لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح، وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى، إذا التقدير في: (له علي دينار اعترافا)، اعترف بذلك اعترافا، وفي: (هو ابني حقا: أحقه حقا، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجرز تقديمه قياسا عليه. وأجاز الزجاج توسيطه، فيقال: هذا حقا عبد الله، قال: لأنه إذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل"^(٢).

وأضاف السيوطي قائلا: "وأجاز قوم: تقديمه، واستدلوا بقولهم: أحقا زيد منطلق، وأوله المانعون على أن، (حقا) هنا نصب على الظرف، لا على المصدر، أي: (أخي حق زيد منطلق)"^(٣).

د - تقديم المفعول له:

الأصل في المفعول له أن يلي العامل والمعمول^(٤) نحو:

الفعل + نائب الفاعل + المفعول له

ضرب + الولد + تأديبا

(١) انظر، شرح ابن عقيل، ٥٠٥:١.

(٢) معجم الهوامع، ١٢٤:٣ - ١٢٥.

(٣) المصدر السابق، ١٢٥:٣.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل، ٥٢١:١.

وقد يتقدم المفعول له على الفعل جوازا نحو:

المفعول له + الفعل + نائب الفاعل

تأديبا + ضرب + الولد

يقول ابن جني في ذلك: " ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبة نحو قولك: (طمعا في برك زرتك)، و(رغبة في صلتك قصدتك)" (١).

ثالثا - تقديم الحال:

الأصل في الحال أن تأتي بعد العامل، وبعد صاحب الحال (٢)، لبيان هيئته، فيكون أصل ترتيب عناصر الجملة الأساسية وفق الشكل الآتي:

العامل + صاحب الحال + الحال

جاء + زيد + مسرعا

ويطرأ في بعض الأحيان تغيير على رتبة الحال بأن تقع قبل صاحبها تارة، أو أن تقع قبل العامل فيها تارة أخرى وذلك على النحو الآتي:

أ. تقديم الحال على صاحبها:

تتقدم الحال على صاحبها عندما يقتضي الأمر ذلك فتتوسط بين العامل وصاحبها وتظهر العناصر في الجملة وفق الترتيب الآتي:

العامل + الحال + صاحب الحال

جاء + مسرعا + زيد

ويأتي صاحب الحال إما مجرورا بحرف جر، وإما مديورا بالإضافة، وإما اسما منفردا (٣) فإن جاء مجرورا بحرف جر، يكون هذا الجار إما زائدا، وإما غير زائد.

(١) الخصائص، ٢: ٣٨٢. وانظر: همع الهوامع، ٣: ١٣٥.

(٢) انظر: أسرار العربية، ١: ١٩١. والكواكب الدرية، ٢: ٢٨.

(٣) انظر: شرح التصريح، ١: ٣٥٤. وهمع الهوامع، ٤: ٢٦. والفوائد الضيائية، ١: ٣٨٨.

وقد اتفق النحاة على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد، يقول الأزهرى في هذه المسألة: "يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول، نحو: (ما جاءني راكباً من أحد)" (١). واختلفوا في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، فذهب البصريون إلى منع تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجروراً بحرف جر غير زائد، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك.

تسمك البصريون بمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد؛ "لأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وإن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الإشراك في الوساطة التزام التأخير، وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمّن معنى الاستقرار نحو: (زيد في الدار متكئاً)، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا، لا يقدم عليه هنا" (٢).

فلا يجوز عندهم أن يقال: (مررت ضاحكة بهند)؛ لأن الفعل إذا تعلق بصاحب الحال بحرف يجب أن يتوصل إلى الحال بذلك الحرف، فيقال: (مررت بضاحكة هند)، وينتج عن هذا التعدي التباس الحال بالبدل، لذلك وجب تأخير الحال هنا فيقال: (مررت بهند ضاحكة) (٣).

أما الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد (٤)، وجاءوا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، حيث استشهدوا بقوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس) (٥)؛ حيث تقدمت الحال (كافة) على صاحبها المجرور بحرف غير زائد (لناس)، وإذا جاء صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فقد اتفق النحاة القدماء على منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة، "لئلا يفصل بين المضاف

(١) شرح التصريح، ١: ٣٥٤.

(٢) همع الهوامع، ٤: ٢٦.

(٣) انظر: همع الهوامع، ٤: ٢٥.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٥٠٩. والفوائد الضيائية، ١: ٣٨٨.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٨.

والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته" (١). ويقول الجامي: "فإن كان مجروراً بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو (جاءتني مجرداً عن الثياب ضاربة هند)، وذلك لأن الحال تابع، وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً" (٢).

وإذا جاء صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فالكوفيون منعوا تقديم الحال عليه إلا في صورة واحدة وهي إذا كان صاحب الحال مرفوعاً والحال مؤخراً عن العامل، فيجوزون (جاء راكباً زيد) (٣)، ومنعوا تقديم الحال على صاحبها المنصوب؛ لمنع وقوع اللبس في صاحب الحال نحو (رأى عمرو راكباً زيدا) فيقع اللبس في أن (زيداً) بدلاً من (راكباً).

ب. تقديم الحال على العامل:

تتقدم الحال على صاحبها، وعلى العامل فيها، فتتصدر الجملة، وتكون الصورة وفق الشكل الآتي:

الحال + العامل + صاحب الحال

راكباً + جاء + زيد

ويكون العامل لفظياً، أو معنوياً. فإذا كان العامل لفظياً تتقدم الحال على الفعل. وفي ذلك خلاف: فالبصريون ذهبوا إلى جواز تقديم الحال على العامل اللفظي، والكوفيون منعوا تقديمها على العامل اللفظي.

ذهب البصريون إلى أنه "يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلاً نحو: (راكباً جاء زيد) للنقل والقياس؛ أما النقل فقولهم في المثل "شتى

(١) همع الهوامع، ٢٥: ٤.

(٢) الفوائد الضيائية، ٣٨٨: ١.

(٣) انظر: كتاب الكافية في النحو: جمال الدين أبي عمر عثمان بن الحاجب، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الثالثة،

١٩٨٢، ١: ٢٠٦.

تؤوب الحلبة"، فـ(شتى) حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلّ على جوازه، وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم (عمرأ ضرب زيد) فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه^(١).

وأتى المبرد بالأمثلة التي توضح تقديم الحال على عاملها المتصرف، "فإن كان العامل في الحال فعلاً، صلح تقديمها، وتأخيرها، لتصرف العامل فيها، فقلت (جاء زيد راكباً)، و(راكباً جاء زيد)، و(جاء راكباً زيد). قال الله عز وجل (خشعاً أبصارهم يخرجون من الأعداء)، وكذلك (قائماً لقيت زيدا)، و (قائماً أعطيت زيدا درهماً)، و(ذاهباً إليك رأيت زيد)"^(٢).

وذهب ابن يعيش إلى جواز تقديم الحال على العامل المتصرف، وعلى المشتقات التي تعمل عمل الفعل "وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فنقول: (زيد ضارب عمراً قائماً)، و (قائماً زيد ضارب عمراً)، وكذلك اسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، حكم الجميع شيء واحد"^(٣).

^(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢، ١: ١٥٢.

^(٢) المقتضب، ٤: ٣٠٠.

^(٣) شرح المفصل، ٢: ٥٧.

وقد ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على العامل المتصرف، واحتجوا لذلك بأن تقديم الحال على عاملها "يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: (راكبا جاء زيد) كان في (راكبا) ضميره، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز" (١).

وإن اختلف النحويون في جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف، فإنهم اتفقوا على منع تقديم الحال على عاملها المعنوي (الجامد)، لأنه لا يتصرف تصرف الفعل، وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو: "هذا زيد قائما" لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: (قائما هذا زيد) لم يجز؛ لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجز تقديم معموله عليه" (٢).

وخلاصة ما سبق أن الحال تتقدم على صاحبها إذا كان مجرورا بحرف جر زائد، ولا تتقدم على صاحبها إذا كان مجرورا بحرف جر غير زائد، خوفا من وقوع اللبس في أن الحال بدل، ولا تتقدم على صاحبها إذا كان مجرورا بالإضافة؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، أما تقديم الحال على العامل فجائز ولا ضرر إذا كان متصرفا، وغير جائز إذا كان عاملا غير متصرف.

بعد أن تناولنا الجانب النحوي ونظرة النحويين إلى تقديم الحال، ننقل إلى الجانب البلاغي. فقد تناول البلاغيون الحال عندما تتقدم على صاحبها حسب، دون تقدمها على عاملها، فلم يأتوا بتركيب تتقدم فيه الحال على العامل. كما تناولوا صاحب الحال مفردا، وابتعدوا عنه عندما يكون مجرورا بحرف جر، أو مجرورا بالإضافة، وقد ظهر هذا الأسلوب عند البلاغيين في صورتين مختلفتين (٣). أما الصورة الأولى فتأتي عندما يكون صاحب الحال اسما مفردا، والحال مؤخرة عن العامل في سياق مثبت نحو: (جاء راكبا زيد)، و (جاء ضاحكا زيد) (٤)؛ حيث تتقدم الحال (راكبا) في الجملة الأولى،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥١:١. وانظر: أسرار العربية، ١٩١:١.

(٢) أسرار العربية: ١٩١٩-١٩٢، وانظر الفوائد الضيائية، ٣٨٧:١.

(٣) انظر: المثل السائر: ١٧٩:٢. والاشارات والتبهيات ٩٧٥. وكتاب التبيان، ١٢٢.

(٤) انظر: المثل السائر، ١٧٩:٢. والفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، ١٢٧.

و (ضاحكاً) في الجملة الثانية على صاحبها (زيد) في الجملة الأولى والثانية، وجاءت الحال المتقدمة في سياق مثبت يتكون من فعل وفاعل.

وأما الصورة الثانية فتظهر عندما تتقدم الحال على صاحبها المفرد في سياق تذكر فيه أداة نفي، وأداة استثناء، لتفيد القصر، ومن الذين تدبها لهذه الصورة محمد بن علي الجرجاني، والطبي.

يقول محمد بن علي الجرجاني عندما يذكر بأن القصر يأتي بيسن الحال وصاحبها: "وفي قصر ذي الحال على الحال: (ما جاء زيد إلا ركباً)، والعكس بالعكس" (١) نحو: (ما جاء ركباً إلا زيد) فجاءت هذه الصورة في سياق منفي بـ(ما)، وبوجود أداة الاستثناء (إلا).

ويوضح الطبي حديث محمد بن علي الجرجاني السابق قائلاً: "ما جاء زيد إلا ركباً، أي ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلا ركباً، وفي عكسه (ما جاء ركباً إلا زيد)" (٢).

رابعاً - تقديم المستثنى:

الأصل في المستثنى أن يتأخر عن المستثنى منه (٣) في أسلوب الاستثناء الذي يتكون من مجموعة عناصر هي: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى. وترتيب هذه العناصر في الجملة يكون على النحو الآتي:

فعل + فاعل + مستثنى منه + أداة استثناء + مستثنى
ضرب + زيد + الأولاد + إلا + خالد

ويتقدم المستثنى في بعض الأحيان على المستثنى منه، ويتقدم على العامل أحياناً أخرى.

(١) الإشارات والتنبيهات، ٩٧.

(٢) كتاب التبيان في علم المعاني، ١٢٢.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ٥٤٣:١. وشرح اللوحة البدرية، ١٦٦:٢.

ويتقدم المستثنى على المستثنى منه عندما يقتضي الأمر ذلك، فيظهر ترتيب العناصر في الجملة الثانوية على الشكل الآتي:

فعل + أداة استثناء + مستثنى + مستثنى منه
حضر + إلّا + زيداً + القوم

ويأتي الكلام في أسلوب الاستثناء عند تقدم المستثنى إما موجباً، وإما منفيّاً^(١)، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو: "قام إلّا زيداً القوم".

وان كان الكلام منفيّاً يأتي المستثنى إما منصوباً، أو مرفوعاً، والمختار النصب؛ "لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البذل والنصب، فالبذل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد. والنصب جائز فلما قدمته امتنع البذل الذي هو الوجه الراجح، لأن البذل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت، والتأكيد، وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعيين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين. ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو: (فيها قائماً رجلاً)، فلا يجوز في (قائم) إلّا النصب، لأنك إذا أخرته فقلت: (فيها رجل قائم) جاز في (قائم) وجهان: الرفع على النعت، والنصب على الحال، إلّا أن الحال ضعيف؛ لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت، وإذا بطل النعت تحين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً"^(٢).

وقد روي المستثنى المقدم في سياق النفي مرفوعاً عن بعض العرب يقول سيبويه: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (مالي إلّا أبوك أحد) فيجعلون (أحداً) بدلاً، كما قالوا (ما مررت بمثله أحد) فجعلوه بدلاً"^(٣).

وكذلك ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وإلى جواز غير النصب في المستثنى نحو: (ما قام إلّا زيد أحد) على الإتيان^(٤).

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ١: ٥٤٦-٥٤٧.

(٢) شرح المفصل، ٢: ٧٩.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٣٧.

(٤) انظر، شرح التصريح، ١: ٣٥٤.

وإذا تقدم المستثنى والمستثنى منه على العامل ففيه ثلاثة مذاهب أحدها: المنع، فلا يقال: (القوم إلا زيداً قاموا)، ولا (القوم إلا زيداً في الدار)، وذلك تشبيهاً بالمفعول معه حيث منع أن يتقدم على العامل؛ مراعاة لأصل السواو من العطف. والمذهب الثاني: الجواز استناداً على (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) فالاستثناء من ضمير (باطل)، و (باطل) فاعل في ذلك الضمير، والمذهب الثالث: الجواز مع الفعل المتصرف، والمنع مع الفعل الجامد الذي لا يقوى على العمل^(١).

إن ما سبق من عرض يشير إلى أن المستثنى يتقدم على المستثنى منه إذا كان الكلام منفياً، ويأتي المستثنى منصوباً وهو الشائع، وقد يأتي مرفوعاً وهو النادر. ويتقدم المستثنى والمستثنى منه على العامل. وفي ذلك خلاف فممنهم من جوّز ذلك، ومنهم من رفض ذلك، ومنهم من جوّز بشروط.

وبالانتقال إلى الجانب البلاغي نجد أن البلاغيين قد عالجوا أثناء تناولهم للتراكيب المختلفة تقديم المستثنى في أسلوب الاستثناء، واقتصروا في معالجتهم لهذا الأسلوب على صورة واحدة يتقدم فيها المستثنى على المستثنى منه. وفي سياق منفي^(٢)، نحو: (ما قام إلا زيداً أحد)؛ حيث تقدم المستثنى المنصوب (زيداً) على المستثنى منه الفاعل (أحد) في سياق منفي بأداة نفي هي (ما) ونحو: (ما ضربت، إلا زيداً أحداً)؛ حيث تقدم المستثنى (زيداً) على المستثنى المفعول به (أحداً) في سياق منفي كذلك.

خامساً - تقديم التمييز:

الأصل في التمييز أن يأتي بعد المميز، ليوضحه، وليبينه،^(٣) ويكون ترتيب العناصر في الجملة وفق الشكل الآتي:

العامل + المميز + التمييز
طاب زيد نفساً

(١) انظر، مع الهوامع، ٢٦١:٣.

(٢) انظر: المثل السائر، ١٧٩:٢. والفوائد المشوقة ١٢٧. والطرارز المتضمن في أسرار البلاغة: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، مطبعة المقتطف/مصر، ١٩١٤، ٧٣:٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان، ١٩٤:٢. وشرح اللوحة البدرية، ١٤٥:٢.

ويخرج التمييز عن أصل وضعه، ليتقدم على المميز تارة، وليتقدم على العامل، وعلى المميز معاً تارة أخرى.

أ - تقديم التمييز على المميز:

يتقدم التمييز على المميز جوازاً إذا كان العامل متصرفاً، ويكون ذلك على النحو الآتي:

العامل + التمييز + المميز

طاب نفساً زيد

وفي ذلك اتفاق بين النحويين. أما إذا كان العامل غير متصرف فلا يجوز أن يتقدم التمييز على المميز، لأنه لا يقوى على العمل فيما سبقه من العناصر، لذلك وجب أن لا يفارق التمييز موضعه إذا كان العامل غير متصرف^(١).

ب - تقديم التمييز على المميز والعامل:

يتقدم التمييز على المميز وعلى العامل معاً، وذلك وفق الشكل الآتي:

التمييز + العامل + المميز

نفساً طاب زيد

وفي ذلك خلاف بين النحويين، فانقسموا فريقين: فريقاً ذهب إلى جواز تقديم التمييز على العامل والمميز معاً، وفريقاً ذهب إلى عدم جواز ذلك.

أما الفريق الأول فذهب إلى جواز تقديم التمييز على العامل والمميز متكئاً في ذلك على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف، إذ إن جواز تقديم الحال على العامل المتصرف يدل على جواز تقديم التمييز على العامل، لأن التمييز عند الفريق بمنزلة الحال^(٢)، واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه وهو:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفرق تطيب

(١) انظر: شرح التصريح، ٤٠٠:١.

(٢) انظر: المقنضب، ٣٦:٣.

أراد وما كاد تطيب نفسا بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته؛ وشذوذه مع أن الرواية "وما كاد نفسي بالفراق تطيب" (١).

أما الفريق الثاني فيرى أن مما يقبح تقدمه الاسم المميز، وإن كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، يقوى على العمل، فلا يجوز عندهم أن يقال: (شحماً تفقأت)، ولا (عرقاً تصببت)، والسبب في ذلك "أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى ألا ترى أن أصل الكلام (وتصبب عرقى)، و(تفقأ شحماً) ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل" (٢).

ولا يجيز الأنباري تقديم التمييز على العامل. وظهر ذلك في رده على رأي المبرد في أن الحال كالتمييز عند التقديم فيقول: "إنما جاز ذلك لأنك إذا قلت: (جاء زيد راكباً)، وكان (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله بنزل (راكباً) منزلة المفعول المحسن فجاز تقديمه كالمفعول نحو: (عمرأ ضرب زيد) بخلاف التمييز، فإنك إذا قلت (تصبب زيد عرقاً) لم يكن (زيد) هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو (العرق)، فلم يكن (عرقاً) في حكم المفعول من هذا الوجه، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم الفاعل." (٣)

وذهب هذا المذهب نور الدين الجامي حيث يقول: "فأصح المذاهب: أن لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح، أو غير الصريح؛ لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل بنفسه نحو: (طاب زيد أباً) أي: طاب أبوه أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً نحو: (وفجرنا الأرض عيوناً) أي انفجرت عيونها، وإذا جعلته متعدياً نحو: (امتلاء الإناء ماء): أي ملأه الماء، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفاعل" (٤).

(١) شرح المفصل، ٧٤:٢.

(٢) الخصائص، ٣٨٤:٢.

(٣) أسرار العربية، ١: ١٩٨.

(٤) الفوائد الضيائية، ١: ٤٠٧.

وتنبه ابن الحاجب إلى سبب آخر في منع تقديم التمييز فهو يرى أن التمييز لا يتقدم لا لأنه فاعل في المعنى فحسب، وإنما "لأن تقديمه يخرج عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله، إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا المفسر، والمفسر لا بد في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير، وإلا لم يكن تفسيراً له، وفي تقديم التمييز إخراج عن ذلك فوجب تأخيره" (١).

وأما البلاغيون فلم يتحدثوا عن هذا النمط. وأشار الرازي إلى أن التمييز لا يتقدم على المميز عندما ذكر الوجوه المتعينة للتأخير، ويقول في ذلك: "ما لم يكن له قوة في العمل كالفعل وهو الصفة المشبهة والتمييز، وما عمل فيه حرف، وما عمل فيه معنى، فالأول: كقولك: (هو حسن وجهاً وكريم أب)، والثاني كقولك: (تصيب عرقاً)" (٢).

سادساً - تقديم شبه الجملة (الجار والمجرور - الظرف):

وتطلق هذه التسمية على الجار والمجرور، وعلى الظروف. والأصل في شبه الجملة التي تتكون من الجار والمجرور، أو من الظرف أن تلي المتعلق بها فعلاً كان أو اسماً وتظهر الصورة وفق النمط الآتي:

الفعل (المتعلق) + الفاعل + الجار والمجرور أو الظرف

جاء + زيد + من الدار

جاء + زيد + ليلاً

أطلق على حروف الجر تسميات مختلفة، إعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات" (٣).

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ٣٥٦:١.

(٢) نهاية الإيجاز، ٣٢٠.

(٣) شرح المفصل، ٨: ٧.

ويأتي الجار والمجرور والظرف في الجملة ليزيد معنى على المعنى الرئيس الذي ينتج من الركنين الأساسيين في الجملة نحو: (سافر زيد ليلاً)، حيث إن الجملة تستقل في المعنى دون الظرف (ليلاً)، ولكن بإضافة هذا العنصر تتولد جملة ذات معنى جديد.

يتعلق الجار والمجرور، والظرف بمتعلق يعود إليه، وقد يكون هذا المتعلق فعلاً، وقد يكون اسماً، نحو (جاء زيد من البيت)، فالجار والمجرور (من البيت)، متعلق بالفعل (جاء)، ونحو: (زيد مسافر غداً)، فالظرف (غداً) متعلق بالاسم (مسافر).

تتمتع شبه الجملة (الجار والمجرور، والظرف) بحرية كبيرة في الانتقال من موضعه الأصلي، بعد الأركان الرئيسية، وبعد المتعلقات إلى موقع آخر، يتقدم فيه على متعلقه ويكون ذلك وفق النمط الآتي:

شبه الجملة + الفعل + الفاعل

من الدار + جاء + زيد

ليلاً + جاء + زيد

وقد تتوسط بين ركنين متسلسلين في الذكر نحو:

الفعل + الفاعل + شبه الجملة + المفعول به

لقي + زيد + في الدار + عمر

يقول المبرد ذلك "وحد الظرف إن يكون بعد المفعول به، ومن ثمة جاز، (لقيت في داره زيداً)"^(١).

أما فيما يخص الجانب البلاغي، فنجد البلاغيين تناولوا شبه الجملة متقدماً على الفعل، أي متصداً الجملة، ويكون ذلك إما في الإثبات، إما يكون وارداً في النفي^(٢).

(١) المقتضب، ٤: ١٠٢.

(٢) الطراز، ٢: ٧٠.

ففي الصورة الأولى يتقدم الجار على الفعل في الإثبات^(١) نحو قوله تعالى (عليه توكلت وإليه أنيب)^(٢)، وقوله تعالى (له الحكم وإليه ترجعون)^(٣)، وقوله تعالى (إلى الله تحشرون)^(٤)، حيث تقدم الجار والمجرور (عليه) و (إليه) في الآية الأولى على الفعل (توكل)، و (أناب)، والسياق الوارد هنا مثبت، وتقدم الجار والمجرور في الآية الثانية (إليه) على الفعل (ترجعون)، وتقدم الجار والمجرور إلى (الله) على الفعل (تحشرون) في الآية الثالثة.

أما في الصورة الثانية التي تتقدم فيها شبه الجملة على المتعلق في سياق منفي^(٥)، فنحو: (ما بهذا أمرتك) حيث تقدم الجار والمجرور على الفعل ليحتل مكان الصدارة بعد أداة النفي (ما). وبعد التعرف على أنماط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، والتعرف على كيفية تناول النحويين والبلاغيين لها، ننقل إلى أنماط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

ثانياً - الجملة الاسمية:

أ - أصالة ترتيب عناصر الجملة الاسمية:

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، وهذان الركنان متلازمان فلا يذكر أحدهما دون الآخر، ولا تتم الفائدة إلا بوجودهما معاً، وقد يحذف أحدهما ولكن لا بد من تقديره لشدة تلازمهما " فهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا"^(٦). ويقول ابن يعيش (ت ١٤٣ هـ) "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما"^(٧).

(١) انظر: المثل السائر ٢: ١٧٨. والإشارات التنبيهات، ٨٥. والبرهان في علوم القرآن، ٢٧٧.

(٢) سورة هود: الآية ٨٨.

(٣) سورة القصص: الآية ٨٨.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٥٨.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز، ٩٨. ونهاية الإيجاز، ٣٠٧. ومفتاح العلوم، ٢٣٩.

(٦) الكتاب، ١: ٢٣.

(٧) شرح المفصل، ١: ٩٤.

ومذهب النحاة أن أصل ترتيب هذه العناصر هو: المبتدأ أولاً فالخبر ثانياً
ونصوا على خروج الخبر عن موقعه ليأتي في موقع المبتدأ. يقول ابن مالك:
والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً^(١)

حيث ذكر ابن مالك أن الأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه عند عدم وجود
لبس في التركيب، وعلل النحويون سبب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر "بأن المبتدأ محكوم
عليه فحقه التقديم ليتحقق ثقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به"^(٢)، ولأن المبتدأ
ذات والخبر حال من أحوالهما، والذات متقدمة على أحوالها"^(٣).

كما نص البلاغيون على أن الأصل في ترتيب عناصر الجملة الاسمية هو
أن يذكر المبتدأ أولاً ثم الخبر ثانياً، وذلك عندما صرحوا بأن الاسم المعرفة المتقدم في
الجملة الاسمية هو المبتدأ، والاسم الثاني المعرفة هو الخبر؛ إذ إن المبتدأ هو الموصوف
والخبر هو الصفة. ومن حق الموصوف أن يتقدم على الصفة، فكان من حق المبتدأ في
الأصل أن يتقدم على الخبر^(٤).

وتدخل على الجملة الاسمية أفعال وحروف تسمى بالنواسخ تغير حكم
الجملة إلى حكم آخر، حيث ترفع الأفعال الناسخة المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر
ويسمى خبرها. وتنصب الأحرف الناسخة المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى
خبرها. والأصل في الترتيب أن يذكر الاسم بعد الحرف الناسخ، أو الفعل الناسخ أولاً
ثم الخبر بعد الاسم^(٥).

(١) شرح ابن عقيل، ١: ٢١٢.

(٢) شرح التصريح، ١: ١٧٠.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، ٨٣-٨٤. ونهاية الإيجاز، ١٦٣. ومفتاح العلوم، ٤١٤.

(٤) الفوائد الضيائية، ١: ٢٧٩.

(٥) انظر: حاشية الصبان، ٢: ٢٢٥-٢٢٦. وشرح اللوحة البهرية، ٢: ٣.

ب - أبنية التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

أولاً - تقديم الخبر:

الأصل في المبتدأ أن يأتي متقدماً على الخبر، وفي الخبر أن يلي المبتدأ رتبة (١) فتأتي الصورة النموزجية وفق الشكل الآتي:

مبتدأ + خبر

زيد + قائم

وتخرج العناصر في هذا الترتيب عن مواقعها فينقدم الخبر على المبتدأ وتنتج جملة ثانوية تتكون من الخبر أولاً فالمبتدأ ثانياً، على النحو الآتي:

خبر + مبتدأ

قائم + زيد

ويأتي الخبر عندما يتقدم على المبتدأ بصور مختلفة فيكون اسماً مفرداً معرفة، ويكون جملة اسمية، ويكون جملة فعلية، ويكون شبه جملة، أما المبتدأ فلا يلتي إلا بصورة واحدة وهي الأفراد. ويظهر هذا وفق الأنماط الآتية:

١- الخبر (مفرد) معرفة + المبتدأ (مفرد)

زيد +

قائم

+زيد

المنطلق

٢- الخبر (جملة اسمية) + المبتدأ (مفرد)

زيد +

أبوه قائم

٣- الخبر (جملة فعلية) + المبتدأ (مفرد)

+ القوم

ضربوني

٤- الخبر (شبه جملة) + المبتدأ (مفرد)

زيد +

في الدار

(١) انظر: الفوائد الضيائية، ١: ٢٧٩، وشرح التصريح، ١: ١٧٠. والكواكب الدرية، ١: ٨٧.

ففي النمط الأول يتقدم الخبر الذي يحمل ضمير المبتدأ عليه، وفي ذلك خلاف فذهب بعض النحاة إلى جواز ذلك؛ لأنه في النية مؤخراً، فرفض أن يقال (قائم زيد)، "إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنيّاً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: (ضرب زيد عمرو)، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً و يكون (زيد) مؤخراً وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد وذلك قولك: (تميمي أنا)، و(مثنوء من يشنوك)"^(١).

وذهب الكوفيون إلى منع جواز تقديم خبر المبتدأ الذي يحمل ضميره عليه لأنه يؤدي إلى تقديم الضمير العائد إلى الاسم عليه^(٢). مع أن التقديم هنا على نية التأخير، إذ إن أصل ترتيب عناصر الجملة هو (زيد قائم) فالضمير الذي تحمله كلمة (قائم) يعود على (زيد)، و(زيد) متقدم لفظاً ورتبة، وعندما يقال (قائم زيد) فالضمير في (قائم) يعود على (زيد) المتأخر لفظاً المتقدم رتبة وهذا جائز في اللغة.

وكذلك اتفق النحاة في هذا النمط على أنه لا يجوز تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة في التركيب الإسنادي فأيهما تقدم فهو المبتدأ، نحو: (زيد أخوك) حيث جاء العنصران معرفتين، فـ(زيد) مبتدأ، و(أخوك) خبر. وإذا تقدم العنصر الثاني، وتأخر الأول نحو: (أخوك زيد) لم تعد كلمة (زيد) هي المبتدأ كما في الجملة الأولى، بل أصبحت خبراً، والمبتدأ كلمة (أخوك). ويقول ابن يعيش في هذه المسألة: "قد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك: (زيد المنطلق)، و (الله الهنا)، و (محمد نبينا)، ومنه قولك: (أنت أنت)، وقول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري.

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ"^(٣).

(١) الكتاب، ٢: ١٢٧.

(٢) انظر: أسرار العربية، ١: ٦٩. شرح المفصل، ١: ٩٢.

(٣) شرح المفصل، ١: ٩٨. وانظر: شرح التصريح، ١: ١٧٠. والكواكب الدرية، ١: ٨٧.

غير أنهم استثنوا من ذلك التركيب الذي يملك دليلاً على أن الأول هو الخبر، والثاني هو المبتدأ كما هو الحال في الفاعل والمفعول إذا انتفتت القرينة اللفظية والمعنوية نحو (ضرب عيسى موسى) فالأول هو الفاعل دائماً والثاني هو المفعول به، أما بوجود قرينه تدل على ذلك نحو: (أكل الكمثرى موسى) فإن الأول هو المفعول به، والثاني هو الفاعل لذلك فإن وجدت القرينة التي تدل على أن الأول المعرفة هو الخبر جاز الابتداء به نحو "قوله: (لعاب الأفاعي القاتلات لعابه) وقوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبنا الرجال لا باعد

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون (بنونا) هو المبتدأ؛ لأنه يلزم معه أن الشاعر لا يكون له بنون إلا بني أبنائنه، وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى، وأمن اللبس^(١).

وفي النمط الثاني الذي يأتي فيه الخبر المقدم جملة اسمية لا بد أن تحمل الجملة ضميراً يعود على المبتدأ المؤخر، نحو: " (أبوه قام زيد). وذهب بعض النحاة إلى جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ، وإن حمل ضميراً يعود على الاسم المتأخر^(٢). وذلك لأن الاسم في النية متقدم، وذهب بعض النحاة إلى منع تقديم الخبر الذي يحمل ضمير المبتدأ عليه؛ لأنه يؤدي إلى تقديم الضمير على الاسم العائد إليه^(٣) وما ذهب إليه الفريق الأول هو الصواب، لأنه لا ضرر في تقديم الضمير على العنصر المتأخر لفظاً والمتقدم رتبة، والدليل على ذلك اتفاق النحاة على جواز "ضرب غلامه زيد"^(٤).

وفي النمط الثالث الذي يقل شيوعه يتقدم الخبر الجملة الفعلية على المبتدأ بشرط أن يحمل ضميراً يعود على المبتدأ المتأخر^(٥) نحو: (ضربوني قومك)، ذلك أن

(١) شرح المفصل: ١: ٩٩.

(٢) انظر: أسرار العربية، ١: ٦٩. شرح المفصل، ١: ٩٢.

(٣) انظر: المصدران السابقان، ١: ٦٩، ٢: ٩٢.

(٤) انظر: أسرار العربية، ١: ٧١.

(٥) انظر: شرح ابن عتيق، ١: ٤٦٨.

الواو في (ضربوني) تعود إلى الاسم المتأخر (قومك)، ولما كان من الممتع أن يعود الضمير على اسم متأخر في الرتبة كان لا بد من اعتبار كلمة (قومك) متقدمة على الضمير في الرتبة، وتبعاً لهذا تكون مبتدأ، وجملة (ضربوني) هي الخبر المتقدم، فيكون أصل وضع الجملة هو (قومك ضربوني).

يقول عباس حسن في هذه المسألة معلقاً على أنه لا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية الذي لا يحمل ضميراً يعود على المبتدأ: "بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً نحو: (تتحرك كواكبها السماء)، و (قد أضاء النجمان)، فتعرب الجملة الفعلية هنا (تتحرك كواكبها) خبراً متقدماً لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ (السماء) فرجوع الضمير إلى كلمة (السماء) دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط، دون الترتيب الإعرابي (وهذا يسمى: الرتبة لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة"^(١)). هذه قضية إجتهادية وليست لغوية، وسببها هو الخضوع التام للقاعدة النحوية التي تقول أن الضمير يجب أن يعود على متقدم ظاهر، وهنا المبتدأ هو المتقدم عندهم رتبة وإن كان متأخراً لفظاً.

وفي النمط الرابع الذي يأتي فيه الخبر شبه جملة يجوز أن يتقدم فيه الخبر على المبتدأ المعرفة فيقال مثلاً (في الدار زيد) كما يجوز أن يتقدم إذا كان حاملاً لضمير المبتدأ نحو: (في داره زيد)، وذلك لأن الضمير في قولك: (في داره زيد) غير معتمد عليه، فالمقصود (في الدار زيد)."^(٢)

يستنتج مما سبق أن الخبر بصوره المختلفة ينتقل من موقعه الأصلي ليتصدر الجملة الاسمية، ويكون التقديم إما على نية التأخير، بأن يحتفظ الاسم بوظيفته الإعرابية، وذلك عندما تتوفر القرائن التي تميز الخبر من المبتدأ، وبأن يحمل الخبر (الجملة) ضميراً بارزاً يعود إلى المبتدأ، وبأن يكون الخبر شبه جملة. وإما لا على نية التأخير وذلك بأن ينتقل من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة إعرابية أخرى، ويكون ذلك إذا كان الخبر معرفة والمبتدأ كذلك معرفة، وإذا لم تتوفر قرائن تميز بينهما.

(١) النحو الوافي، ١: ٤٥٠.

(٢) انظر: همع الهوامع، ٢: ٣٧.

أما فيما يخص الجانب البلاغي الآخر، فإن الأنماط التي استخدمها البلاغيون في تقديم الخبر على المبتدأ هي كالاتي:

- ١- الخبر (مفرد) معرفة + المبتدأ (مفرد) معرفة
قائم + زيد
المنطلق + زيد
- ٢- الخبر شبه الجملة + المبتدأ (مفرد) معرفة
له + النصير
- ٣- الخبر شبه الجملة + المبتدأ (مفرد) نكرة
في رأسه + نار

ففي النمط الأول تناول البلاغيون الخبر المفرد الحامل لضمير المبتدأ المتأخر عليه نحو: (قائم زيد) مما يدل على أنهم وافقوا بعض النحاة في جواز تقديم الخبر الذي يحمل الضمير العائد إلى الاسم المتأخر الذي يأتي مبتدأ. وجعل العلوي تقديم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك: (قائم زيد) في (زيد قائم) إحدى صور التقديم والتأخير التي تناولها في كتابه "الطراز".^(١)

كذلك اتجه البلاغيون في تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة اتجاهين: الاتجاه الأول وافقوا فيه النحويين على أن الاسم المتقدم المعرفة لا يأتي إلا مبتدأ عندما تنفي القرائن التي تميز الخبر عن المبتدأ، والاتجاه الثاني لم يوافقوا النحويين على أن الاسم المعرفة المتقدم لا يأتي إلا مبتدأ، بل نادى بأن الاسم المعرفة المتقدم قد يخرج عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.

سار عبدالقاهر الجرجاني في الاتجاه الأول مؤيداً النحويين في اعتبار الاسم المعرفة المتقدم مبتدأ فقط، وذلك عندما صرح بأن التقديم يكون على وجهين: تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير ينتقل فيه الاسم من موقع إلى آخر مع تغيير حالته الإعرابية، بأن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا ومثاله ما تصنعه (بزيد)

(١) انظر: الطراز المتضمن في أسرار البلاغة، ٢: ٦٨.

و (المنطلق) حيث نقول مرة (زيد المنطلق)، و أخرى (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً^(١).

وناصر السكاكي النحاة وسابقه الجرجاني في هذه المسألة، ورأى بأن الاسم المتقدم المعرف لا يأتي إلا مبتدأ، ورفض بأن الاسم الدال على الذات هو المبتدأ، وبأن الاسم الدال على أمر نسبي لا يكون إلا خبراً، ويقول في ذلك، "وإذا تأملت ما تلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين: لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ، وما قد يسبق إلى بعض الخواطر من أن (المنطلق) دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعين للخبرية، وأن (زيداً) دال على الذات فهو متعين للمبتدئية تقدم أو تأخر، فلا معرّج عليه فإن (المنطلق) لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق، وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبراً، وأن (زيداً) لا يوقع خبراً إلا بمعنى صاحب اسم (زيد)، ويكون المراد من قولنا (المنطلق زيد) الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم (زيد)^(٢).

وقد سار الرازي في الاتجاه الثاني فذهب إلى أن الاسم الدال على الصفة هو الخبر والاسم الدال على الموصوف هو المبتدأ، فأينما حل الاسم الدال على الصفة يكون خبراً وإن تقدم. "فالمبتدأ موصوف، والخبر صفة، فكما يجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً، والآخر بأن يكون صفة، فكذا في اللفظ فإذا قلنا: (الله خالقنا)، و(محمد نبينا)، فالخالقية صفة لله تعالى، والنبوة صفة لمحمد ﷺ، فهما في الحقيقة متعینتان للخبرية، ولا يصلحان للمبتدئية"^(٣).

(١) دلائل الإعجاز، ٨٣-٨٤.

(٢) مفتاح العلوم، ٤١٤. وانظر: عروس الإفراح ضمن شروح التلخيص للسبكي، ٢: ١٠٠. والإشارات والتنبيهات، ٥١.

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ١٦٣.

وإن ذهب بعض البلاغيين إلى أن الاسم المعرفة المتقدم لا يأتي إلا مبتدأ فإنهم تنبهوا إلى وجود القرينة المعنوية التي تخرج الاسم المتقدم عن الابتدائية وتجعله خبراً.

يقول عبدالقاهر الجرجاني: "إن ههنا استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة وهو أنه يتصور أن يعتمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسرهما عليه من غير أن يحول منه لفظاً عن موضوعه، أو يبدله بغيره، أو يغير شيئاً من ظاهر أمره على حال، مثال ذلك أنك إن قدرت في بيت أبي تمام:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجني اشتارته أيد عواسل

إنّ (لعاب الأفاعي) مبتدأ، و(لعابه) خبر كما يوهمه الظاهر، لأفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده، (بأرى الجني) على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان لعابه مبتدأ، و(لعاب الأفاعي) خبراً، فأما تقديره أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبراً فيبطل ذلك، ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بالمداد ويشبه كذلك (الأرى) به^(١).

يستخلص مما سبق أن الأصل في الاسم المعرفة أن يكون مبتدأ فقط، وذلك عند الجرجاني، والسكاكي، إلا إذا توافرت قرائن تميز الخبر المقدم عن المبتدأ المؤخر، وأن الخبر عند الرازي لا يكون إلا الصفة، والمبتدأ لا يكون إلا الموصوف أينما حلت مواقعهما.

وفي النمط الثاني الذي يتقدم فيه الخبر (شبه الجملة) دلى المبتدأ، اتبع البلاغيون^(٢) النحاة في جواز تقديمه على المبتدأ.

(١) دلائل الإعجاز، ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) أنظر: المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، ٢: ١٧٨.

وذلك نحو قوله تعالى: (له الملك)^(١)، وقوله تعالى: (ولله الحكم وإليه ترجعون)^(٢). حيث تقدم الخبر الجار والمجرور في الآية الأولى (له) على المبتدأ المعرفة (الملك) وأصل الترتيب هو: (الملك له)، وكذلك في الآية الثانية.

أما في النمط الأخير، فيتقدم الخبر (الجار والمجرور)، والخبر (الظرف) على المبتدأ النكرة^(٣). وهذا أصل عند النحاة إذ إنه لا يبتدأ بالنكرة فإحدى حالات وجوب تقديم الخبر "أن يكون المبتدأ نكرة ليس له مسوغ الا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور (عندك رجل)"^(٤).

يستنتج مما سبق أن الأنماط التي عالجها البلاغيون في جواز تقديم الخبر مستمدة من الحقل النحوي، وهي نفسها الأنماط التي عالجها النحاة، فعالجوا مختلف المسائل التي تناولها النحاة فبعضهم مؤيد لمذهبهم، وبعضهم الآخر رافض له.

ثانيا - النواسخ:

تدخل النواسخ على الجملة الاسمية التي تتكون من المبتدأ والخبر. وتنقسم هذه النواسخ قسمين: أفعالا، وحروفا. أما الأفعال فمثل كان وأخواتها، وهي ترفع المبتدأ فيسمى اسمها، وتنصب الخبر فيسمى خبرها. أما الحروف فمثل إن وأخواتها، وهي تنصب المبتدأ فيسمى اسمها، وترفع الخبر فيسمى خبرها. وقد سميت بالنواسخ لأنها تنسخ الإعراب التي كانت عليه الجملة قبل دخولها.

(١) سورة التغابن، الآية ١.

(٢) سورة القصص: الآية ٨٨.

(٣) أنظر: مفتاح العلوم، ٢٢٠.

(٤) شرح ابن عقيل، ١: ٢٢٣.

١- الأفعال الناسخة:

أ- كان وأخواتها:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناسخة (الناقصة) البدء بالفعل الناقص، فالاسم، فالخبر. وتظهر الجملة الأساسية وفق الشكل الآتي:

الفعل الناقص + الاسم + الخبر
كان + زيد + قائماً

وقد يترك خبر الفعل الناقص مكانه الأصلي فيتوسط بين الفعل الناسخ والاسم، أو يتصدر الجملة، فيذكر قبل الفعل الناقص وقبل الاسم. نحو:

الفعل الناقص + الخبر + الاسم
كان + قائماً + زيد

ونحو:

الخبر + الفعل الناقص + الاسم
قائماً + كان + زيد

أما تقديم الخبر على الاسم فقد جوزه النحاة، لتصرف الأفعال الناقصة تصرف الفعل، "فكان فعل متصرف يتقدم مفعوله، ويتأخر، ويكون معرفة ونكره أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: (كان زيد أخاك)، و(كان أخاك زيد)"^(١)، ولمشابهة خبر الأفعال الناسخة بالمفعول الذي يملك الحرية في التقدم على الفاعل يقول الأنباري في هذا: "فلما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسمائها مشبهة بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذا ما كان مشبهاً به"^(٢).

يتقدم الخبر المعرفة على الاسم المعرفة، ولا يلتبس أحدهما بالآخر، نظراً لاختلاف الحركة الإعرابية بينهما لا كما هو الحال في المبتدأ والخبر فخير الفعل الناقص "يتقدم على اسمها حال كونه" معرفة "حقيقية أو حكماً كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب

(١) المقتضب، ٤: ٨٧. وانظر: شرح التصريح، ١: ١٨٨.

(٢) أسرار العربية، ١: ١٣٨.

فيهما أو في أحدهما لفظياً، نحو: (كان المنطلق زيد)، أو (كان هذا زيداً) بخلاف المبتدأ والخبر، فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعه للبس. وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم (كان وخبرها جميعاً)، ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو (كان الفتى هذا)^(١).

أما تقديم الخبر على العامل وعلى الاسم معاً، فلم يمنع النحاة لمشابهة الخبر بالمفعول، الذي يملك حرية في الانتقال من مكان إلى آخر. على العكس منه الاسم الذي يشبه الفاعل، والذي لا يتمتع بحرية في الانتقال ورتبته من الرتب المقيدة، يقول الأنباري: "إنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبهاً بالمفعول، والعامل فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو: (عمرأ ضرب زيد)"^(٢). ويؤيده ابن هشام قائلاً: "اعلم أنه لا يتقدم الاسم على عامله لأنه على صورة الفاعل، ولا يحذف دون عامله لذلك، ويجوز أن يتقدم الخبر على عامله؛ لأنه كالمفعول قال الله تعالى: (أهلأء إياكم كانوا يعبدون)، (فإياكم) مفعول للخبر وقد تقدم على الفعل، وتقدم المفعول يؤذن شالباً بجواز تقدم العامل"^(٣).

إذن يتقدم خبر الأفعال الناقصة على أسمها اتفاقاً، ويتقدم الخبر على الفعل الناقص فيتصدر الجملة في الأفعال الناقصة اتفاقاً إلا (دام) فلا يتقدم الخبر عليه وفاقاً، وكذلك الأمر في (ليس)، و (زال) لا يتقدم خبرها عليها وفي ذلك خلاف. أما (دام) اتفق النحاة على عدم جواز تقديم خبرها عليها، "لأنها مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيما قبله"^(٤). ويقول الأنباري: "وإذا كانت (ما) في (مادام) بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه"^(٥).

(١) الفوائد الضيائية، ١: ٤٣٢. وانظر شرح اللحة البدرية، ٢: ٩.

(٢) أسرار العربية، ١: ١٣٨.

(٣) شرح اللحة البدرية، ٢: ٩.

(٤) مع الهوامع، ٢: ٨٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١٦٠.

وأما في (ليس) فقد ذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبرها عليها؛ لأنها جامدة غير متصرفة، فشبهوها بعسى، ونعم، والأفعال الأخرى الجامدة، كما أن معناها النفي ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه، وذهب البصريون إلى جواز تقديم خبرها ليس عليها لتقديم معموله في قوله تعالى: ((إلا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم))^(١) فكلّمه (يوم) معموله للخبر (مصروفا) وقد تقدمت على الفعل (ليس) وتقدم المعمول هنا يؤذن بجواز تقدم العامل فيه^(٢).

وأما (زال) فقد اختلف النحويون في تقديم خبرها عليها، فانقسموا فريقين: فريقا نادى بحرية تقديم خبرها عليها ليتصدر الجملة، وفريقا نادى بمنع تقديم خبرها عليها، وكلا الفريقين وضع حججا تؤيد صحة ما ذهب إليه.

وذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم خبر (زال) عليها، لأنها مشروطة بدخول ما، وما للنفي والنفي له صدر الكلام ولا يعمل ما بعده فيما قبله، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر (زال) عليها لأن حرف (ما) الداخلة عليها لا ينفي الفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وإظهار أن الفاعل حاله في الفعل متداولة، كما أن (زال) فيه معنى للنفي و(ما) للنفي، والنفي مع النفي يصبح إيجابا^(٣).

نتقدم إذن أخبار هذه الأفعال على أسمائها اتفاقا وعليها كذلك اتفاقا إلا في (دام) وفاقا، وفي (ليس) خلافا، وفي (زال) خلافا.

ب- أفعال المقاربة وأفعال اليقين:

تعمل كاد وأخواتها عمل كان فترفع المبتدأ فيسمى اسمها، وتنصب الخبر فيسمى خبرها، ويشترط في خبر كاد وأخواتها أن يكون متأخرا عنها، ويجوز أن

(١) سورة هود، الآية ١١.

(٢) أنظر: شرح اللوحة البدرية، ٢: ٩. وشرح التصريح، ١: ١٨٧. وجمع الهوامع، ٢: ٨٨. والكواكب الدرية، ١:

١٠٢.

(٣) أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٥٥-١٥٩.

يتوسط بينها وبين اسمها" فلا يقال: (أن يقوم عسى زيد)، ولا (افعل طفقت)، وقد يتوسط نحو: (طفق يعليان الزيدان)، و(كاد يطيرون المنهزمون) ^(١).

وقد علل الأهدل سبب عدم جواز تقديم الخبر قائلا: "فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها" ^(٢).

أما أفعال اليقين فهناك من جوز تقديم أحد المفعولين على الآخر، وهناك من منع ذلك، يقول السيوطي أن حكم ظن وأخواتها في التقديم والتأخير "كما لو كانا قبيل دخول هذه الأفعال فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ويجوز عكسه" ^(٣).

وعلل الذين رأوا أن التقديم في هذا النمط قبيح بأن "ناسبه فعل تدل عليه الجملة فقبح تقديمه كما قبح تقديم حقا من قولك: (زيد قائم حقا)، لذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتوكيد، واستحقاق شيء واحد تقديمًا وتأخيرًا في حال واحد محال" ^(٤).

٢- الحروف الناسخة:

أ - إن وأخواتها:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الاسمية التي تدخل عليها الحروف الناسخة البدء بالحرف الناسخ، فالاسم، فالخبر. وتأتي الجملة وفق النمط الآتي:

الحرف الناسخ	+	الاسم	+	الخبر
إن		زيدا		قائم

^(١) المساعد على تسهيل الفوائد، ١: ٢٩٩.

^(٢) الكواكب الدرية، ١: ١١٢.

^(٣) همع الهوامع، ٢: ٢٢٤.

^(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ١: ٣٦٧.

ولا يترك أي من هذه العناصر مكانه؛ لأن الحرف الناسخ جامد لا يتصرف
تصرف الأفعال الناسخة التي أجاز للخبر أن يتقدم على أسمائها وعليها، إلا إذا جاء خبر
هذه الحروف ظرفاً نحو: (إن زيداً عندك)، و(إن عندك زيداً).

وإن كانت هذه الحروف بمنزلة الأفعال إلا أنها لم تتصرف كما تتصرف
الأفعال لذلك "لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدالله على حد قولك: إن عبدالله أخوك،
لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف (إن) كالفعل كذلك لم يجز فيها
ما يجوز فيه، ولم تقو قوته" (١).

يقول المبرد كذلك في عدم تصرف إن وأخواتها: "فالتقديم والتأخير نحو (إن
منطلق زيداً) لا يجوز؛ لأنها حرف جامدة لا نقول فيه: فعل ولا فاعل كما كنت تقول في
(كان): يكون وهو كائن وغير هذا من الأمثلة" (٢).

ويؤيد ابن يعيش من سبقاه في رأيهما بأن: هذه الحروف جامدة غير
متصرفة "ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم
ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في
العمل فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو: (ثامناً كان زيد)، و(كان
ثامناً زيد)، ولم يجز ذلك في هذه الحروف" (٣).

وإذا جاء خبر الحروف الناسخة ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: (إن زيداً في
الدار) يجوز تقديم أخبارها على أسمائها فيقال: (إن في الدار زيداً) وذلك إنهم توسعوا
في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال (٤).

(١) الكتاب، ١: ٥٩.

(٢) المقتضب، ٤: ١٠٩.

(٣) شرح المفصل، ١: ١٠٣.

(٤) أنظر المقتضب، ٤: ١٠٩. وشرح المفصل، ١: ١٠٣.

ثالثاً- الجملة الشرطية:

تتكون الجملة الشرطية من ثلاثة أركان هي: الأداة، وفعل الشرط، وجواب الشرط. ولا بد من ذكر هذه الأركان مجتمعة حتى تتم الفائدة فلا يستغنى بعضها عن بعض إذ إن "وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول"^(١). والأصل في ترتيب الأركان التي تتكون منها الجملة الشرطية ^(٢) يكون وفق الشكل الآتي:

أداة الشرط	فعل الشرط	جواب الشرط
إن	تذهب	أذهب
إن	جاء خالد	نجح محمد

ويخرج هذا الترتيب عن أصله بأن يتقدم معمول فعل الشرط، أو جواب الشرط عليه، أو على الأداة، أو بأن يتقدم الجواب على الأداة وفعل الشرط معاً، وفي ذلك خلاف بين النحويين.

فقد ذهب البصريون إلى منع تقديم معمول فعل الشرط، أو جواب الشرط على الأداة، لأن لها صدر الكلام كما في أدوات الاستفهام، وما النافية، وغيرها من الحروف التي تتمتع بالصدارة^(٣). إذ لا نقول: (زيداً إن تضرب اضرب) على اعتبار كلمة (زيد) مفعولاً للفعل الذي ذكر بعدها مقدماً عليه بل هي مفعول لفعل محذوف يفسره الموجود فتكون كلمة (زيداً) ويكون الفعل المحذوف جزءاً مستقلاً عن جملة الشرط.

(١) شرح المفصل، ٨: ١٥٥.

(٢) انظر: همع الهوامع، ٤: ٣٣٢. كتاب الكافية في النحو، ٢: ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر: الكافية في النحو، ٢: ٢٥٦. وهمع الهوامع، ٤: ٣٣٢.

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على الأداة على نية التأخير، فيجوز عندهم أن يقال: (زيذا إن تضرب اضرب) على اعتبار أن كلمة (زيذا) منصوبة بالفعل المذكور بعدها في الجملة لا بتقدير فعل محذوف "فالكسائي جاز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة نحو: (خيرا إن تفعل يثبك الله)، و(خيرا إن أتيتني تصب)"^(١).

أما إذا وجد ما ظاهره تقدم الفاعل على الفعل بأن يفصل بين الأداة الجازمة والفعل المجزوم، فإن الفاعل المذكور ليس فاعلا للفعل المذكور، وإنما لفعل آخر محذوف لأن الأداة الشرطية لا يفصل بينها وبين مجزومها بعنصر آخر يقول ابن يعيش في ذلك "ويصح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل، والجازم يصح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز (لم زيد يأتك) على معنى (لم يأتك زيد)، وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينها بشيء كالظرف ونحوه، لأن الجازم في الأفعال نظير الجازم في الأسماء"^(٢).

وهناك من ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط لا يأتي فاعلا لفعل محذوف، وإنما فاعلا للفعل الموجود بعده، وعلى هذا الرأي يكون الفاعل متقدما على فعله المجزوم، ويظهر ذلك من قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) في قوله تعالى (وان أحدا من المشركين استجارك، فأجره)^(٣). حيث يقول: "(وان أحد من المشركين استجارك) في موضع جزم، وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد) وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط، ليس باسم ولها عودة إلى الفتح عند تلقي الاسم، والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع، والمنصوب"^(٤).

(١) همع الهوامع، ٤: ٣٣٢.

(٢) شرح المفصل، ٩: ٩.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦.

(٤) معاني القرآن، أبو زكريا بن زياد الفراء، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠: ١: ٤٢٢.

وخلاصة ما سبق أن البلاغيين قد تابعوا النحويين في تناولهم للعناصر التي تتمتع بحرية تامة في التركيب في الانتقال من موقعها الأصلي إلى موقع آخر فتكون متعددة الرتب. وهناك عناصر مقيدة الترتيب، لا يحق لها أن تتحرف عن موقعها لتشكل صور جديدة. وقد نص النحويون على ذلك من خلال القواعد التي عالجوها، ونص البلاغيون كذلك عليها من خلال عدم ذكرهم لأي مثال تكون الرتبة فيه مقيدة.

ويتقدم العنصر فيتصدر الجملة، أو يتوسط بين عنصرين متتاليين في الترتيب ويكون التقديم إما على نية التأخير، بأن تحتفظ بحالتها الإعرابية، وإما لا على نية التأخير بأن تنتقل من حالتها الإعرابية إلى حالة إعرابية أخرى. فتقديم "على نية التأخير وذلك في الشيء وأقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل كقولك (قائم زيد)، و(ضرب عمرأ زيد)، فإن قائم وعمو لم يخرججا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله، وتقديم لا على نية التأخير ولكن أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل له إعراب غير إعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له، فيقدم تارة هذا على هذا كقولنا (زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد) فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد^(١).

كما يلاحظ أن البلاغيين اتفقوا مع النحويين في مسائل، واختلفوا في مسائل، حيث إنهم اتفقوا في وجوب وجود القرائن التي تميز العنصرين المتتاليين إذا انتفت القرائن اللفظية التي يمكن أن تميز بينهما، واختلف بعض البلاغيين معهم، في أن التمييز بين المبتدأ المعرفة مثلاً والخبر المعرفة لا يتوقف على وجود قرائن تميز ذلك، وليس بشرط عندهم أن الأول هو المبتدأ ولكن هناك ما يميز بينهما.

(١) الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٨٠.

والعنصر الذي يتقدم تاركاً وراءه ضميراً يحل في موقعه، فإنه يتقدم لا على نية التأخير، أما العنصر الذي يتقدم ولم يترك وراءه ضميراً يشغل مكانه فيتقدم على نية التأخير ويظهر هذا في المفعول به وفي الفاعل واضحاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

وظيفة أسلوب التقديم والتأخير

تعتبر اللغة العربية عن المعاني المختلفة، وذلك لشمولها على أساليب مختلفة، وعلى تراكيب متعددة يختص كل واحد منها بمعنى محدد، فكل صياغة شكلية معنى يختلف عن صياغة شكلية أخرى، وعلى المتكلم أن يراعي اختياره للتركيب المناسب، ليعبر عن الدلالة المقصودة التي تتمثل في ذهنه.

ويعد اللسان العربي كغيره من الألسنة، قادراً على التعبير عن المعاني المقصودة، والمختلفة، فمهما تعددت الوظائف وتشعبت فالكلام العربي قادر على استيعابها، "فاللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها، وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع".^(١)

وبدأ الاهتمام بالمعنى وبالدلالات التي يمكن أن تنجم عنه، منذ عهد النحاة الأوائل، فمنهم من أعطى إشارات تدل على الاهتمام بالمعنى والدلالة، ومنهم من عقد فصلاً في مؤلفاته يبين أهمية المعنى فيه. ولم يقتصر اهتمامهم على الشكل الخارجي (السطحي) للتركيب، وعلى الحركات الإعرابية حسب، وإنما اهتموا بالتركيب وبالمعنى الذي يمكن أن ينجم عن أي تركيب، فكانت دراساتهم نابغة من مستويين: فأما المستوى الأول، فيتمثل في رصد الصواب والخطأ في الأداء، معتمداً على النقل والاستقراء^(٢).

وأما المستوى الثاني الذي سلكه النحاة فكان يتمثل في العلاقات المتنوعة بين الكلمات، ثم بين الجمل، فاللغة العربية ذات سمات وخصائص اهتم لها النحويون القدامى أمثال سيبويه وغيره، كما اهتموا بالتركيب، وأدركوا أن الخبرة بتركيب اللغة هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها، أو بعبارة أخرى أدرك النحاة أن

(١) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد والهي، دار نهضة مصر/ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ٣: ١٢٧٨.

(٢) انظر: البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ٣٥.

هناك ارتباطا قويا بين ما يسمى بالتركييب، وما يسمى بالمعاني أو الأفكار، فالعلاقة بين الفكر واللغة شغلت من بعض الوجوه هؤلاء النحاة^(١).

تنبه سيبويه إلى أهمية المعنى في كلام العرب، وأدرك أن التفسير الذي يحدث في أي تركيب ما هو إلا لصالح المعنى، "وليس شيء مما يضطر إليه العرب إلا وهم يحاولون به وجهها من المعنى"^(٢).

كما أدرك الأنباري^(٣) اختلاف المعنى الذي ينجم عن اختلاف التراكيب التي تحمل ألفاظا مشتركة، في روايته عن الكندي وأبي العباس، فقال: "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم؛ فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"^(٤).

وقد عقد ابن جني بابا طويلا في كتابه "الخصائص" بعنوان: "في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني"^(٥)، حيث وضح في هذا الباب أن العرب والنحاة لم يغفلوا المعنى، وإنما أدركوا أهميته، وأعلوا من شأنه، يقول في ذلك: "فإن العرب كما تعني بألفاظها فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها

(١) البلاغة والإسلوبية، ص ٣٥.

(٢) الكتاب، ١: ٣٢.

(٣) هو أبو بكر، محمد بن القاسم، أخذ عن أبيه، وعن أبي جعفر أحمد بن عبيد. وأخذ النحو عن أبي العباس ثعلب. وله من الكتب "كتاب المشكل في معاني القرآن"، ولم يتمه، وكتاب "الأضداد في النحو"، وكتاب "الزاهر"، وغيره. انظر ترجمته في كتاب الفهرست: ١١٩.

(٤) دلائل الإعجاز، ٢٤٢.

(٥) انظر: الخصائص، ١: ٢١٥.

بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالإسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها^(١).

ولما اهتم العرب بالألفاظ، لأنها دليل المعنى "أصلحوها، ورتبوها، وبالخوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد"^(٢).

ونظراً لأهمية المعنى أثر ابن جني المعنى على الإعراب، وجعل من تقدير الإعراب في سبيل المحافظة على المعنى هو الصواب، وعدّ تقدير المعنى في سبيل المحافظة على الإعراب، مما لا طائل من ورائه، "فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق الإعراب"^(٣).

كذلك نجد أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) قد عقد في كتابه "الصاحبي" فصلاً يدور حول أهمية المعنى، وسماه بـ"معاني الكلام"، فكانت "عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتخصيص، وتمن، وتعجب"^(٤). فبين دور المعنى في أي مثال يعرض له، فتارة كان التركيب يدل على معنى الدعاء، وتارة كان يدل على معنى الاختصاص. وغيرهما من المعاني.

أدرك النحاة إذن أهمية المعنى الناتج عن التركيب، فعالجوا التركيب اللغوي في كتبهم بنيةً ووظيفةً، ومن الدروس التي ظهرت عنايتهم فيها تركيباً ومعنى درس التقديم والتأخير الذي انتشر في كتبهم في مواطن مختلفة، والذي توصلوا من خلاله إلى

(١) الخصائص: ١: ٢١٥.

(٢) المصدر السابق: ١: ٢١٥.

(٣) المصدر السابق: ١: ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة نيسى البابي / القاهرة، ص

وظائف دلالية مختلفة، تنتج عن كيفية ترتيب العناصر في جملة ما، واختلاف هذا الترتيب في جملة أخرى.

وتبع الدرس البلاغي الدرس النحوي في كيفية معالجة التركيب، مراعيًا جانب المعنى بشكل كبير، وأبرز من التفت إلى هذا الجانب كان عبد القاهر الجرجاني مؤسس علم المعاني، الذي أخرج نظرية في النظم معتمدا فيها على علم النحو، فقال: "واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تريغ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها"^(١). فعلى المتكلمين إذن أن يراعوا في نظم كلامهم القواعد النحوية، فإذا أرادوا وظيفة معينة في نظم مجموعة من الألفاظ رجعوا إلى النحو، لمعرفة مدى جوازه لصحة نظم التركيب على صورة ما، فإذا سار نظم التركيب وفق القواعد النحوية كان صوابا، وإذا خالف القواعد كان خطأ، فيترك، ويبحث عن نظم آخر يتفق والقواعد النحوية.

وقد تناول عبد القاهر الجرجاني درس التقديم والتأخير، وأفاض في شرحه، وأخرج كثيرا من الدلالات، والوظائف المختلفة النابعة من اختلاف ترتيب العناصر، فمن هذه الدلالات ما ظهر سابقا في علم النحو، ومنها ما لم يكن قد ظهر عند النحاة.

وتابع عبد القاهر الجرجاني كثير من البلاغيين، فتناولوا تراكيب مختلفة، ودققوا النظر فيها، وتمعنوا في ترتيب ألفاظها، فإن وجدوا اختلافا في الترتيب بين جملة وأخرى، ألفاظهما مشتركة، أرجعوا هذا الاختلاف لوظيفة معينة، مما جعل الوظائف تتعدد، فزادت دراساتهم في ثروة اللغة، وقد كانت جهود البلاغيين في هذا المجال طاغية على جهود النحاة الذين تعرضوا لهذا المجال بصورة واضحة، وذلك عن طريق شرحهم الموسع للأوجه الدلالية والوظيفية حتى جعلوه علما قائما بذاته أطلقوا عليه اسم "علم المعاني".

(١) دلائل الإعجاز: ٦١.

اشترك النحويون والبلاغيون في تصنيف الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير كما ظهر في الفصل الأول، إذ إن النحويين حددوا الرتبة في الجمل، وجعلوا بعضها محفوظة، وبعضها الآخر غير محفوظة، وقد وافق علماء المعاني على التقسيم النحوي للرتبة فابتعدوا عن الحديث عن الرتبة المحفوظة، وتناولوا في الحديث الرتبة غير المحفوظة التي تتمتع في الانتقال من موقع إلى آخر، مما يؤدي إلى تنوع في الأساليب.

وتبعاً لتلك الصلة الوثيقة بين العلمين كان لا بد أن يُعثر على وظائف مشتركة بينهما، لكون النحويين هم أول من تنبه إلى أمر الدلالة، وكون البلاغيين قد تتبعوا خطأ النحويين في دراسة هذه الظاهرة. حيث إن كلاهما يتناول التركيب اللغوي، ويعالجه مبنى ومعنى.

ولدى تتبعي للدراسات النحوية والبلاغية، وجدت عدداً من الوظائف التي تؤديها أنماط التقديم والتأخير، لذا فإنني أعرض إليها بشيء من التفصيل معتمداً على تقسيم الدلالات على أنواع التقديم والتأخير في عناصر الجملة، فأبدأ أولاً بالجملة الفعلية.

أولاً- الوظائف الدلالية في الجملة الفعلية:

- تقديم الفاعل:

يتقدم المسند إليه على المسند لا على نية التأخير إذا اقتضى الأمر غاية معينة، ودلالة محددة تكمن في ذهن المتكلم، ولم تكن هذه الغاية، والدلالة لتظهر بتأخير المسند إليه، "إذ إن العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص، وترتيب مخصوص، فإن بكل ذلك الوضع، والترتيب زالت تلك الدلالة"^(١). والوظائف التي ظهرت جراء تقديم المسند إليه هي:

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي/بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٩٧.

أولاً - الاختصاص:

يقصد بالاختصاص في هذا النمط أن ينفرد المسند إليه بالفعل دون غيره. وقد عالج البلاغيون هذه الوظيفة في التركيب الإنشائي الفعلي الذي أقره النحو، ووضحوا الفرق بين الترتيب الرئيسي لأركان الجملة، وبين الترتيب الثانوي الذي يتغير فيه المسند إليه موقعاً.

يتقدم المسند إليه على المسند، لتخصيصه بالفعل، ولانفراده به، وللرد على من زعم أن الفاعل كان غير الفاعل المذكور^(١)، "حيث تتناول الفعل، وتنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن نقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه: تريد أن تدعي الانفراد بذلك، والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت"^(٢).

ويرى الطيبي أن الفاعل (أنا) قد تقدم على الفعل (سعي)، في جملة (أنا سعييت في حاجتك)، "لقصر الأفراد إذا توهم الشركة في السعي"^(٣). فأراد أن يخصص الفاعل بالفعل ليزيل خطأ السامع في الفاعل.

والسر كما عبّر المغربي "في إفادة هذا التقديم للاختصاص، أن تأخير الضمير في نحو هذا الكلام مصحح للعطف، والعطف يقتضي المشاركة، والتقديم ينفي صحة المشاركة التي تحصل بالعطف، ونفي المشاركة تخصيص"^(٤). فإذا قيل: (قمت أنا) يجوز أن يُعطف على الضمير المتأخر فيقال: (قمت أنا وزيد). أما جملة (أنا قمت)، فلا يجوز العطف فيها على الضمير المتقدم، فلا يقال (أنا قمت وزيد). فبوجود

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ٩٩. ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٣٠٨. ومفتاح العلوم، ٢٣١-٢٣٢. والإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة، ٤٦. وكتاب التباين في علم المعاني والبدع والبيان، ١١٤.

(٢) دلائل الإعجاز، ٩٩.

(٣) كتاب التباين في علم المعاني، ١١٤.

(٤) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)، ١: ٤٠٧.

العطف تزول هذه الدلالة، وبغيابه تأتي. والبلاغيون متكئون في هذا الطرح على القواعد النحوية التي تمنع عطف الاسم منفرداً على جملة اسمية.

ويتقدم المسند إليه على المسند في سياق النفي كذلك نحو: (ما أنا قلت هذا)، ويفيد نفي تخصيص الفاعل بالفعل، وكان المتكلم يقول: ما أنا الذي قلت هذا الكلام، وإنما شخص غيري. ومثل هذا النمط لا يستخدم إلا والفعل قد وقع، أي أن الاختلاف لا في ثبوت الفعل، وإنما في فاعل الفعل. "إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلت كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول، تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا: كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك، وكنت نظرت في شيء لم يثبت أنه مقول. وإذا قلت: ما أنا قلت هذا كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول" (١).

ولأجل إفادة مثل تلك الجمل إثبات الفعل ووقوعه، لكن ليس عن طريق الفاعل المذكور، بل عن طريق غيره، لم يجز أن يقال: "ما أنا ضربت زيداً، ولا ضربه أحد من الناس"، لأن السامع في هذه الجملة يعتقد أن لا تكون أنت من ضرب زيداً، وأن لا يكون غيرك قد ضربه، ولا يصح هذا لثبوت الفعل (٢)، ولا يجوز "ما أنا قلت هذا ولا غيري"، لأن مفهوم (ما أنا قلت) ثبوت قائله هذا القول لغير المتكلم ومنطوق (لا غيري) نفيها عنه، وهما متناقضان (٣).

ولا يجوز (ما أنا ضربت إلاً زيداً)، وقد علل السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ذلك قائلاً: "إن نقض النفي بإلاً يقتضي أن تكون ضربت زيداً، وتقديمك ضميرك وإيلاءه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته" (٤). وبحث البلاغيين في هذا الأمر أقرب إلى بحث النحويين، حيث كان يدرس التركيب من حيث الصحة والخطأ.

(١) دلائل الإعجاز، ٩٦.

(٢) انظر، دلائل الإعجاز، ٩٧-٩٨. ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٣٠٦. ومفتاح العلوم، ٢٣٢.

(٣) مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شروح التلخيص)، ٢: ٣٩٧.

(٤) مفتاح العلوم، ٢٣٢ - ٢٣٣.

وعلى ما سبق نأتي بالمثال الآتي: "ما محمد كتب هذا الشعر"، إن المتكلم يرى شعرا أمامه، ويعرف أن (محمدا) ليس من كتب الشعر. فجاء شخص آخر وقرأ الشعر، فظن أن (محمدا) هو من كتب الشعر، عندها يقول المتكلم "ما محمد كتب هذا الشعر"، حيث قدم الفاعل (محمد) على الفعل (كتب)، ليقول للشخص الآخر، ليس (محمد) هو من كتب الشعر، وإنما شخص غيره كتبه، أي أنه يخص النفي (بمحمد)، ويثبت الفعل لشخص آخر. كما أنه لا يجوز للمتكلم أن يقول: "ما محمد كتب هذا الشعر، ولا أحد غيره"، لأنه يستلزم في الجزء الأول ثبوت الفعل، ونفيه عن محمد فقط، والدليل على ذلك قوله: (هذا الشعر)، فهذه العبارة تتطلب أن يكون هناك فاعل لأن الشعر موجود، وفي الجزء الثاني: (ولا أحد غيره) يستلزم أن لا يكون هناك فاعل. فالتناقض واضح في الجملة، إذ إن المتكلم يثبت وجود الشعر، وبأنه قد قيل، لكن لا من محمد، وإنما من شخص آخر، ثم يجيء فيقول: (ولا أحد غيره)^(١).

وكذلك تأتي هذه الوظيفة إن بني الفعل على نكرة، بأن يكون المسند إليه نكرة، نحو: (رجل جاءني)، و(أرجل طويل جاءك؟). فالفاعل (رجل) قدم في الجملة الأولى ليفيد تخصيص الجنس، وفي الجملة الثانية لتخصيص الصفة. وقد يتقدم كذلك ليفيد تخصيص العدد، أي رجل واحد لا رجلان^(٢). فأحيانا "يقصد المتكلم أن الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء، فيكون من تخصيص الجنس، أو نحو (رجل جاءني) لا (رجلان)، حيث يقصد أن الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان منه فيكون من تخصيص الوحدة"^(٣).

ولا يقال: أرجل جاءك؟ إلا إذا علم أن شخصا قد جاء، ولا يعرف جنسه، أرجل هو أم امرأة؟ يقول عبدالقاهر الجرجاني في ذلك: "فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه، أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٩٦. و مفتاح العلوم ٢٣٣.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ١٠٩-١١٠. ونهاية الإيجاز، ٣١٢. والإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٦٤. الإشارات والتنبيهات، ٥٠.

(٣) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)، ١: ٤٠٤.

كنت علمت انه قد أتاه آت، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي^(١)، وكذلك إن قلت: (رجل طويل جاءني) لم يستقم حتى تقدر السامع أنه ظن أنه أذاك قصير^(٢).

وتخصيص الوحدة يجري على ذاك المجري، "فلا يقال (أرجل جاءك ؟) إلا إذا علم أنه قد جاء من هو من جنس الرجال، ولم يعرف رجل هو أم رجلان"^(٣).

وقد اشترط السكاكي في تقديم النكرة عند إفادة التخصيص عدم وجود مانع يمنع التخصيص، "كما إذا قلت: (رجل جاء)، لصحة أن يراد الجائي رجل لا امرأة أيها السامع دون قولهم: (شرُّ أهرِّ ذا ناب)، لامتناع أن يراد: المهرُّ لذي ناب شرُّ لا خير، اللهم إلا إذا حملت التخصيص على وجه آخر، وهو الأفراد على تقدير: رجل جاء لا رجلان، فإنه محملٌ بصارٍ إليه كثيراً عند علماء هذا النوع، وشرُّ أهرِّ ذا ناب لا شرَّان لكن بهذا الوجه يكون نابياً عن مظان استعماله، وإذا صرح الأئمة رحمهم الله، بتخصيصه حيث نأوله بـ: ما أهرُّ ذا نابٍ إلا شرُّ، فالوجه تقطيع شأن الشر بتكثيره"^(٤)، رفض السكاكي إذن أن تكون عبارة (أهرُّ ذا ناب) شر تقييد التخصيص، لامتناع أن يكون المهر شر لا خير، ولكونه نابياً عن مكان استعماله. والتقديم يفيد عند السكاكي تقوية الحكم لا غير كما ذهب ابن جني^(٥) من قبله.

أما عبد القاهر الجرجاني فذهب من قبل السكاكي إلى أن عبارة (شرُّ أهرِّ ذا ناب) تقييد التخصيص لأن التقدير يكون أن الذي أهرِّ ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير^(٦).

وبهذا العرض لهذه الوظيفة نجد البلاغيين قد تناولوا هذه الوظيفة شرحاً باعتمادهم على علم النحو من حيث الصواب والخطأ في تركيب الجملة، ومن حيث

(١) دلائل الإعجاز، ١٠٩.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز، ٣١٣.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٦٤.

(٤) مفتاح العلوم، ٢٢٤.

(٥) كما سيأتي في الصفحة رقم (٦٨) من هذا الفصل.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز، ١١٠.

استعانتهم بقواعد النحو لإثبات هذه الوظيفة في جملة ما، ومن حيث التأثير بآراء النحاة سابقاً كما فعل السكاكي متأثراً بابن جني.

ثانياً: التنبيه:

يتقدم العنصر الذي من حقه التأخير أحياناً لتنبيه السامع على إنكار أن يصدر الفعل عن الفاعل المقدم؛ للمبالغة في التعظيم، أو للمبالغة في الاستحقار، أو للمبالغة في خساسة الفاعل^(١).

فأما الإنكار للمبالغة في التعظيم، فيكون على نحو المثال الآتي: "أهو يسأل فلاناً؟ أي هو أعظم وأرفع قدراً من هذا، أو مثل: "أهو يمنع الناس حقوقهم؟" فالمتكلم ينكر أن يكون الفاعل يمنع الناس حقوقهم، لما هو معهود عنه بأنه يعطي الحقوق لأصحابها. فالإنكار هنا موجه إلى الفاعل لا إلى الفعل، وتقدم الفاعل لبيان اهتمام المتكلم بتنبيه السامع إلى إنكار أن يقوم الفاعل بهذا لرفع شأنه.

أما الإنكار للمبالغة في الاستحقار، فنحو المثال الآتي: "أأنت تمنعني؟ أي كان المتكلم يريد أن يقول بأن غيرك من يستطيع فعل هذا، لا أنت، لأن الفاعل أقل من أن يقوم بهذا. فالفاعل إذن تقدم في الجملة لتنبيه السامع إلى حقارة الفاعل.

أما الإنكار للمبالغة في الخساسة فنحو المثال الآتي: "أهو يعطي هذا؟" فالمتكلم أراد أن يبلغ السامع بأن الفاعل أقل رغبة في العطاء والكرم مما يظن. فقدم الفاعل (هو) لاهتمامه ببيان خساسة الفاعل، كذلك ينكر على الفاعل بأن يفعل ذلك لما هو معهود له من قصر الهمة والخساسة.

فالإنكار موجه في الأمثلة السابقة إلى أن الفاعل لا يقوم بالفعل المسند إليه الموجه إليه، "فجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل إنه يفعل أو قال هو: إني أفعل. وأردت ما تريده إذا قلت: ليس هو بالذي يفعل، وليس

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٩٢. ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٣٠٣. ونهاية الأرب في فنون الألب: ٧: ٦٥.

مثله يفعل، ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل، فقلت: أتفعل؟ ألا ترى أن المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل لصاحبه: أخرج في هذا الوقت؟ أتغرر بنفسك؟ أتمضي في غير الطريق؟ أنه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك وبموضع من يجيء منه ذلك^(١).

ثالثاً: التوكيد:

يتقدم المسند إليه في هذا النمط لأداء وظيفة جديدة، وهي وظيفة التوكيد. وقد صرح بها من النحويين ابن جني عندما عالج عبارة المثل (شرُّ أهرِّ ذا ناب)^(٢)، يقول "ألا ترى أنك لو قلت: (أهرِّ ذا ناب شر)، لكنك على طرف من الأخبار غير مؤكد، فإذا قلت: (ما أهرِّ ذا ناب إلا شر) كان ذلك أوكد، ألا ترى أن قولك: (ما قلم إلا زيد) أوكد من قولك: (قام زيد)، وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهماً"^(٣). وأول النحويون عبارة (شرُّ أهرِّ ذا ناب) بعبارة (ما أهرِّ ذا ناب إلا شر)، ليؤكد التركيب القاعدة التي تمنع الابتداء بنكرة، إذ إن هذا التأويل يجيز للمبتدأ أن يتصدر الجملة وهو نكرة. وفي النتيجة لم يذهب النحاة إلى تقديم النكرة، وتأويل العبارة إلا لوظيفة معينة، وهي توكيد أن الذي (أهرِّ ذا ناب) هو (الشر). وقد وافق السكاكي ابن جني في أن التقديم هنا لا يكون إلا لتقوية الحكم^(٤).

وقد تعرض ابن جني - مهتماً بالمعنى - للتركيب الذي يقابل التركيب ذا الترتيب الثانوي، فوجد أن التركيب ذا الترتيب الأصلي لا يعطي أي دلالة تدل على التوكيد، فما هو إلا تركيب يعطي خبراً اعتيادياً.

كذلك يتقدم المسند إليه على المسند للوظيفة نفسها في سياق استفهامي، ذلك أن السؤال يكون عن العنصر المشكوك فيه، فجملة (أزيد جاء؟) تختلف وظيفة عن جملة

(١) دلائل الإعجاز: ٩٢ - ٩٣.

(٢) مثل يضرب في ظهور إمارات الشرِّ ومخيلة. انظر: مجمع الأمثال: أحمد بن محمد أحمد بن إبراهيم الميداني،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ٢: ١٧٢.

(٣) الخصائص: ١: ٣١٩.

(٤) انظر: صفحة رقم (٦٦) من هذا الفصل.

(أجاء زيد؟)، إذ إن المتكلم في الجملة الأولى قدم الاسم الذي من حقه التأخير على الفعل ليؤكد أن سؤاله عن الشخص لا عن الحدث، وأما في الجملة الثانية فالسؤال عن الفعل لا عن الشخص، فالاستفهام لا يكون إلا عن المجهول، كما يقول ابن يعيش، "إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل علمه" (١).

ويتقدم المسند إليه كذلك ليؤكد للسامع أن الفاعل سيحقق له ما وعد به، فلا يظن به الغلط، إذ "يكون المعنى على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد" (٢).

وبالانتقال إلى الدرس البلاغي نجد أنه تناول التراكيب المختلفة السترتيب، التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند، فعالجوا الانحراف الذي يحدث بين عناصر الجملة، وأعادوا هذا التبديل بين العناصر إلى وظائف مختلفة، وإلى معان باطنية تكمن خلف التركيب السطحي، إذ إن المتكلم يأتي بالألفاظ أولاً، ثم يرتبها في ذهنه تقديماً وتأخيراً، وفق الموقف الذي يعيشه، فيخرج الشكل السطحي للتركيب الذي هو عبارة عن قالب وهيكلي توضع فيه الألفاظ وفق المتطلبات الخارجية، وقد عالج البلاغيون هذه العملية في مؤلفاتهم موضحين أن لكل ترتيب وتنظيم بين الألفاظ وظيفة مقصودة، ومن الوظائف التي تناولوها نتيجة تغير الترتيب بين عناصر الجملة وظيفة التوكيد.

تأتي وظيفة التأكيد عند تقدم المسند إليه على المسند في بعض الأحيان، لتفيد جوانب متعددة منها تنبيه السامع (٣)، نحو: (زيد يعطي الجزيل) فالمقصود من تقديم الفاعل (زيد) تأكيد أنه يعطي الجزيل، فالمتكلم ينبه السامع، ويؤكد له أن (زيداً) يعطي الجزيل.

(١) شرح المفصل: ١: ٨١

(٢) الفعل زمانه وأبليته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة/بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ٢٠٧.

(٣) أنظر: دلائل الإعجاز: ٩٩. ومفتاح العلوم: ٢٢١.

وقد يقول قائل إن الغاية من تقديم المسند إليه في مثل المثال السابق هو تخصيص الفاعل، وحصره بالفعل، وقد يكون هذا صحيحاً في مواقف معينة، إلا أن الرازي (ت ٦٠٦ هـ) رفض أن يكون التقديم في مثل هذا النمط للاختصاص، فلا يكون المقصود عنده التخصص، "بل لأجل أن تقديم ذكر المحدث عنه بحديث أكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: (هو يعطي الجزيل) فلا تريد الحصر، بل إن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبه، وتمكن هذا الحديث في نفس المستمع، وتقرر عليه" (١).

أما مجيء تقديم الفاعل للتخصيص فيكون إذا قال المتكلم لآخر: (زيد يعطي الجزيل)، وكان الشخص الآخر قد حدث المتكلم بأنه قد ذهب إلى رجل، وطلب منه، ولم يعطه، وهذا الرجل معه ما يكفيه، فيقول المتكلم حينئذ: (زيد يعطي الجزيل لا أحد غيره)، فهو بهذا التقديم يخص الفاعل بالفعل، ويحصره به، والمقصود من عبارة (لا أحد غيره) أي الرجل الذي رفض العطاء. ويأتي التوكيد أحياناً لمنع الشك في أن الفاعل سيحقق الفعل، "فمما يحسن ذلك فيه، ويكثر الوعد والضمان، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك أن من شأن من تعدده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد، وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد" (٢)، فالتقديم هنا يزيل الشك والخوف من عدم تحقيق الفعل، ويؤكد أن الفاعل سيقوم بالفعل، أما لو قيل: (أقوم بهذا الأمر) لم يكن للتأكيد أي وظيفة هنا، فالتركيب خالٍ من أي وظيفة تمنع السامع من الشك في تحقيق الفعل.

ويتقوى الحكم وتأکید الفاعل فيما سبق، بالذي يوضحه المغربي حيث يقول: "(هو يعطي الجزيل)، بمعنى أن أعطاء الجزيل أمر محقق من المسند إليه، وإنما أفاد مزيد التقرر، لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه، فيثبت له. ثم الخبر كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له، وهو عائد على المبتدأ، فيثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال (يعطي زيد الجزيل)، (يعطي زيد الجزيل)" (٣).

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٣٠٨.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٣.

(٣) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)، ١: ٤٠١.

ويرى محمد بن علي الجرجاني كذلك أن التوكيد يأتي من تكرار المسند إليه، فمرة يأتي منفصلاً، ومرة أخرى يأتي متصلاً، إذ إن: "من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له، أن يقرر الحكم في ذهن السامع، ويؤكد به بسبب تكراره سواء كان اسماً ظاهراً نحو: زيد ركب، فإنه كرر معناه ظاهراً ومضمراً: مستتراً أو ضميراً لمتكلم نحو: أنا ركبت، كرر متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب نحو: (أنت ركبت)، كرر متصلاً ومنفصلاً، وكذلك (هو ركب)" (١). وكما اعتمد البلاغيون على القواعد النحوية في إيضاح وظيفة الاختصاص، فكذلك نجد هنا قد استعانوا بالنحو في إعطاء الدليل على وظيفة التوكيد، إذ إنهم تناولوا التركيب فرأوا فيه التكرار الإسنادي كما سبق.

وكذلك يقال في جملة (أنت لا تكذب) إنها شاملة على التوكيد، وعلى التقوي للحكم، لتكرار الإسناد فيها، فالأول: إسناد الجملة الفعلية إلى المبتدأ (أنت)، والثاني: إسناد الفاعل إلى الفعل، وهذا التكرار يؤكد الفاعل في الجملة، أما جملة (لا تكذب) فالإسناد فيها واحد، والمعنى في الوضع الاعتيادي، ولا يشمل على أي معنى من المعاني البليغة.

ومما يرى تقديمه لأجل إفادة تقوية الحكم، وتوكيده لفظاً (مثل)، و(غير) (٢)، حيث يستعمل اللفظان على سبيل الكناية في إثبات الحكم نحو: (غيري يفعل ذلك)، و(مثلك لا يفعل ذلك)، على معنى أنني لا أفعله فقط من غير إرادة التعريض بشخص آخر، ويرى تقديم هذين اللفظيين كاللزام، "لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ والتقديم لإفادة التقوي أعون على ذلك، وليس معنى قوله كاللزام أنه قد يقدم، وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم" (٣).

(١) الإشارات والتبهيئات، ٤٩.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز، ١٠٧. ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٣١٢. ومفتاح العلوم، ٢٢٤. الإشارات

والتبهيئات، ٥٠. والإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٧٠-٧١.

(٣) مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن نروح التلخيص، ١: ٤٢٦-

يستلخص مما سبق أن التركيب الذي يبدأ بالاسم يفيد معنى يختلف عن التركيب الذي يبدأ بالفعل، ولا يلجأ إلى تأليف تركيب إسنادي ذي ترتيب ثانوي إلا متى يتطلب الموقف ذلك، "لكل مقام عندهم مقال يختص به، بعد كمال الإعراب، والإبانة"^(١)، وقد تحدث النحويون والبلاغيون في وظيفة التوكيد في هذا النمط، فعالجوها معالجة متشابهة، واستند البلاغيون في إثبات من أين يأتي التوكيد في عبارة ما على قواعد نحوية مختلفة، واستعانوا بالنحو كذلك في تركيب الجملة صواباً وخطأ.

ثانياً - تقديم المفعول به؛

يترك المفعول به موقعه الأصلي بعد الفعل والفاعل، فيتقدم على الفعل تارة، ويتوسط بين الفعل والفاعل تارة أخرى، ولا يؤتى بهذا الترتيب إلا إذا اقتضى الموقف دلالة معينة لا تظهر في الترتيب الأصلي للعناصر.

وينتج عن خروج المفعول به عن موقعه وظائف مختلفة، كما هي الحال عند تقديم الفاعل على الفعل، وقد عالج النحويون الوظائف الناتجة عن ذلك، فتوسعوا في بيان هذه الوظائف في كتبهم، ولم يقتصروا على وظيفة معينة دون واحدة أخرى والوظائف التي عولجت في هذا النمط هي:

أولاً - الاختصاص:

يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل، ليفيد معنى جديداً غير المعنى الذي يأتي أثناء وجود العناصر في موقعها الأصلي في الجملة، وقد تنبّه الإسفراييني (ت ٦٤٨هـ) لوظيفة الاختصاص التي تنجم عن تقديم المفعول به على العامل، فالمفعول به "يتقدم على عامله إذا أريد بها الاختصاص نحو: (زيداً ضربت)، و(بعمرو مررت)، ويلزم ذلك فيما تضمن صدر الكلام"^(٢). إذ إن المتكلم عندما يقول: (زيداً ضربت) فإنه يخصّ الضرب بـ(زيد)، لا بأحد غيره، أما عندما يقول: (ضربت زيدا)، فلا يفيد إلا

^(١) مقدمة ابن خلدون، ٣: ١٢٧٣.

^(٢) لباب الإعراب، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي،

الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٢٩١.

الأخبار بأن (زيداً) هو الذي وقع عليه الضرب، من غير تعرض لمعنى من المعاني البلاغية. كما تمنح هذه الجملة السامع بأن يظن أن الضرب قد وقع على (زيد)، أو (عمرو)، أو غيرهما، فيبقى في حيرة من أمره حتى يثبت المفعول به.

ويتقدم المفعول به كذلك ليفيد القصر، وتخصيص الفعل بالمفعول به، لا بأحد غيره كما في قوله تعالى: (بل الله فاعبد)^(١)، "فالأولى أن يقال يفيد القصر كقوله تعالى (بل الله فاعبد) أي لا تعبد إلا الله"^(٢).

كما ذهب السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى أن تقديم المفعول به في قوله تعالى: (إياك نعبد) تفيد الاختصاص^(٣).

وبالانتقال إلى البلاغيين نجد أنهم قد أدركوا هذه الوظيفة، وعالجوها معالجة دقيقة في تراكيب لغوية مختلفة، ينحرف فيها عنصر ما ذو الرتبة الحرة عن موقعه الأصلي إلى موقع آخر، إذ إن الترتيب الجديد الذي يواكب قواعد النحو هو الذي يأتي بهذه الوظيفة، فالبلاغي اختار في كتبه التراكيب اللغوية المنحرفة عن الأصل التي نص عليها النحوي من قبله. ودرس البلاغيون وظيفة الاختصاص بشكل ملحوظ في مؤلفاتهم. إذ إن المفعول به يتقدم على العامل نحو: (زيداً ضربت)، تخصيصاً له بالفعل دون مفعول آخر^(٤) إذ إن تقديم المفعول به على الفعل يمنع السامع من الشك بأن الضرب قد وقع على شخص آخر غير (زيد)، أما إذا تأخر المفعول به (زيداً)، فإن التخصيص يزول، ولا يلزم للمفعول به وكان السامع بالخيار في إيقاع الفعل على أي مفعول شاء.

وتأتى وظيفة الاختصاص إذا شعر المتكلم أن السامع قد يصل إلى دلالة أخرى يكون الفعل فيها قد وقع على مفعول آخر غير المفعول الحقيقي، فإذا زعم أحد

(١) سورة الرمز، الآية: ٢٩.

(٢) الكافية في النحو، ٢: ١٦.

(٣) همع الهوامع، ٣: ٩.

(٤) انظر: مفتاح العلوم: ٢٢٣. والمثل السائر: ٢: ١٧٢. والإشارات والتنبيهات: ٨٥. وكتاب التبيان: ١١٦.

والفوائد المشوقة: ١٢٤.

"أنك ضربت مثلاً غير زيد، فنقول: زيداً ضربت أي: مضروبي زيد، لا غير زيد"^(١)، للرد عليه.

ولا يقال مثل تلك التراكيب إلا بعد وقوع الحدث، وإنكار المفعول به الفعل. "فمساق مثل هذا الكلام عند تحقيق وقوع الفعل، وإنكار تعيين المفعول؛ ولذلك لا يقال بهذا المعنى: ما زيداً ضربت ولا أحد من الناس، لمناقضة الأول للثاني"^(٢). إذ إن الجزء الأول من العبارة يعلن عن أن الضرب قد وقع بأحد ما، ولكنه ليس بزيد، أما الجزء الثاني فيعلن عن أن الضرب لم يقع على أحد من الناس، وهو بهذا يناقض الجزء الأول.

وتظهر فائدة التخصيص في قوله تعالى: (إياك نعبد، وإياك نستعين)^(٣) وفي ذلك خلاف، ففريق من ذهب إلى أن المقصود من تقديم المفعول به الضمير المنفصل في الجملتين (إياك) تخصيص الله بالعبادة لا بأحد غيره، وتخصيصه بالاستعانة فلا يستعان بأحد غيره^(٤).

وذهب فريق آخر إلى أن التقديم في الآية السابقة لا يكون تخصيصاً للمفعول به بالفعل وإنما اهتماماً به، وقد تبلى هذا الرأي من النحويين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، إذ إن عبارة (الله أحمد) عنده تسيير "على طريقة (إياك نعبد) تقدماً للأهم، وما ينقل أنه للحصر لا دليل عليه، والتمسك فيه بمثل، بل (الله فاعبد) ضعيف لأنه قد جاء (فاعبد الله)^(٥).

^(١) الإشارات والتنبيهات: ٨٥.

^(٢) المصدر السابق: ٨٥.

^(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

^(٤) انظر: مفتاح العلوم: ٢٢٣. والإشارات والتنبيهات: ٨٥. والبرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٧٧.

^(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ١: ٤٧.

وذهب فريق إلى أن تقديم المفعول به (إِيَّاكَ) في الآية السابقة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) لا للتخصيص، ولا للاهتمام، وإنما لرعاية تشاكل الآي، وحسن النظم^(١)، كما سيأتي.

ثانياً - العناية والاهتمام:

تنبه سيبويه لهذه الوظيفة، في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول به يقول في جملة (ضرب عبد الله زيداً): "تصب (زيداً) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل أجرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيداً عبد الله)، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهملانهم، ويعنيانهم"^(٢).

فالاهتمام هنا هو السبب في تقديم المفعول به على الفاعل، فالعرب كانوا يقدمون العنصر الذي يهتمهم من بين عناصر الجملة الأخرى، ثم يأتون ببقية العناصر متابعة للعنصر المتقدم. ولكل عنصر في الجملة دور يقوم به، والعنصر المتقدم الذي من حقه التأخير يبرز دوره بشكل أكبر من العناصر الأخرى، لإتيانه بوظيفة جديدة في الجملة، لم تكن لتأتي لو احتفظ العنصر بموقعه الأصلي، ففي جملة (ضرب زيداً عبد الله) توسط فيها المفعول به (زيداً) بين الفعل (ضرب)، والفاعل (عبد الله)، وباعد بين عنصرين من صفتها أن يتسلسلا ذكراً، وكل ذلك لإبراز أهمية المفعول به.

والاهتمام كذلك هو السبب الذي من أجله يقدم المتكلم المفعول به عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) "فأصل وضع المفعول أن يكون فضله، وبعد الفاعل، كـ(ضرب زيد عمراً)، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: (ضرب عمراً زيد)،

^(١) انظر: المثل السائر: ٢: ١٧٣. والطراز: ٢: ٦٦.

^(٢) الكتاب، ١: ٣٤.

فإن زادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبة، فقالوا: (عمرأ ضرب زيداً)^(١). فالمفعول به يتقدم أحياناً على الفاعل وحده، وأحياناً أخرى على الفعل والفاعل معاً، وذلك لأهميته، ولشدة العناية بذكره قبل العناصر الأخرى.

وكذلك ذهب ابن يعيش إلى أن المفعول يتقدم للاهتمام به، نحو: (ضرب غلامه زيد)، حيث تقدم المفعول به (غلامه) الحامل لضمير الفاعل عليه^(٢)، فتقدم الضمير على الاسم العائد إليه، لأهمية ذكر المفعول به.

والاهتمام بالعنصر المتقدم كذلك هو ما نادى به عبد القاهر الجرجاني قائلاً: "فاعلم أن الفاعل إذا كان له من الاتصال بالفعل ما وضعنا لم يكن شبهة في أن مرتبته أن يقع بعده، نحو: (ضرب عبد الله زيداً)، ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل نحو: (ضرب زيداً عبد الله)، وليس بالأصل، وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام، وذلك أنك تقول: (أعطى الأمير زيداً)، فتقديم (الأمير) وإن كان مفعولاً، وكان (زيد) فاعلاً، لأجل أن العناية بالأمير أكد. ولو قلت: (أعطى زيد الأمير)، كان حسناً جميلاً، فإن قلت: (أعطى زيداً الأمير)، فقدمت المفعول الذي أصله التأخير مع أنه غير معتنى بشأنه، وأخرت الأمير الذي استحق التقديم من وجهين: أحدهما: العناية، والآخر: أنه فاعل، لم يحسن لأجل أنك تقدم المفعول من غير اهتمام يوجب ذلك"^(٣). فالاهتمام بالعنصر المتقدم واضح في جملة (أعطى الأمير زيداً)، ذلك أن المبالغة في تعظيم (الأمير) تنبئ بأهميته، أما الجملة الثانية (أعطى زيداً الأمير)، فلا اهتمام ينبئ بذكر (زيداً) الذي جاء مفعولاً به من حقه التأخير قبل (الأمير)، اللهم إلا إذا قصد المتكلم أن الأمير الذي عهد له بكثرة العطاء قد أعطى (زيداً) لا أحد غيره، فتكون الدلالة حينئذ هي الاختصاص، لا الاهتمام. واقتبس البلاغيون هذه الوظيفة من كتب النحويين، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني ذلك^(٤) وقد يدل هذا على أن علم المعاني ما هو إلا استمرار وتطوير لبعض الظواهر التي ظهرت في علم النحو.

(١) المحتسب: عثمان بن جني، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/مصطفى طلي، ١٩٥٤، ١: ٦٥.

(٢) انظر: شرح المفصل، ١: ٧٥.

(٣) المقتصد: ١: ٣٣٠.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز، ٨٤-٨٥.

وعند عرضنا إلى ما كتبه البلاغيون نجد أن تقديم المفعول به عندهم يأتي لبيان مدى الاهتمام به، وكأن المتكلم ينتظر سؤالاً، فيجيب ذاكرةً العنصر الذي يهمله أولاً، كأن يقول قائل لشخص مني بهجر حبيبه، ماذا تتمنى؟ فيقول له "وجه الحبيب أتمنى"^(١)، إذ إن المفعول به (وجه الحبيب) تقدم على الفعل والفاعل المستتر (أتمنى) للأهمية.

وأجاز محمد بن علي الجرجاني أن يكون المفعول به مقدماً للاختصاص، لا للاهتمام^(٢)، على تقدير أن أتمنى على الاختصاص رؤية وجه الحبيب، لا رؤية أحد آخر.

ورفض الطيبي أن يكون التقديم في الجملة السابقة للاختصاص فهو عنده للاهتمام لا غير يقول في ذلك: "فإن قيل فهلاً حملوا قول المجيب عن سؤال سائل: (ما تتمنى وجه الحبيب؟). أتمنى على الاختصاص دون الاهتمام كما يشير إليه الحاتمي:

لي حبيب لو قيل ما تتمنى ما تعديته ولو بالمنون
اشتهد أن أحل في كل جسم فأراه بلحظ كل العيون.

قلت: لأن الهجر هنا، والاشتياق إلى وجه الحبيب، وشدة تزايد صيره كأنه نصب عينه، فاقترضى المقام لذلك الاهتمام، وإن الشاعر ليس في ذلك المقام كأنه قتر السائل مخطئاً"^(٣).

فالسباق الشعري هو الذي حدد أي وظيفة تُقصد من تقديم المفعول به على الفعل، ومثل ذلك قول القائل: (الحرية أطلب) فإذا أراد به خبراً للسامع، تكون الوظيفة هي الاهتمام بذكر المفعول به، وإذا قال القائل هذه العبارة لمن ظن بأنه يطلب شيئاً آخر تكون الوظيفة هي الاختصاص، أي أراد المتكلم أن يؤكد أنه يخص الحرية بالطلب لا شيئاً آخر.

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات: ٨٥. وكتاب التبيان: ١١٦.

(٢) الإشارات والتنبيهات: ٨٥.

(٣) كتاب التبيان، ١١٦ - ١١٧.

وتأتي وظيفة الاهتمام لإنكاره بأن يكون المفعول به موضع أن يجترأ عليه،
"فإذا قلت: (أزيداً تضرب؟) كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب أو
بموضع أن يجترأ عليه، ويستجاز ذلك فيه"^(١).

ثالثاً - التنبيه:

يلجأ المتكلم أحياناً إلى تقديم المفعول به، لينبه السامع إليه، ويظهر هذا
واضحاً في سياق استفهامي، ذلك أن الاستفهام يدخل تارة على الفعل وتارة على الاسم،
فإذا خرج هذا الترتيب عن أصله، فتقدم الاسم على الفعل نحو: "أزيداً ضربت؟" فإن
المتكلم قصد هنا أن ينبه السامع على أن المشكوك فيه هو المفعول به لا الفعل.

وقد أشار سيبويه إلى هذا الأمر، فقال: "تقول: (ألقيت زيداً أو عمراً
أو خالداً؟)"، و(أعندك زيد أو خالد أو عمرو) كأنك قلت أعندك أحد من هؤلاء، وذلك أنك لم
تدع أن أحداً منهم ثم ألا ترى أنه إذا أجابك قال: لا، كما يقول إذا قلت: أعندك أحد من
هؤلاء"^(٢).

ويتابع سيبويه قائلاً: "وأعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن،
لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع. ولو قلت: أزيداً لقيت أو عمراً أو خالداً، وأزيد عندك
أو عمرو أو خالد، كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى
أيهما"^(٣) فالمفعول به تقدم ليفصل بين همزة الاستفهام والفعل لينبه السامع إلى أن
المشكوك فيه هو الاسم. ولم يذكر البلاغيون هذه الوظيفة في هذا النمط من التقدير،
وإنما ذكروه في أنماط أخرى غير هذا.

رابعاً - رعاية حسن النظم:

يتقدم المفعول به أحياناً لا لوظيفة معنوية، بل لوظيفة نغمية. وقد نص
النحاة أحياناً على أن تقديم المفعول به لا يكون إلا لاتساع في الكلام دون شيء آخر،

^(١) دلائل الإعجاز، ٩٥.

^(٢) الكتاب، ٣: ١٧٩.

^(٣) المصدر السابق، ٣: ١٧٩.

"فإن قلت: أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيداً، إن ذكر المفعول ليس بأهم، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم قلت: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام"^(١).

ويتقدم المفعول به على الفعل لأجل رعاية الموسيقى^(٢) أحياناً كما في قوله تعالى: "إياك نعبد وإياك نستعين"^(٣)، وكما في قوله تعالى أيضاً: "وأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر"^(٤)، فالمفعول به في الآية الأولى (إياك) تقدم على الفعل، وتأخر الفعل (نعبد، ونستعين) للإنسجام مع بقية رؤوس الآيات الأخرى في السورة. وكذلك تجري الآية الثانية.

وبالانتقال إلى الحقل البلاغي نجد عبد القاهر الجرجاني قد رفض أن يكون التقديم لغاية شكلية حيناً، ولغاية معنوية حيناً آخر، قال: "واعلم أن من الخطأ أن يُقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة، ولا يدل أخرى"^(٥)، ومع هذا التصريح نجد ابن الأثير قد خرج عن النظام الذي أقره الجرجاني فيرى أن في "قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) لم يتقدم المفعول على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال: (نعبدك، ونستعينك) لم يكن له من الحسن ما لقوله: (إياك نعبد، وإياك نستعين)"^(٦).

وذهب العلوي إلى أن في الآية السابقة (إياك نعبد، وإياك نستعين) مذهبين: الأول - يتقدم فيه المفعول به لإفادة الاختصاص، والثاني - يتقدم لإفادة الشكل أي من أجل مراعاة حسن الانتظام يقول: "إنما قدم من أجل المشاكلة لرؤوس الآي، ومراعاة

(١) الكافية في النحو، ٢: ١٦.

(٢) انظر: من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥، ص ٣٣٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٤) سورة الضحى، الآية: ٩ - ١٠.

(٥) دلائل الإعجاز: ٨٦.

(٦) المثل السائر: ٢: ١٧٣-١٧٤.

حسن الانتظام، واتفاق أعجاز الكلم السجعية، لأن قبله (مالك يوم الدين) فلو قال (نعبدك، ونستعينك)، لذهبت تلك الطلاوة، ولزالت تلك العذوبة، وهذا شيء يحكى عن بعض علماء البيان، واختاره ابن الأثير، والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمرٌ معنوي، والتشاكل أمرٌ لفظي^(١).

ومثل الآية السابقة قوله تعالى: "فأوجس في نفسه خيفة موسى"^(٢)، إذ قَدَّمَ "المفعول على الفاعل وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به، وبحرف الجر قصداً لتحسين النظم"^(٣).

وبعد هذا العرض لوظائف تقديم المفعول به يستنتج أن النحويين والبلاغيين اشتركوا في ذكر بعض الوظائف، فلم تكن محصورة عند أهل المعاني، "بل سبقهم في الإشارة إلى بعضها النحاة الذين بدأ تأثيرهم واضحاً في البلاغيين فيما كتبوه في هذا الصدد، إذ كثيراً ما يشيرون إلى آرائهم فيه، ولعل ذلك راجع في نظرنا إلى كون هذه الظاهرة من الظواهر التي تتداخل فيها الدراسات النحوية مع الدراسات البلاغية"^(٤).

ثالثاً - تقديم الحال:

تتقدم الحال على صاحبها، لتنتج وظيفة جديدة، لم تكن لتظهر إذا احتفظت برتبتها بعد صاحبها، وقد اتفق كثير من البلاغيين على أن الوظيفة التي تنتج عن تقديم الحال على صاحبها هي دلالة الاختصاص، فصاحب الحال يختص بها دون غيرها^(٥)، نحو: (جاء راكباً زيداً)، إذ إن (زيداً) يختص بأنه راكب، لا ضاحك، ولا ماش. يقول العلوي في هذه الوظيفة: "فإنك إذا قدمته قلت: جاء ضاحكاً زيداً فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته بخلاف ما لو قلت: جاء زيد راكباً،

(١) الطراز: ٢: ٦٧.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٧.

(٣) المثل السائر، ٢: ١٧٤.

(٤) الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: مجيد عبد الحميد ناجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١١٢-١١٣.

(٥) انظر: المثل السائر: ٢: ١٧٩. والجامع الكبير: ١١٢. وكتاب التبيان: ١٢٢. والطراز: ٢: ٧٢-٧٣.

فإنه كما يجوز أن تجيء على هذه الصفة، فإنه يجوز مجيئه على غيرها من الصفات فافترقا^(١).

أما ابن القيم الجوزية فذهب إلى أن الحال إذا تقدمت وتأخرت، فإن المعنى واحد لا يتغير، يقول في ذلك: "فإنه كقولك: (جاء راكباً زيداً)، ويؤخر كقولك (جاء زيد راكباً)، وهما سواء"^(٢).

رابعاً - تقديم المستثنى:

يخرج التقديم والتأخير في بنية الاستثناء إلى وظيفتين، الأولى وظيفة الاختصاص، وذلك عندما يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: (ما قام إلا زيداً أحد)، إذ إن تقديم العنصر هنا يفيد الاختصاص على أن (زيداً) هو الذي قام لا أحد غيره^(٣).

وأما الوظيفة الثانية فهي الحصر، ذلك أن أداة الاستثناء هي التسي تجلب الفائدة، لا تقديم المستثنى، فمثلاً عبارة (ما ضربت إلا زيداً أحداً)، فإنك إذا قدمته فإنه يفيد الحصر، وأنه لا مضروب لك سواه، وهكذا لو قلت: (ما ضربت أحداً إلا زيداً) فالصورتان دالتان على الحصر لما كان الاستثناء متصلاً بالمفعول بخلاف قولك: (ضربت زيداً)، فإنه غير مفيد للحصر، فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضارباً لغيره، وهكذا القول في غيره من المسائل فإنها تختلف حالها باختلاف التقديم والتأخير^(٤). فرق العلوي بين تركيب استثنائي يتضمن أداة استثناء، وبين تركيب خال من أداة استثناء، فكان التركيب الأول يفيد الاختصاص والحصر، والثاني لا يفيد ذلك، بل يعطي خبراً لا غير.

(١) الطراز: ٢: ٧٢-٧٣.

(٢) الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان: ١٢٧.

(٣) انظر: الجامع الكبير: ١١٢.

(٤) الطراز: ٢: ٧٣.

ويرى ابن القيم (ت ٧٥١هـ) أن التقديم والتأخير في الاستثناء سواء،
فجملة (ما قام إلا زيدا أحد)، تكافئ معنى جملة (ما قام أحد إلا زيدا)^(١).

خامساً - الجار والمجرور:

يتقدم الجار والمجرور على متعلقة جوازاً، فيتصدر الجملة. ويتبع هذا
التغير في الرتبة تغير في المعنى، فينتج وظائف هي:

أولاً - الاختصاص:

يتقدم الجار والمجرور، فيتصدر الجملة الفعلية، ليفيد الاختصاص نحو:
(يزيد مررت)، إذ إن المتكلم أراد أن يقول: (ما مررت إلا بزيد)^(٢)، ونحو قوله تعالى:
(ألا إلى الله تصير الأمور)^(٣)، إذ إن "المعنى أن الله تعالى مختص بصيرورة الأمور
إليه دون غيره"^(٤).

وتأتي فائدة الاختصاص إذا تقدم الجار والمجرور على الفعل في سياق منفي
نحو: (ما بهذا أمرتك)، إذ إن المتكلم أراد أن يقول: ما أمرتك بهذا وإنما أمرتك بشيء
آخر، فتقدم ليخصه بعدم الأمر به^(٥).

(١) الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان: ١٢٧.

(٢) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ٨٥.

(٣) سورة الشورى: الآية ٤٢.

(٤) الطراز: ٢: ٧١. وانظر: مفتاح العلوم: ٢٣٤. والإشارات والتنبيهات: ٨٥. والبرهان في علوم القرآن: ٣:

٢٧٧.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ٩٨. ونهاية الإيجاز: ٣٠٧. ونهاية الأرب في فنون الأئب: ٧: ٦٦.

ثانياً - الأهمية:

يتقدم الجار والمجرور في بعض الأحيان؛ لأهميته، ولافت الخاطر إليه، ولأهمية إنكاره نحو قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء)^(١)، حيث تقدم الجار والمجرور (لله) على المفعول به (شركاء)، لأهمية توجيه الإنكار إلى الجعل لله، لا إلى مطلق الجعل^(٢).

ومثل ذلك يُقال في جملة يتقدم فيها الجار والمجرور على الفعل نحو: (إلى السوق ذهب محمد)، لمن يعلم أن (محمدًا) عزم على أن لا يذهب إلى ذلك المكان، فقدم هنا لأهمية ذكر المكان الذي ذهب إليه (محمد). أما إذا قيلت الجملة، دون ورود سياق معها، أو إشارات لفهمها جيداً، فقد يقول قائل: إن المتكلم أراد التخصيص بأن (محمدًا) ذهب (إلى السوق)، لا إلى مكان آخر، وفي هذا نظر.

ثالثاً - رعاية حسن النظم:

يجري التقديم في هذا النمط أحياناً لا للاختصاص، ولا للاهتمام، وإنما لمراعاة الحُسْن في نظم الكلام نحو قوله تعالى: (عليه توكلت، وإليه أنيب)^(٣). يقول العلوي في ذلك: "فهذا، وأمثاله إنما قُدم ليس من جهة الاختصاص، وإنما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية في تناسب الآية، وتشاكلها"^(٤). وكذلك قوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفةً موسى)^(٥)، حيث قدم الجار والمجرور (في نفسه) على الفاعل، وفصل بين الفعل (أوجس)، وبين الفاعل (موسى). "ولو أخر (في نفسه) عن (موسى)، فات تناسب الفواصل، لأن قبله: (يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى)، وبعده إنك أنت الأعلى"^(٦).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٠.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن، ٣: ٢٧٦.

(٣) سورة هود، الآية: ٨٨.

(٤) الطراز: ٢: ٧١. وانظر: المثل السائر، ٢: ١٧٨.

(٥) سورة طه، الآية: ٦٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن، ٣: ٢٧٥.

وبعد عرض الوظائف النحوية والبلاغية في الجملة الفعلية وتعرف الوظائف المشتركة بين العلمين، والوظائف الجديدة التي ظهرت عند البلاغيين، ننتقل إلى الوظائف الواردة في الجملة الاسمية.

ثانياً - الوظائف الدلالية في الجملة الاسمية:

أولاً- تقديم الخبر:

يخرج الخبر عن موقعه الأصلي، ويتقدم على المبتدأ، ولا يكون هذا التقديم عبثاً، بل يلجأ إليه المتكلم إذا قصد معنى محدداً دون غيره، ولا يأتي إلا به، ذلك أن المعنى هو الذي يتحكم بتقديم عنصر ما وفي اختيار الصياغة التركيبية المناسبة له في الجملة، ولدى عرضي للدراسات النحوية والبلاغية وجدت أنها تشير إلى عدد من الوظائف هي: الاختصاص، والعناية والاهتمام، والتأكيد، والتفاؤل، والتشويق، ورعاية حسن النظم. أتحدث عن كل واحدة على حدة، فأبدأ بوظيفة الاختصاص.

أولاً - الاختصاص:

يقصد بالاختصاص هنا أن يفرد المسند إليه، وأن يختص بصفة دون غيرها، وقد تنبه النحويون لهذه الوظيفة، ولاحظوا الفرق بين التركيب الأساسي الذي يوضع فيه المسند والمسند إليه في موقعيهما الأصليين، والتركيب الثانوي الذي يتقدم فيه المسند على المسند إليه.

ونأخذ من الأمثلة على ذلك المثال الآتي: (زيد قائم)، حيث إن التركيب الإسنادي هنا يتكون من المبتدأ (زيد)، ومن الخبر (قائم)، وكلا العنصرين في موقعيهما الثابتين لهما، وبهذا الترتيب يقع في نفس السامع أن (زيداً) قد يتصف بصفات أخرى غير صفة (قائم)، بأن يكون مثلاً قاعداً، أو جالساً، أو نائماً. أما إذا عدل التركيب عن ترتيب عناصره الأصلي، نحو (قائم زيد) بتقديم الخبر (قائم) الذي يحمل ضمير المبتدأ العائد عليه، تذهب هذه الاحتمالات، ويختص بصفة واحدة دون غيرها، يقول ابن

الحاجب في ذلك: "إذا قال: (زيد قائم)، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه قائم، أو قاعد إلى ما لا تحصى كثرة، فإذا تقدم الخبر ارتفع هذا الإشكال" (١).

ويتقدم الخبر بصورة أخرى تختلف عن الصورة السابقة، بأن يكون شبه جملة، والمبتدأ نكرة، للغاية نفسها، نحو: (في الدار زيد)، حيث تقدم الخبر الذي من حقه التأخير (في الدار) على المبتدأ العلم (زيد)، لغرض التخصيص، أي بأن (زيداً) في الدار لا أحد غيره. ويعمل الأهل جواز تقديم الخبر، هنا قائلاً: "فقد يتقدم تقدماً جوازاً، أي جائزاً، وإلا فالأصل فيه أن يكون مؤخراً عن المبتدأ، لأنه إنما يوتي به لبيان حال المبتدأ، والدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً نحو (في الدار زيد)، وإنما قدم على خلاف الأصل، لغرض التخصيص، لأن غرض المتكلم الإخبار بأنه ليس في الدار غيره" (٢).

لا بُدَّ إذن لتجسيد الفكرة المقصودة، والمعنى المراد من اختيار الصياغة التركيبية التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، كما أن تقديم المسند لا ينتج وظيفة واحدة في جميع الجمل، بل وظائف متعددة.

وعالج البلاغيون هذه الوظيفة في هذا النمط كذلك، وتناولوا صوراً مختلفة، كأن يتقدم الخبر الحامل لضمير المبتدأ عليه، وكأن يتقدم الخبر الذي يأتي بصورة شبه جملة على المبتدأ، وغيرها من الصور.

تأتي وظيفة الاختصاص عندما يتقدم المسند الحامل لضمير المسند إليه عليه، نحو: (قائم زيد)، حيث تقدم الخبر (قائم) على المبتدأ (زيد)، ليخص (زيد) بصفة القيام دون صفة أخرى، كالقعود، والجلوس (٣). أما إذا قلت: (زيد قائم)، فأنت بالخيار في إثبات القيام له، ونفيه عنه، بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك (٤). لذلك إذا

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١: ١٩٠.

(٢) الكواكب الدرية: ١: ٩٤.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٢١٩. والجامع الكبير: ١٠٩-١١٠.

(٤) المثل السائر: ٢: ١٧٢. وانظر الطراز: ٢: ٦٨.

أردت وظيفة جديدة هنا، لا بُدَّ من التقديم، إذ إن هذه الوظيفة لا تأتي من تأخير"، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيدا قائم لا غير من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدمته وقلت: قائم زيد^(١).

ويتقدم الخبر بصورة الجار والمجرور على المبتدأ المعرفة لإفادة التخصيص أيضاً^(٢)، نحو قوله تعالى: (يسبح لله ما في السموات، وما في الأرض لله الملك، وله الحمد)^(٣)، حيث تقدم الخبر شبه الجملة (له) في جملة (له الملك) على المبتدأ (الملك)، وكذلك في جملة (له الحمد)، إذ إن (الحمد) مختص بالله لا بغيره، يقول ابن الأثير (ت ٦٧٣هـ) في ذلك: "فإنه إنما قدم الظرفين ها هنا في قوله (له الملك)، و(له الحمد)، ليدل بتقديمهما على اختصاص (الملك)، و(الحمد) بالله، لا بغيره"^(٤).

ومن بديع التقديم، ومن غامضه، كما يقول البلاغيون^(٥)، في هذا الجانب، قوله تعالى: (واقترب الوعد الحق، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)^(٦). فإنما قدّم الضمير (هي) على المبتدأ (أبصار)، ولم يقل: "أبصار الذين كفروا شاخصة" بالاسغناء عن الضمير لأمرين: "أما الأول فلو قال: (فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة) لجاز أن يضع موضع "شاخصة" غيره، فيقول "حائرة"، أو (مطموسة)، أو غير ذلك، فلما قدم الضمير اختص بالأبصار دون غيرها"^(٧)، فالسامع قد يخطر بباله صفات أخرى غير الصفة الموجودة (شاخصة)، أما قوله: "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا" لم يعد هناك أي احتمال، لذكر الصفة أولاً. وأما الآخر "فإنه لما أراد أن الشخص خاص بهم دون غيرهم دلَّ عليه بتقديم الضمير أولاً، ثم بصاحبه ثانياً، كأنه

(١) الطراز: ٢: ٦٨.

(٢) انظر: مفتاح العلوم: ٢١٩.

(٣) سورة التغابن، الآية: ١.

(٤) المثل السائر: ٢: ١٧٨. وانظر: الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان: ١٢٥.

(٥) انظر: المثل السائر: ٢: ١٧٦. والطراز: ٢: ٦٩.

(٦) سورة الأنبياء، الآية ٩٧.

(٧) المثل السائر: ٢: ١٧٦.

قال: "فإذا هم شاخصون" دون غيرهم، ولولا أنه أراد هذين الأمرين المشار إليهما لقال: (فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة، لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام)^(١).

كل هذه الأسرار البلاغية لم تكن لتأتي لو كان التركيب، يحمل ترتيباً أصلياً بين عناصره.

ثانياً - العناية والاهتمام:

يتقدم المسند على المسند إليه في التركيب الإسنادي في بعض الأحيان، لإبراز أهميته، وليبيان فائدته. إذ إن المتكلم يتطلع إلى أن يعلن في مطلع الجملة عن العنصر الذي به يهتم، فيقول مثلاً: (تميمي أنا)، و(سواء عليّ أقمت أم قعدت)، أي قيامك، وقعودك، و(مررت برجل سواء هو والعدم) إذا رفع سواء. وفي المثل (مكرة أخوك لا بطل)^(٢).

وتأتي العناية، والاهتمام بالعنصر المتقدم في الأمثلة السابقة، للمبالغة في التعظيم، أو للمبالغة في الاستحقار، فالأول نحو: (تميمي أنا)، حيث تقدم الخبر النكرة (تميمي) على المبتدأ المعرفة (أنا)، ليظهر عظمة القبيلة التي ينتمي إليها. والثاني نحو (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، حيث تقدم الخبر النكرة (سواء) على المبتدأ (قيامك) المصدر المؤول من همزة التسوية، والفعل أقمت ليبين مدى المبالغة في استحقاره. فقيامه وقعوده سواء، فهو يقلل من شأنه ويصغر من قدرته، فيحقره.

وتناول البلاغي هذه الوظيفة أيضاً معلناً أن تقديم المبتدأ على الخبر يأتي أحياناً للاهتمام بالصفة المتقدمة. ويظهر ذلك في قوله تعالى: "(قال: أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)^(٣)"، حيث تقدم الخبر (أراغب) على المبتدأ (أنت) في جملة (أراغب أنت) في سياق استفهامي، وهذا التقديم نتج عنه وظيفة جديدة لم تكن لتأتي لو كانت الجملة (أأنت أراغب)، إذ إن الجملة الأولى تعلن عن معرفة رغبة إبراهيم عن الآلهة،

(١) المصدر السابق: ٢: ١٧٧. وانظر: الطراز: ٢: ٦٩. والبرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٢٠.

(٢) لباب الإعراب: ٢٥٣.

(٣) سورة مريم: الآية ٤٦.

فالاهتمام منصب على معرفة الحدث، أما في الجملة الثانية فالاهتمام بالمسند يزول لتأخره وعودته إلى ترتيبه الأصلي^(١).

وذهب الزركشي إلى أن تقديم الخبر في الآية السابقة، في جملة (أراغب أنت) يفيد الاختصاص^(٢)، لا الاهتمام، حيث خص إبراهيم عليه السلام بأنه راغب عن الآلهة، لا كاره لها، أو رافض لها. وبتقديم هذه الصفة زالت بقية الاحتمالات.

والفرق واضح بين أن يقال مثلاً (أراغب زيد في النجاح)، وبين (أزيد راغب في النجاح)، حيث إن الاهتمام في الجملة الأولى يدور حول معرفة مدى رغبة زيد في النجاح، وأما في الجملة الثانية فإن الاهتمام يقع على زيد، ويأتي الاهتمام بزيد هنا مبالغة في التصغير من شأنه، وكأنه يقال "أزيد" الذي لا يدرس يرغب في النجاح". وقد يأتي الاهتمام للمبالغة في التعظيم، وكأنه يقال: "أزيد المجد يرغب في النجاح، وهو له". وهذا بالطبع لا يميزه إلا وجود سياق تام.

ثالثاً - التأكيد:

يتقدم الخبر على المبتدأ لغاية جديدة، هي التأكيد، إذ يكشف هذا التقديم عن أن الخبر هو محط الفائدة، والعناية، فقدّم لتأكيد في قول الشاعر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد^(٣).

"إن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفاً، وتخصيصاً يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ، فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ، لوجود قرينة من حيث المعنى، فإنك عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر

^(١) انظر: المثل السائر: ٢: ١٧٦. والطراز: ٢: ٦٩.

^(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٧٧.

^(٣) البيت منسوب للفرزدق، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، أميل يعقوب، دار الكتب العلمية/بيروت،

الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ٢: ٤٠٥.

الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله بنونا، إذ المعنى: أن بني أبائنا مثل بنيينا، لا أن بنيينا مثل بني أبائنا^(١). ولتأكيد هذا الخبر قدّم الشاعر المسند وآخر المسند إليه.

وتنبه البلاغيون لهذه الوظيفة من خلال الشواهد التي تناولوها، ومن تلك الأمثلة قوله تعالى: (وظنوا أنهم مانعتهم حصوتهم من الله)^(٢)، حيث تقدم الخبر الذي جاء بصيغة اسم فاعل (مانع) على المبتدأ (حصون)، ليؤكد مناعة حصونهم لهم^(٣).

ويتقدم الخبر للغاية نفسها إذا كان معرفة، كما هو الحال عند النحويين، وينبه هذا التقديم على أن العنصر المتقدم هو محط الفائدة، فعبد الفاهر الجرجاني يرى في قول أبي تمام:

لعب الأفاعي القاتلات لعبه وأرى الجني اشتارته، أيد عواسل^(٤)

أن (لعب الأفاعي) الخبر قد تقدم على المبتدأ (لعبه)، ولا يجوز أن يكون الاسم الأول هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، إذ إن هذا الترتيب يفسد المعنى^(٥). ولجأ الشاعر إلى هذا الترتيب ليؤكد أن (لعبه) تشبه (لعب الأفاعي)، وليؤكد لزوم هذه الصفة للموصوف.

وقد يأتي التوكيد لبيان عظمة الموصوف، وقد يأتي لبيان خساسة الموصوف، ولاستحقاقه، كقول القائل مثلاً (جسومهم جسوم البغال)، فهذا الترتيب على أصله "المبتدأ أولاً، ثم الخبر ثانياً"، ولكن إن بدلت رتبة الخبر، فتقدم على المبتدأ، نحو: (جسوم البغال جسومهم) لكانت الوظيفة هنا تأكيد المبالغة في احتقار القوم المقصودين، والتصغير من شأنهم، وإهانتهم، ولكن الشاعر ترك للسامع أن يردد صفة أخرى غير هذه، وأن يضع احتمالات أخرى.

(١) خزانه الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ١: ٤٤٤.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٢.

(٣) انظر: المثل السائر: ٢: ١٧٦. والبرهان في علوم القرآن: ٣: ٣١٩.

(٤) ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعرف/مصرن الطبعة الثالثة، ٣: ١٢٣.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٨٤.

رابعاً - التفاؤل والتشويق:

يتقدم المسند في بعض الأحيان، ليكون المراد من ذلك نوعاً من التفاؤل، نحو (سعد في دارك) حيث تقدم المسند المبتدأ (سعد) النكرة، الذي من حقه التأخير، لتعجيل المسرة، لكونه صالحاً للتفاؤل. ونحو (السفاح في دار صديقك)، حيث تقدم (السفاح) المبتدأ (المعرفة) على الخبر الجار والمجرور (في دار)، وهذا أصل لكونه صالحاً للتشاؤم^(١).

ويتقدم كذلك إذا كان "المراد بتقديمه نوع تشويق إلى ذكر المسند كقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحق، والقمر"^(٢)

حيث تقدم المسند (ثلاثة) على المسند إليه (شمس الضحى) و(أبو اسحق) و(القمر)، للتشويق في الذكر، لأن السامع ينتظر ليعرف من الثلاثة الذين تشرق الدنيا ببهجتها فعنصر التشويق واضح هنا.

خامساً - رعاية حسن النظم:

يتقدم المسند أحياناً، لفائدة لفظية يقصد منها تحسين نظم الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة)^(٣)، إذ إن المسند هنا (إلى ربها) تقدم على المسند إليه (ناظرة)، يقول ابن الأثير: "وإنما قدم من أجل نظم الكلام، لأن قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة) أحسن من أن لو قيل: (وجوه يومئذ ناضرة، ناظرة إلى ربها)، والفرق بين النظمين ظاهر"^(٤).

^(١) انظر: مفتاح العلوم، ٢٢٠. والإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٥١. والمصباح في المعاني والبيان والبدیع، ٢٦.

^(٢) مفتاح العلوم، ٢٢١.

^(٣) سورة القيامة، الآية: ٢٣، ٢٤.

^(٤) المثل السائر، ٢: ١٧٨.

ويقول العلوي في ذلك: أن التقديم كان "من أجل مراعاة المشكلة لرؤوس الآي في التسجيع، وهذا كقوله تعالى: (وجوه يومئذ ناظرة، إلى ربها ناظرة)، ليطابق قوله "باسرة، وفاقرة"^(١).

وبعد هذا العرض نستنتج أن الوظائف المشتركة في الجملة الاسمية التي نتجت عن هذا النمط بين النحويين والبلاغيين هي الاختصاص، والاهتمام، والتوكيد، وانفرد البلاغيون بوظيفتي التفاؤل والتشويق، ورعاية حسن النظم.

وبعد هذا العرض الطويل لوظيفة التقديم والتأخير بين النحويين والبلاغيين، نجد أن النحويين هم أول من تعرضوا إلى الإشارة إلى الوظائف في كتبهم، فسيبويه مثلاً أشار إلى وظيفة العناية والاهتمام، إذ إن العرب عنده لا يلجؤون إلى الانحصراف عن الأصل إلا لأجل معنى مقصود. وكذلك أشار ابن جني إلى هذه الوظيفة، وإلى وظيفة التوكيد، وقارن بين التركيب ذي الترتيب الأصلي بين عناصره، والتركيب ذي الترتيب الثانوي بين عناصره، ثم جاء البلاغيون، فذكروا الوظائف التي ذكرها النحويون وزادوا عليها عدداً آخر من الوظائف، استخرجت من تتبع تقديم عنصر ما في جملة ما في نص سياقي.

وظهور الوظائف الناتجة عن تقديم أحد العناصر في كتب النحاة يدل على أن علم النحو اهتم بعلم المعاني، وما علم المعاني إلا فرع من فروع علم النحو، وأما العلم الذي ظهر فيما بعد على يد عبد القاهر الجرجاني ما هو إلا استمرار وتطوير لأحد العلوم التي تولدت من علم النحو.

من هنا كان لا بد من النهوض بهذين العلمين صلةً وارتباطاً، ولا بد كذلك من إعادة الصلة بينهما، وذلك أن يعود علم المعاني الذي أصبح عنماً مستقلاً بذاته إلى مهده الأول.

(١) الطراز، ٢: ٧١.

الفصل الثالث

الأبنية الأسلوبية للتقديم والتأخير
ووظائفها عند الشعراء المذليين

تتميز قبيلة هذيل بكثرة شعرائها، وقد وصل إلينا شعرهم في ديوان كبير طُبع في دار الكتب المصرية، وهو ينقسم على ثلاثة أقسام. يشتمل القسم الأول على شعر شاعرين هما: أبو ذؤيب، وساعده بن جؤية. وقد احتل شعر أبي ذؤيب أكبر مساحة في الديوان، ويشتمل القسم الثاني على عدد من الشعراء، أشهرهم: المتنخل، وأبو خراش، وأبو كبير، ويشتمل القسم الثالث كذلك على عدد آخر من الشعراء، أمثال: مالك بن خالد الخناعي، وأبو بئينة، وحذيفة بن أنس.

وتمتعت أساليب الهذليين بالقوة والرصانة، لتعبرها عن المعنى بشكل دقيق، إذ إن الشاعر الهذلي كان يحسن اختيار التراكيب الملائمة لمناسبة القصيدة التي يعيشها، مراعيًا في اختياره صحة القواعد النحوية التي تجيز له بإخراج نظم الجملة عن نطاقها المعهود.

أتناول في هذا الفصل ديوان الهذليين مستخرجاً منه أنماط التقديم والتأخير فأدرسها بنية، وأتعرّف الصور المتعددة التي نتجت عن النمط الواحد. ثم أعرض للوظائف التي أنتجتها هذه الأنماط وذلك عن طريق مناقشة التراكيب اللغوية التي ظهر فيها تقديم عنصر ما، وتأخير عنصر آخر. وقد توزعت هذه الأنماط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، وأعرض أولاً لأنماط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

الجملة الفعلية:

أولاً- تقديم الفاعل:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الأساسية أن يذكر الفعل أولاً، فالفاعل ثانياً، تبعاً للاهتمام بالحدث والفعل، ولتركيز الذهن على هذا الحدث أكثر ممن قام به. إلا أن ظروف النص قد تقتضي في بعض الأحيان بأن يتقدم العنصر الذي يكون موضع الاهتمام والعناية؛ فيتقدم الفاعل على الفعل لا على نية التأخير، وإنما لينتقل من وظيفته الإعرابية ليصبح مبتدأ، فيكون أول العناصر وقوعاً على فكر السامع.

وقد استخدم الشعراء الهذليون هذا النمط في الديوان بشكل واضح، وورد بتركيب لغوية مختلفة توزعت بين مختلف الشعراء، وجاءت على وفق الصور الآتية:

١- فاعل في المعنى + فعل + فاعل أصيل.

يتقدم الفاعل في الجملة الفعلية في سياق جملة مثبتة فيترك إعرابه الأصلي، ويصبح له إعراب آخر، إذ إن الاسم المتقدم يكون فاعلاً في المعنى. وأذكر مثلاً على هذه الصورة قول أبي خراش:

الله يعلم ما تركت منبهاً عن طيب نفس فاسألوا أصحابي^(١)

جرى التقديم في جملة (الله يعلم)؛ حيث تقدم الاسم لفظ الجلالة (الله) الفاعل في المعنى على الفعل (يعلم)، وترك مكانه ضميراً مستتراً يقوم مقامه، وجاء الاسم المتقدم على صورة اسم صريح منفرد فخرج التركيب الإسنادي عن أصله الترتيبي.

(١) ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٥م. الجزء الثاني، الصفحة (١٦٩)، رقم البيت (٢). أقوم بترتيب الهوامش المتعلقة بالديوان على هذه الشاكلة فيما يأتي أي الجزء: الصفحة: رقم بيت الشعر في الصفحة.

وقول أبي المثلّم:

يا صخر هم يبعثون النّوح منقطع اللّـ
يل التّمّام كما تستوّك العجل^(١)

تقدم الضمير (هم) على الفعل (يبعثون) في جملة (هم يبعثون)، إذ إن الاسم المتقدم هو الفاعل في المعنى، والفاعل من حقه أن يلي الفعل، فتقدم وترك ضميراً متصلاً يقوم مقامه إعراباً ووظيفة، فأصبح هو مبتدأ، وحافظ على فاعليته في المعنى.

وقول حذيفة بن أنس:

ونحن جزرنا نوفلاً فكأنما جزرنا حماراً بأكل القرّف أصحراً^(٢)

تصدر الضمير المنفصل (نحن) الجملة التي تحتوي على فعل (جزرنا)، فكان هذا الضمير هو الفاعل في المعنى. والفاعل اللفظي هو الضمير المتصل بالفعل (نا). (نا).

٢- أداة نفي + فاعل في المعنى + فعل + فاعل أصيل.

يتقدم الفاعل على الفعل في سياق منفي، فيتسلط النفي على ذاك الاسم المتقدم المقصود بالنفي، ويبتعد عن نفي وجود الفعل. وقد استخدم هذه الصورة على سبيل المثال

أبو ذؤيب في قوله:

لعمرك ما عيساء تتبع شادناً
يعنّ لها بالجزع من نخب النّجل^(٣)

حلّ الفاعل محلّ الفعل في جملة (ما عيساء تتبع شادناً)؛ حيث تقدم الاسم (عيساء) على الفعل (تتبع) وأصبح مبتدأ. وسبقت هذين العنصرين أداة نفي هي (ما).

(١) الديوان ، ٢ : ٢٣٤ . العجل: هي التي أكل السبع ولدها أو مات.

(٢) المصدر السابق، ٣ : ٢٠ .

(٣) المصدر السابق، ١ : ٣٥ . عياء: ظبية بيضاء. شادناً: يعني ولدها. النجل: النر، وهو ماء يظهر من الأرض ثم يجري.

وتبعاً لانحراف العنصرين عن موقعهما الأصلي فإن النفي موجه إلى الاسم المتقدم، لا إلى الفعل.

ووردت عند ساعدة بن جوية كذلك في موطن آخر في قوله:
وما مغزل تقرو أسرة أكة منطقة بالمرء ضاف بريرها^(١)

جاء التقديم في جملة (ما مغزل تقرو أسرة)؛ حيث تقدم الفاعل (مغزل) على الفعل (تقرو) وسبقهما معاً أداة النفي (لا).

٣- أداة نفي + فاعل في المعنى + جار ومجرور + فعل + فاعل أصيل.

يرافق تقديم الفاعل أحياناً تقديم عنصر آخر من حقه التأخير، فيذكر بعد الفعل. وقد وردت هذه الصورة عند أبي ذؤيب مرتين يقول:
فما أم حشف بالعلاية شادن تنوش البرير حيث نال اهتصارها^(٢)

لازم الجار والمجرور (بالعلاية) الفاعل المركب (أم حشف) تقديماً، إذ إن الفعل (تنوش) انزاح عن أداة النفي (ما) بمساحة تسمح للعنصرين (الفاعل، والجار والمجرور) الإحلال فيها.

بعد أن عرضنا إلى الصور البنائية التي تشكلت فيها البنية التي تقدم فيها الفاعل على فعله، نتحدث عن الوظائف التي أنتجت هذه الأشكال التركيبية. إن متابعتي لهذه التراكيب في شعر الشعراء الهذليين قد كشفت عن عدد من الوظائف المختلفة هي:

(١) الديوان، ٢: ٢١١، ٥. مغزل: أم غزال. المرء: ثمر الأراك. ضاف: كثير.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢٢، وانظر أيضاً، ١: ٣٦، ٢. تنوش التبرير: تتناوله. البرير: ثمر الأراك.

أولاً- الاختصاص:

يلجأ الشاعر إلى هذه الوظيفة متى أراد أن يخصص الفاعل بفعل ما، دون أن يشرك أحداً به، حيث يخرج الفاعل منفرداً بالفعل، مختصاً به، ومن ذلك قول خالد بن زهير:

فلا تجزعن من سنة أنت سرتها وأول راضي سنة من يسيرها
فإن التي فينا زعمت ومثلها لفيك ولكني أراك تجورها
تنقذتها من عبد عمرو بن مالك وأنت صفي النفس منه وخيرها^(١)

يخاطب الشاعر "خالد بن زهير" أبا ذؤيب وكان قد بعثه إلى محبوبته (أم عمرو) رسولا قائلاً: إن الذي فعلته أنا بأخذ محبوبتك (أم عمرو) منك، قد فعلته أنت قبلي بأخذك لها من ابن عويمر، فالطريق التي سرتها قد سرتها أنت؛ إذ إن أم عمرو كانت تختار خليلاً آخر لها عند كبر خليلها فكما اختارتك وأنت رسول لابن عويمر، اختارتني وأنا رسول لك.

ويبدو لي أن الشاعر أراد أن يخص أبا ذؤيب بهذا الحدث في فترة زمنية ما، فقال له (أنت سرتها)؛ حيث قدم الفاعل (أنت) على الفعل (سرت)، ليقول له: أنت الذي سلكت هذه الطريق قبلي لا أحد غيرك، فعليك أن تعترف بهذا ولا تتكره. وقد لجأ خالد بن زهير إلى هذا التركيب المنحرف عن الأصل، ليلفت انتباه أبي ذؤيب لهذا التركيب، وليؤكد له اختصاصه بالفعل، وليبرأ خالد بن زهير موقفه أمام أبي ذؤيب.

ثانياً: العناية والاهتمام.

يخرج الشاعر في بعض الأحيان الفاعل من موقعه الأصلي بعد الفعل فيقدمه عليه لا على نية التأخير لدلالة تحتّمها ظروف النص. والعناية وإحدى الوظائف التي تنتج عن مثل هذا التقديم، إذ إن الشاعر يقدم العنصر الذي يهتم به على عنصر آخر لا يهتم بذكره أولاً.

(١) الديوان، ١: ١٥٧: ٤-٦. تجورها: تجور عنها، تحيد. تنقذتها: تنجزتها وأخذتها.

وظهرت وظيفة الاهتمام عند أبي قلابة في قوله:

هل تنسين حب القتل مطارد	وأقل يختضم الفقار مسلس
عضب حسام لا يليق ضريبة	في منته دخن وأثر أخلص ^(١)

يتحدث الشاعر في هذين البيتين عن السيف، وعن قوته وصفاته الثابتة
القوية التي لا تتغير مع مرور الزمن، وكثرة استخدامه. وقد اختار الشاعر تركيباً لغوياً
منحرفاً عن الأصل، فقدم الفاعل (أقل) على الفعل (يختضم) في جملة (وأقل يختضم
الفقار) في البيت الثاني لأهميته، وليكون هو المحور في الحديث لجذب ذهن السامع له.
وهذه الوظيفة لا تظهر إنباه السامع للإسم (أقل) الذي هو محور الحديث لو جاء هذا
الإسم في موقعه الأصلي في الجملة.

(١) الديوان، ٣: ٣٢-٣٣، ٥، ١. أقل: سيف به فلول. يختضم: يقلع. الفقار: ما نبا من الظهر. عضب:
القاطع. دخن: سواد. الأخلص: الذي في وسطه لون يخالف لونه.

ثالثاً: التأكيد.

تأتي هذه الوظيفة متى أراد المتكلم أن يؤكد للسامع أن الفاعل هو محور المعنى؛ إذ إن الشاعر يلجأ إلى استخدام التركيب المنحرف عن الأصل، ليؤكد أن الفاعل سيقوم بالفعل إذا كان السياق مثبتاً، أو أنه لن يقوم بالفعل إذا كان السياق منفيّاً. وأذكر هنا قول أبي ذؤيب مثلاً على ذلك:

لعمرك ما عيساء تتبع شادناً يعن لها بالجزع من نخب النجل
إذا هي قامت تقشعرُّ شواتها ويشرق بين الليث منها إلى الصقل
ترى حمشاً في صدرها ثم إنها إذا أدبرت ولّت بمكثز عبل
وما أم خشف بالعلاية ترنعي وترمق أحياناً مخاتلة الحبل
بأحسن منها يوم قالت كلمة أتصرم حبلي أم تدوم على الوصل؟^(١)

يتحدث الشاعر عن ظبية ابتعد عنها ولدها، وعن قلقها عليه، فهي تراقبه وتتطلع هنا وهناك بحثاً عنه حتى يبدو من كثرة حركتها ضمور في خصرها، وجمال في جيدها، واكتناز في جسمها، وقد شبه الشاعر محبوبته بصورة هذه الظبية بجامع حسن التلفت بينهما.

وقد تناول الشاعر تركيباً حراً في ترتيب عناصره؛ حيث قدم الفاعل (عيساء) لا على نية التأخير عن الفعل (تتبع) في جملة (ما عيساء تتبع شادناً) في البيت الأول. وجاء بهذا التركيب المنحرف عن الأصل في سياق منفي، فسلط النفي على الاسم المتقدم، ليؤكد أن هذه الظبية التي تمتاز بحسن تلفتها ليست كمحبوبته التي تفوقها جمالاً.

كذلك سلط الشاعر النفي على الاسم المقدم الذي كان من حقه التأخير في جملة (وما أم خشف بالعلاية ترنعي) في البيت الرابع. ورافق تقديم الفاعل الجار والمجرور (بالعلاية) وذلك ليقدم الصورة بشكل دقيق. إذ إن الشاعر ينفي أن تكون (أم خشف) وهي تنتقل من مكان إلى آخر في ذلك الموضع الذي ذكر بأحسن من محبوبته.

^(١) الديوان، ١: ٣٥-٣٦، ٢، ٣-١، ٣. عيساء: ظبية بيضاء. النجل: النزل. الشواة: جلدة الرأس. الصقل: الخاصرة.

حمشاً: دقة في صدر هذه الظبية. الخشف: الطبي أول مشية. شادن: ظبية منفردة عن القطيع.

لجأ إذن أبو ذؤيب إلى استخدام تركيبين العناصر فيهما منحرفة عن الأصل عندما وجد أن ظروف السياق الشعري تتطلب ورود وظيفة التوكيد. في حين لو جاء الشاعر بعناصر التركيبين السابقين في موقعهما الأصليين لما جاءت تلك الوظيفة التي تذهب الشك في أن محبوبته أجمل من الظبية البيضاء، وكان المعنى لا توكيد فيه.

رابعاً: تقوية المعنى.

يذهب الشاعر في بعض الأحيان إلى تقوية المعنى الذي يريده عن طريق اختيار تركيب لغوي تتقدم فيه بعض العناصر، ويتأخر بعضها الآخر، ويخدم التركيب المنحرف عن الأصل الذي به تأتي وظيفة التقوية فكرة عند الشاعر.

وقد تبينت هذه الوظيفة في قول أبي ذؤيب:

ثلاثاً فلما استجبل الجها	م واستجمع الطُفْلُ منه رُشوحاً
مرته النُعامي فلم يعترف	خلاف النُعامي من الشام ريحا
فحط من الحزن المغفرا	ت والطير تلتق حتى تصيحاً ^(١)

تعدّ صورة السحاب عند الشاعر الهذلي صورة في غاية الأهمية، فهي ترمز إلى الخير الذي يطلب في الحياة القاسية، وإلى المحبوبة وعطائها وانقطاعها عن الشاعر. ويتحدث الشاعر هنا عن السحاب الذي ينزل المطر الغزير، وكيف انقطع هذا المطر بسبب الريح التي فرقته، وكيف عادت السحاب واستجمعت أجزاءها ثانية بمساعدة من ريح الجنوب، فهطل المطر، ونعم به الحيوان والطير.

إن الشاعر وهو بصدد الحديث عن المطر، وعن سعادة الكائنات به، اختار تركيباً يقوى فيه المعنى الذي يريده، فهو يعبر عما يكتفه من شعور في السعادة لعودة المطر، والذي يعني عنده محبوبته التي كادت تنقطع عنه ثم عادت إلى وصله. وهذا التركيب هو (الطير تلتق) الذي جاء فيه الفاعل (الطير) متقدماً على الفعل (تلتق)، فخرج

(١) الديوان، ١: ١٣٢، ٣-١. النعامي: الجنوب. الحزن: إكام غلاظ. المغفرا: الأروء.

الفاعل عن كونه فاعلاً، وأصبح مبتدأً تبدأ به الجملة، مما قوي به العنى الذي جاء نتيجة لعودة المطر. فأكد للسامع مدى تأثر الطير بهذا المطر، واستجابته له.

خامساً- مراعاة وحدة القافية.

يخرج تقديم الفاعل أحياناً عن كونه يتقدم لوظيفة معنوية، ويتقدم لوظيفة لفظية يتحكم بها الشكل الخارجي للعبارة، تهدف إلى مراعاة وحدة القافية. وأذكر من الأمثلة على ذلك قول أبي ذؤيب:

أتى قرية كانت كثيراً طعامها كرفع التراب كل شيء يميزها^(١)

قدم الشاعر الاسم الفاعل في المعنى (كل شيء) على الفعل (يميزها) الذي يتصل بضمير المفعول به، لأجل وحدة القافية في القصيدة، إذ إن القصيدة تسير على قافية الهاء. وتبعاً لذلك فإن جاء الشاعر بالتركيب على الأصل لخرجت القافية عن وحدتها وهذا ما لا يجوز في الشعر.

وقول ساعدة بن جؤية:

لآبته الحوادث أو لأمسي به فتق روادفه تزول^(٢)

قدم ساعدة بن جؤية الاسم على الفعل في قوله: (روادفه تزول)؛ للحفاظ على وحدة القافية إذ إن قافية هذه القصيدة هي حرف (الام)، مما جعل الشاعر يؤخر الفعل (تزول) ليصبح الفاعل بعد الفعل ضميراً مستتراً لا يظهر، وليتقدم الفاعل فيصبح مبتدأً.

وقول بدر بن عامر:

أزعمت أني إذ مدحتك كاذب فشفيتني وتجاربي تشفيني.^(٣)

(١) الديوان، ١: ١٥٤: ٢. يميزها: يأتيها من الطعام.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢١٩: ٣. روادفه: مآخيرة.

(٣) المصدر السابق، ٢: ٢٦٤: ٢. وانظر على سبيل المثال أمثلة أخرى على هذه الوظيفة، ١: ١٨٧: ٢ و ٢: ٩٥:

٢ و ٣: ٩: ١ و ٣: ٧٧: ٢.

جرى التقديم في البيت السابق في جملة (تجاري تشفيني)، حيث تقدم الفاعل (تجاري) على الفعل (تشفيني) محافظة على وحدة القافية، في حين لو قال الشاعر: (وتشفيني تجارتي) لما جاء البيت بقافية متشابهة مع بقية الأبيات الأخرى في القصيدة.

وبعد العرض السابق لصور نمط تقديم الفاعل، وللوظائف التي نتجت عن مختلف تلك الصور في الديوان، نستنتج أن الفاعل لا يتقدم على نية التأخير، إذ إن الفاعل يترك في مكانه في بعض الأحيان ضميراً يقوم مقامه. هذا الضير هو الذي يحل محله إعراباً.

ثانياً- تقديم المفعول به.

ينتقل المفعول به من مكانه الأصلي بعد الفعل والفاعل، فيتقدم على الفاعل وحدةً مقتحماً عنصرين من خواصهما الترابط والتسلسل، أو يتقدم على الفعل والفاعل معاً متصدراً الجملة.

وقد شاع استخدام هذا النمط عند الشعراء الهذليين، حتى كان الأكثر استخداماً في الديوان بعد نمط تقديم الجار والمجرور الذي سيأتي لاحقاً، حفاظاً على صحة التقسيم والعرض. ويشير استخدام هذا النمط إلى أن المفعول به أكثر العناصر حرية في انتقاله من مكانه الأصلي ليحتل مكاناً آخر. وقد لاحظ ابن جني أن تقديم المفعول به شاع بين كلام العرب، يقول: "وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه"^(١).

وقد استخدم الشعراء الهذليون هذا النمط بتقديم المفعول به على الفاعل وحده تارةً وبتقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً تارةً أخرى، وقد جاءت أنماط تقديم المفعول به على الفاعل وحده وفق الصور الآتية:

١- فعل + مفعول به + فاعل.

يتقدم المفعول به في هذه الصورة فيفصل بين عنصرين متسلسلين في الذكر وهما الفعل والفاعل، وقد ورد هذا الترتيب بين الشعراء الهذليين بشكل كبير، وأذكر مثلاً على ذلك قول أبي ذؤيب:

فرمى لينقذ فرها فهو له سهم فأنفذ طرثيه المنزع^(٢)

(١) الخصائص، ١: ٢٩٥.

(٢) الديوان، ١: ١٥٠.

جرى التقديم في البيت السابق في جملة (فأنفذ طريقته المنزع)؛ حيث تقسم المفعول به (طريقته) على الفاعل (المنزع)، ففصل بين الفعل والفاعل، عن طريق تحريك الفاعل أفقياً إلى الخلف، وإحلال المفعول به مكانه.

وقول أبي كبير:

فقد الشباب أبوك إلا ذكره فاعجب لذلك فعل دهر واهكر^(١)

حلّ المفعول به ذو الرتبة المتأخرة عن الفاعل محلّه، وجاء الفاعل في موضع المفعول به، إذ إن العنصرين تبادلا موقعيهما، فحلّ المفعول به (الشباب) محلّ الفاعل (أبوك) في جملة (فقد الشباب أبوك).

وقول جنادة بن عامر:

إذا مس الضريبة شفرتاه كفاك من الضريبة ما استطاعا^(٢)

خرج المفعول به عن القاعدة الأصلية، التي وجدت له، إذ إن الأصل في المفعول به أن يذكر بعد العنصرين الأساسيين في الجملة، ففي الجملة (مس الضريبة شفرتاه) خرج المفعول به (الضريبة) عن موقعه الأصلي بعد الفاعل، وحل محله.

٢- فعل + مفعول به + ظرف + فاعل.

يتقدم المفعول به والظرف معاً على الفاعل في هذه الصورة، فابتعد الفاعل عن الفعل وسمح لركنيتين من حقهما أن يذكرأ بعده أن ينقدما عليه. وفي ذلك دلالة معينة، وقد وردت هذه الصورة مرتين عند أبي ذؤيب، وهما:

هبطن بطن رهاط واعتصبن كما يسقي الجذوع خلال الدور نضاح^(٣)

(١) الديوان، ٢: ١٠١: ١. الهكر: أشدّ العجب.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٣١: ١.

(٣) المصدر السابق، ١: ٤٦: ١. اعتصبين: اجتمعت عصبية. النضاح: الذي يسقي.

انتقل المفعول به (الجدوع) في جملة (يسقى الجدوع خلال الدور نضاح) من مكانه الأصلي بعد العنصرين الأساسيين في التركيب (يسقى) و (نضاح)، فتوسط بينهما، ورافقه تقديماً الظرف (خلال الدور). وتبعاً لهذا التغير بين عناصر الجملة ظهر تركيب جديد ذو معنى ودلالة جديدة.

وقوله:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة
حناتم سود مأوهن ثجيج^(١)

ترك المفعول به (أم عمرو)، والظرف موقعيهما بعد الفاعل، فحلا محله، وتأخر الفاعل (حناتم) عن الفعل في جملة (سقا أم عمرو كل آخر ليلة حناتم).

ووردت مرة واحدة عند حذيفة بن أنس في قوله:

وأخطأ عبدا ليلة الجزع عدوتي
وإياهم لولا وقوها تحرت^(٢)

تحرك الفاعل (عدوتي) في هذا البيت إلى اليسار ليترك مكاناً لعنصرين آخرين، وهما المفعول به عبداً والظرف (ليلة) ليحلا محله، وليفصلا بينه وبين الفعل (أخطأ) ولم يكن هذا الترتيب ليأتي لولا القواعد النحوية تجيزه.

٣. فعل + مفعول به + جار ومجرور + فاعل.

يرافق الجار والمجرور المفعول به تقديماً، وقد أجازت القواعد النحوية هذا التقديم، ولجأ الشعراء الهذليون إلى هذه الصورة، فاستعانوا بها في تركيب جملهم للوصول إلى الوظيفة التي يريدونها ومن الشعراء الهذليين الذين استخدموا هذه الصورة أبو ذؤيب في قوله:

(١) الديوان، ١: ٥١: ٤. حناتم: السحاب في سواده. ثجيج: سائل.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٢٧: ١. عدوتي: حملتي.

ومالك بن خالد الخناعي في قوله:

والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والآس^(١).

فصل المفعول به (الأيام) بين الفعل (يعجز) والفاعل (ذو حيد) عن طريق
تقديم المفعول به على الفاعل، وجاء التركيب الذي اختاره مالك بن خالد الخناعي (لن
يعجز الأيام ذو حيد) في سياق منفي.

وبعد الحديث عن الصور التركيبية المختلفة التي ظهرت عن تقديم المفعول
به على الفاعل وحده انتقل للحديث عن الصور التي ظهرت نتيجة تقديم المفعول به
على الفعل والفاعل معاً.

استخدم الشعراء الهذليون تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً في
شعرهم وقد ورد ضمن ثلاث صور مختلفة هي:

١ - مفعول به + فعل + فاعل.

يتصدر المفعول به الجملة وفقاً لهذا الترتيب فتظهر العناية به في التركيب،
وقد استخدم معقل بن خويلد هذه الصورة دون غيره من الشعراء وظهر ذلك في قوله:
وسود جعاد غلاظ الرقا ب مثلهم يرهب الراهب^(٢)

تصدر المفعول به (مثلهم) الجملة (مثلهم يرهب الراهب) فظهر للقارئ
وكانه عنصر أساسي في الجملة يبدأ به.

(١) الديوان، ٣: ٢: ١. الخنس: الوعول. الظيان: ياسمين البر.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٦٩: ١.

لَقَدْ لَاقَى الْمَطْيَ بِجَنْبِ عَفْرِ حَدِيثٌ - لَوْ عَجِبْتَ لَهُ - عَجِيبٌ^(١)

جرى التقديم في البيت السابق في جملة (لاقى المطي بجانب عفر حديث)؛ حيث تقدم المفعول به (المطي) على الفاعل (حديث) ولازمه تقديم الجار والمجرور (بجانب) فخرج ترتيباً جديداً موافقاً للقواعد الصحيحة.

وساعدة بن جؤية في قوله:

وحوافر تقع البراح كأنما ألف الزمّاع بها سلام صلب^(٢)

تقدم المفعول به (الزمّاع) على الفاعل، ففصل بين الفعل (ألف) والفاعل (سلام) ورافقه تقديم الجار والمجرور (بها).

٤. أداة نفي + فعل + مفعول به + فاعل.

يتقدم المفعول به أحيانا في سياق منفي، فتأتي تبعاً لهذه الصورة، ولهذا الترتيب وظائف مختلفة. وقد استخدم الشعراء هذه الصورة في الديوان، ومنهم أبو ذؤيب في قوله:

فتلك التي لا يبرح القلب حبها ولا ذكرها ما أرزمت أم حائل^(٣)

حصل التقدم في جملة (لا يبرح القلب حبها)؛ حيث تقدم المفعول به (القلب) على الفاعل (حبها) في سياق جملة منفية بأداة النفي (لا).

(١) الديوان، ١: ٩٢: ٢.

(٢) المصدر السابق، ١: ١٨٦: ١. البراح: المستوى من الأرض. الزمّاع: الشعرات اللوتية يكن خلف الحافر. السلام: الحجارة.

(٣) المصدر السابق، ١: ١٤٥: ١. أرزمت: حنت. الحائل: الأنثى من أولاد الإبل.

٢- مفعول به + ظرف + فعل + فاعل.

رافق تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في هذه الصورة الظرف، فأصبح وكأنه ملازم للمفعول به ذكراً، ولم ترد هذه الصورة عند الشعراء السهليين إلا في موطن واحد عند قيس بن عيزارة في قوله:

يوماً أراد لها المليك نفادها ونفادها بعد السلام يريد^(١)

جرى التقديم في قوله قيس بن عيزارة في جملة (نفادها بعد السلام يريد)؛ حيث تقدم المفعول به (نفادها)، والظرف (بعد السلام) على الفعل (يريد).

٣- أداة نفي + مفعول به + فعل + فاعل.

تقدم المفعول به في هذه الصورة في سياق منفي، ولم ترد هذه الصورة كذلك إلا في موضع واحد في قول البريق:

فرفعت المصادر مستقيماً فلا عينا وجدت ولا ضميراً^(٢)

تقدم المفعول به (عينا) على الفعل (وجد)، وعلى الفاعل الضمير المتصل بالفعل، وتقدمت هذه العناصر مجتمعة أداة النفي (لا).

(١) الديوان، ٣: ٧٥، ٤.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٦٢، ١. العين: ما عاينت، الضمار: الغائب تتبع أثره.

وقد تبين لي في الديوان إثر تتبعي لهذه الصور المختلفة التي نتجت عن نمطي تقديم المفعول به على الفاعل وحده، وتقديمه على الفعل والفاعل معاً وظائف مختلفة توزعت بين الشعراء الهذليين ولاستخدام الشعراء الهذليين هذا النمط بشكل كبير، فإنني سأتي على أكثر من مثال في الوظيفة الواحدة. والوظائف التي ظهرت عند الشعراء هي:

أولاً- الاختصاص:

يلجأ الشاعر إلى هذه الوظيفة متى أراد أن يخصص فعلاً ما باسم معين، ولا يمكن لها أن تظهر إذا حافظ التركيب على ترتيب عناصره الأصلي. وقد ظهرت هذه الوظيفة في ديوان الهذليين عند عدد من الشعراء أذكر منهم: أبا ذؤيب، والبريق الخناعي، ومقل بن خويلد.

يقول أبو ذؤيب:

فحط عليها والضلوع كأنها	من الخوف أمثال السهام التواصل
فشرجها من نطفة رجبية	سلسلة من ماء لصب سلاسل
بماء شنان زعزت متنه الصبا	وجادت عليه ديمة بعد وابل ^(١)

حل المفعول به (منته) في التركيب الذي اختاره الشاعر في البيت الثالث (زعزت منته الصبا) محل الفاعل (الصبا)، فتوسط بين الفعل والفاعل. وقد جرى هذا الترتيب القواعد النحوية، ولم يخرج عن طريق صحتها.

يكمن في نفس الشاعر معنى أظهره بهذا الأسلوب المنحرف عن الأصل؛ ذلك أن أبا ذؤيب أراد من التركيب الذي اختاره تخصيص الفعل بالمفعول به، فرياح الصبا قد حركت من الماء البارد الذي يسيل من الجبل أعلاه حسب، ولم تحرك الماء

(١) الديوان، ١: ١٤٣-١٤٤: ١، ٢، ٣. الشنان: الماء البارد الذي يسيل من الجبل. زعزت: حركت. منته: أعلاه.

النطفة: الماء.

كله، لأنها أبرد الرياح، ولأنها ليست برياح عاتية قوية، وإنما هي رياح خفيفة باردة، لا تحرك من الماء المجتمع إلا سطحه.

وقد اختار الشاعر هذه الوظيفة في البيت الشعري؛ لأنه أراد من اختصاصه الفعل بأحسن شيء من الماء، ومن الرياح أن يشكل صورة للماء الذي سيضعه فوق الخمرة التي مزجها بالعسل الذي لاقى الصعاب في الحصول عليه، وحتى تكون خمرته أشهى ما تتذوقه النفس.

ويقول البريق الخناعي:

أواريا رومس والغبارا ^(١)	ذهبت أعوده فوجدت فيها
فلا عينا وجدت ولا ضمارا ^(٢)	فرقت المصادر مستقيما

يريد الشاعر في التركيب (فلا عينا وجدت) نفي تخصيص الفعل (وجدت) بالمفعول (عينا) المتقدم. والنفي مسلط على الاسم المتقدم لبيان أنه غير مختص بالفعل، وأن هناك اسما آخر مختصا به هو (أواريا رومس والغبارا) الذي ظهر في البيت الأول؛ ذلك أن الشاعر وجد في الأرض التي ذهب إليها (أواريا وغبارا) إذ إن الفعل مختص بهذه الأشياء، ولا يختص بشيء آخر غيرها، وكأنه يقول: (أواريا رومس والغبارا وجدت لا عينا ولا ضمارا). وبينما لوقال: (فلا وجدت عينا ولا ضمارا)، لكان السامع بالخيار في نفي إيقاعه على أي مفعول شاء، ولغسابت وظيفة الاختصاص من التركيب.

ونأتي الوظيفة نفسها عند معقل بن خويلد في قوله:

تنزل بها ندى ساكب	فيا رب حيرى جمادية
بشعث كأنهم حاصب	ملكست سراها إلى صبحها

(١) ذكر هذا البيت في الهامش في الديوان، ٣: ٦١. الأري: المحبس، رومس: مندفة ذاهية.

(٢) الديوان، ٣: ٦٢: ١. المصادر: الطرق، العين: ما عابنت. الضمار: الغائب تتبع أثره.

لهم عدوة كانقصاف الأت ي مدّ به الكدر اللاحب
وسود جعاد غلاظ الرقا ب مثلهم يرهب الرّاهب^(١)

إن الشاهد في هذه الأبيات قوله (مثلهم يرهب الراهب) الذي جاء في البيت الأخير، إذ قدم الشاعر المفعول به (مثلهم) على الفعل والفاعل معاً (يرهب الراهب)، وذلك لتخصيص الفعل بالمفعول به دون غيره، فالراهب لا يخاف إلا هؤلاء القوم الشجعان، لا من غيرهم؛ لنفوقهم في القوة، والغلبة، والطغيان.

كذلك لا يحق للسامع في هذا التركيب أن يفكر بمفعول آخر غير المذكور، لأنه ثبت في الذكر أولاً في التركيب، ولو قال الشاعر: (يرهب مثلهم الراهب)، لزلت وظيفة التخصيص، ولما ظهرت بهذا الأسلوب قوة القوم وشجاعتهم. وكما يحق للسامع بهذا التركيب أن يظن أن الذين يرهب جانبهم هم أناس آخرون غير المذكورين، حتى يذكر المفعول به. وعندما يثبت فإن التركيب لا يخرج عن كونه تركيباً يحمل خبراً اعتيادياً للسامع لا غير.

^(١) الديوان، ٣: ٦٨-٦٩: ٥،٤،٣ - ١. انقصاف: اندفاع. الأتى: السيل الكثير.

ثانياً - العناية والاهتمام:

يتقدم العنصر الذي من حقه التأخير في بعض الأحيان للعناية والاهتمام به، وقد تأتي وظيفة الاهتمام لتعظيم الاسم المتقدم، أو لتحقيره، أو لأنه يلزم الفكر. وقد وردت هذه الوظيفة بين الشعراء الهذليين بشكل واضح.

تناول أبو ذؤيب هذه الوظيفة في التركيب الذي اختاره في قوله:
سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم سود ماؤهن ثجيج^(١).

يدعو الشاعر في هذا البيت لأم عمرو بالسقيا التي تسعددها، وقد قرن الشاعر علاقته بمحبوبته بعلاقة المطر بالأرض، فكما زاد المطر سقوطاً زادت الأرض في العطاء، وكما زادت محبة أبي ذؤيب لأم عمرو منحت أم عمرو حباً أكبر. فالعلاقة إذن بينهما متبادلة كالأرض والمطر.

ويبدو أن الشاعر مهتم بذكر السحاب، والمطر، ومحبوبته أم عمرو ولكنه مهتم بذكر محبوبته أم عمرو أكثر، ذلك أن المتكلم ينطق أولاً بالاسم الذي يدور في خله ويفكر به، ومن هنا كان الاهتمام من نصيب أم عمرو التي تقدمت على العنصر الذي يمثل الفاعلية في جملة (سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم). وقد جاء ترتيب العناصر في هذه الجملة الثانوية مواكبا مع القواعد النحوية الصحيحة، التي ينتج عنها معنى واضح.

وتناول كذلك ساعدة بن جؤية هذه الوظيفة في قوله:

وما يغنى أمراً ولذا أحمت منيته ولا مال أثيل^(٢)

(١) الديوان، ١: ٥١: ٤. الحناتم: الجرار الخضر. ثجيج: صبوب.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢١٤: ١. أحمت: حانت. الأثيل: المؤثّل الكبير وهو المثمر.

يوضح ساعدة بن جؤية أن الموت قدر محتوم لا بد منه، ولا مفر منه، فهو يصيب كل إنسان، ولا يستطيع أحد أن يحمي نفسه منه. وكل ما يكسب من مال وولد لا يساوي شيئاً أمام الموت؛ فلا شيء يمنع العذاب، ولا يقف بوجهه.

وقدم ساعدة بن جؤية العنصر الذي يمتاز بعلو الشأن وهو: (امراً) المفعول به في التركيب (ما يغني امرأ ولد)؛ ليبين أن هذا الذي يملك العظمة، والاهتمام لا يستطيع أن يقهر الموت. ومظهر الاهتمام به هو علو شأن الرجل الذي يجمع المال، والذي يملك الأولاد، وكأنه يقول: إن هذا الرجل الغني بأولاده، وبأمواله لا يستطيع دفع الموت عنه، ويبدو أنه آخر الفاعل (ولد)؛ لأنه أقل شأنًا من المفعول به، ولو قال: (ما يغني ولد امرأ) لما أبرز العنصر الذي يملك شأنًا عالياً، والذي تخرج به الوظيفة الجديدة، ذلك أن هذا التركيب لا يعطي إلا الخبر البعيد عن التأكيد والاهتمام. ويقول المتدخل كذلك في الوظيفة نفسها :

حار وعقت مزنه الريح وإذا قاربه العرض ولم يشمل^(١)

اختار المتدخل تركيباً منحرفاً عن الأصل يتمشى والقواعد النحوية، حيث تقدم المفعول به (مزنه) على الفاعل (الريح) في التركيب (عقت مزنه الريح)؛ وذلك للوصول إلى غاية جديدة، هذه الغاية هي الاهتمام بالعنصر المتقدم؛ ذلك أن الشاعر هنا يتحدث عن السحاب: كيف بدأ كثيفاً غزير المطر، وكيف أصاب الأرض بخيراته، وقد اهتم الشاعر بالسحاب لأتْيانه بالخير، ثم ذكر الريح التي بددت السحاب، وفرقته لأنه غير مهتم بذكرها بقدر اهتمامه بأمر السحاب.

ويقول أبو خراش كذلك:

فجع أضيافي جميل بن معمر بذى فجر تأوى إليه الأرامل
طويل نجاد البزليس بجيدر إذا اهتز واسترخت عليه الحمائل
إلى بيته يأوى الغريب إذا شتا ومهتلك بالى الدريسين عائل^(١).

(١) الديوان، ٢: ٨ : ١.

(١) المصدر السابق، ٢: ١٤٨-١٤٩ : ٤-١، ٢. بذى فجر: بذى معروف. الجيدر: القصير. الدريسان: الثوبان الخلقان.

قدم أبو خراش المعفول به (أضيافي) في جملة (فجع أضيافي جميل بن
معمر) في البيت الأول؛ للاهتمام به دون الفاعل الذي ترك مكانه للمفعول به.

قال الشاعر هذه الأبيات في مطلع قصيدة رثى فيها زهير بن العجوة؛ وكان
قد قتل جميل بن معمر بن حبيب بن حذامة يوم حنين، حيث وجده مربوطاً في أناس
أخذهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فضرب عنقه^(١). ويبدو أن الشاعر نتيجة
لقتل زهير خائف على أضيافه، ومما سيجري لهم من بعد موته، لأن زهيراً الإنسان
المعوان لهم الذي يملك الصفات المحببة لدى كل إنسان، فهو يساعد المحتاج، والفقير
الذي يلجأ إليه، فيعطيه ويجود عليه من خيراته، فالمرثي هذا هو مصدر العطاء
للأضياف، وهذا المصدر قد زال. مما جعل الشاعر مهتماً بأضيافه وما سيحل لهم بعد
موته، لذلك قدمهم على الفاعل، ولأنه غير مهتم بذكره فسواء أكان القاتل جميل بن
معمر أم غيره.

ويقول مالك بن خالد الخناعي:

يا ميّ لا يعجز الأيام مجترئ في حومة الموت رزام وفراس
ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمتين له أجز وأعراس^(٢).

إن الشاعر مهتم في هذا الشاهد بذكر (الأيام) التي تعني عنده الموت، وتبعل
لهذا الاهتمام قدمه على الفاعل (مجترئ) في التركيب اللغوي (لا يعجز الأيام مجترئ).
ومظهر هذا الاهتمام جاء من علو شأن الموت، وعظمته؛ لقدرته على كل كائن حي:
القوي منه والضعيف. فالشاعر يخاطب امرأته (مي) التي تبكي على موت أولادها،
ويبين لها أن الموت ذو شأن عظيم لا يستطيع أحد الهروب منه، فهو في المرصاد،
حتى إن الأسد الذي يمثل صورة القوة، والغلبة، والشجاعة التي تخيف الإنسان يضعف
أمامه، ولا يستطيع أن يهرب منه، فالموت والزمان هما الوحيدان القادران على إفناء
هذه القوة.

(١) انظر: الديوان، ٢: ١٤٨.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٤، ٢: ٣. حومة الموت: معظمه. رزام: يرزم على قرنه أي يبرك عليه.

يبين الشاعر كذلك أن الرجل الشجاع صاحب البديهة، والذكاء لن يستطيع الإفلات من الموت، فكما أن الأسد الذي يتمتع بقوة تضاهي قوة هذا الرجل قد أهلكته الأيام فكذلك الرجل الذي يتمتع بالشجاعة سيهلك لا محالة.

ونبعا لظروف النص فقد أحسن الشاعر اختيار التركيب الذي تظهر فيه دلالة تعظيم الموت، والإعلاء من شأنه. وتأخير الفاعل (مجترئ) لا يعني التقليل من شأن قوة الأسد، والخط من قدرته، واستحقاقها أمام قوة الموت، ولكن هذه القوة، وقوة الرجل لا تساويان شيئا أمام عنصر الزمان المتمثل بالموت مهما عظمتا. بينما لو قال الشاعر: " لا يعجز مجترئ الأيام " لأبلغ السامع بأن الأسد لن يستطيع قهر الموت دون أن يوضح لماذا؟ وكيف؟.

ويقول حذيفة بن أنس:

وأخطأ عبدا ليلة الجزع عدوتي وإيتاهم لولا وقوها تحرت^(١)

قدم حذيفة بن أنس في التركيب الذي اختاره (وأخطأ عبدا ليلة الجزع عدوتي) المفعول به (عبدا) على الفاعل (عدوتي)، ورافق تقديم المفعول به الظرف (ليلة الجزع)، لاهتمامه بذكر الذي وقع عليه فعل الفاعل، وليعلم السامع بأن القوم الذين كانوا هدف الغارة لم يصابوا به، فالعدوة أخطأته، وأصابته غيره، فجاء التركيب مناسبا لجو النص، ذلك أن مناسبة القصيدة قد قيلت " عندما خرجت بنو عمرو بن الحرث بن تميم بن سعد بن هذيل مغيرين يريدون بني عبد بن عدي بن الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقد كانوا عهدوهم في منزل، فظعن بنو عبد بني عدي من ذلك المنزل ونزله بنو سعد بن ليث بن بكر، فبيتهم القوم وهم يظنون أنهم بنو عبد بن عدي، فأصابوا فيهم، وقتلوا منهم ناسا، وقتلوا غلاما كان فيهم مسترضعا، وهو ابن ربيعة بن

^(١) الديوان، ٣: ٢٧. ١. وانظر على سبيل المثال أمثلة أخرى على هذه الوظيفة: ١: ١١٣: ٢. و ١: ١٢٤: ٤. و ١: ١٥١: ٤. و ٢: ١١٦: ١. و ٢: ١٤٠: ١. و ٢: ١٥١: ٣.

الحارث بن عبد المطلب، وهو الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح^(١).

اهتم الشاعر إذن بذكر المفعول به أولاً؛ ليعلم السامع أن المقصود من الغارة هم قبيلة (عبدا) ولكن عدوته أخطأت ذلك، كما قدم (ليلة الجزع)؛ لينبه السامع إن الخطأ حصل في ليلة مظلمة ومفزعة. وأما تأخير الفاعل فلا يعني أنه ليس بذات أهمية؛ لعلم السامع به وبأهميته.

ثالثاً - التوكيد:

يتقدم المفعول به في بعض الأحيان؛ لتأتي وظيفة التوكيد، إذ إن الشاعر يلجأ إلى هذه الوظيفة ليؤكد مدى تعلق الاسم المتقدم بالفعل، أو ليؤكد صفة الاسم المتقدم. وليمنع الشك فيه. وقد استخدم الشعراء الهذليون هذه الوظيفة في أشعارهم، ومن الذين ظهرت عندهم أبو ذؤيب في قوله:

وذلك مشبوح الذراعين خلجم	خشوف إذا ما الحرب طال مرارها
ضروب لهامات الرجال بسيفه	إذا عجمت وسط الشؤون سفارها
بضرب يقض البيض شدة وقعه	وطعن كركض الخيل تغلى مهارها ^(٢) .

قدم الشاعر المفعول به (البيض) في جملة (يقض البيض شدة وقعه) في البيت الرابع، ليؤكد قدرة وقوة سيف الشخص المرثي، وآخر العنصر المعهود له بالقوة، والذي لا يحتاج إلى أن يهتم به في الذكر لعلم السامع به، ولمعرفته بتلك الشجاعة من خلال الأبيات السابقة لهذا البيت.

أراد الشاعر أن يعلم السامع، ويؤكد له أن تلك القوة التي يعرفها قادرة على أن تكسر الحديد القوي الذي يلبسه المقاتل فوق رأسه ليحميه من ضربات السيف، فشبه

(١) الديوان، ٣: ٢٦.

(٢) المصدر السابق، ١: ٣٠؛ ٣، ٢، ١. مشبوح: عريض. خلجم: طويل، يقض: يكسر.

سرعة خروج الدم جراء الطعنه القوية من السيف بسرعة الخيل التي تحمي مهارها إذا رمحت ، فشدة الطعن بالأعداء تشبه شدة محبة الخيل لاولادها ، وغيرها عليهم. ولو اختار الشاعر التركيب الذي تأتي فيه العناصر في مواقعها الأصلية نحو : (يقض شدة وقعه البيض) لما اعطى التركيب إلا الخبر الاعتيادي دون تأكيد أي عنصر كان.

ويقول أبو ذؤيب أيضا في قصيدة أخرى :

فلو كان حبل من ثمانين قامة وسبعين باعا نالها بالأنامل
تدلى عليها بالحبال موثقا شديد الوصاة نابل وابن نابيل
إذا لسعته الذئب لم يرج لسعها وخالفها في بيت نوب عواسل

فتلك التي لا يبرح القلب حبها ولا ذكرها ما أرزمت أم حائل^(١).

أخرج أبو ذؤيب المفعول به (القلب) في الشاهد السابق من موقعه الأصلي بعد الركنين الأساسيين في جملة (لا يبرح القلب حبها) ، وقدمه على الفاعل (حبها) ؛ ليؤكد مدى تعلق القلب بالخمرة ، التي لاقى الصعاب لأجل الحصول عليها.

وقد اختار الشاعر تركيباً مجارياً لظروف النص ؛ حيث تحدث عن كيفية جمع العسل من أعالي الجبال ، وعن المخاطر التي تواجهه عند ذلك. كذلك بين كيف أن الهذلي يصر على جمع السعل رغم الصعاب التي تحيط به ، إذ إنه يعلق حبلًا في الجبل ، ويتمسك به خوف السقوط ، فيتسلق إلى مكان العسل ، ثم يحاول جمعه بعد تفرق النحل بسبب الدخان الذي أشعله الهذلي ، كما أنه لا يبالي بالأذى الذي يلحق به أثناء لسع النحل إياه.

وبعد أن يجمع العسل ، ويمزج بتلك الخمرة الصهباء التي تنسي الهذلي المعانلة التي لقيها ، التي لا يوجد مثلها في أي مكان ، يأتي الشاعر بتركيب يوضح فيه سبب جهده في الحصول على العسل. وهذا التركيب هو (لا يبرح القلب حبها) ، إذ إن سبب

^(١) الديوان ، ١ : ١٤٢-١٤٥ : ٤١٠ ، ٣ : ٤١٠ ، نابل : حادق. النوب: التي نجيء ونذهب. أرزمت: حنت. الحائل: ولدها

معاناته حبه الشديد للخمرة وتعلقه بها. ولم يكتف الشاعر بإبلاغ الخبر كما هو ، وإنما أبلغه بدلالة جديدة تحمل معنى بليغا ، وتعبر عما يكتنفه من شعور ، فقدم المفعول به (القلب) على الفاعل (حبها) ؛ ليؤكد مدى تعلق القلب بتلك الخمرة التي واجه الصعاب للحصول عليها ، وابتعد عن التركيب الذي تأتي فيه العناصر في مواقعها الأصلية نحو : (لا يبرح حبها القلب) ، لخلوه من الدلالة المقصودة ، ولعدم جريانه مع ظروف النص.

واستخدم ساعدة بن جؤية هذه الوظيفة في قوله :

يخشى عليهم من الأملاك بانجة من البوائج مثل الخاسر الرزم
دأ جراً تسقط الأحبال رهبتة مهما يكن من مسام مكرة يسم^(١).

جرى التقديم والتأخير في الشاهد السابق في جملة (تسقط الأحبال رهبتة) ؛ حيث تقدم المفعول به (الأحبال) ففصل بين الفعل (تسقط) والفاعل (رهبتة) . وأصل ترتيب التركيب هو : (تسقط رهبتة الأحبال) ، إلا أن ساعدة بن جؤية ترك هذا الأصل ، ولجأ إلى الفرع ، ليقدم للسامع معنى بليغاً يناسب جو النص.

إن تقديم المفعول به (الأحبال ، وتأخير الفاعل) رهبتة " لا يعني بالضرورة عدم أهميته ليذكر أولاً ، بل لأن ساعدة بن جؤية مدرك أن السامع لا يشك في قوة ذلك الشخص لما هو معهود عنه من القوة التي تقرن به أينما كان ، والأبيات الأولى تشهد بذلك فبعد أن تحدث الشاعر عن قوة الرجل الشجاع ، واطمئن لمعرفة السامع بتلك القوة وبعد الشك فيها جاء بهذا الشاهد مؤخراً فيه الفاعل الذي يحمل معنى القوة لذلك الشخص ، ولما كان لا يشك في شجاعته وقوته ، فإن الشاعر لا يحتاج إلى تركيب ينبه به السامع إلى تلك الصفة ، وإلى تحققها عنده ، بقدر ما يحتاج إلى معرفة مدى قوة ذلك الشخص وقدرته.

من هنا اختار الشاعر تركيباً ملائماً لجو القصيدة ، فقدم فيه المفعول به (الأحبال) ليؤكد للسامع ماذا بمقدور هذه القوة أن تفعل ، فليس المقاتل وحده هو السذي يخافه ، وإنما النساء الحبالى اللواتي يجلسن في بيوتهن أثناء الغزو تخاف منه ، حتى إن الواحدة منهن تلقي بحملها خوفاً ، ورهبة من تلك القوة.

(١) الديوان ، ١ : ٢٢ : ٢-١.

رابعاً : التنبيه :

تأتي وظيفة التنبيه للفت انتباه السامع إلى عنصرها ، ويكون ذلك بتأخير العنصر الذي من حقه التقديم ، وتقديم العنصر الذي من حقه التأخير ، إذ إن الشاعر عندما يقدم عناصر من حقه التأخير يدفع السامع إلى معرفة العنصر الذي لم يذكر بعد ، والذي من حقه التقديم فينتظر ذكره .

وقد استخدم أبو ذؤيب تركيباً منحرفاً عن الأصل وخرج بهذه الوظيفة ، وظهر ذلك في قوله :

لعمرك والمنايا غالبات	لكل بني أب منها ذنوب
لقد لاقى المطيَّ بجنب عفر	حديث - لو عجبت له - عجيب
أرقت لذكره من غير نوب	كما يهتاج موشى ثقيب
سبي من براعته نفاه	أتى مده ضحى وأوب ^(١)

قدم أبو ذؤيب المفعول به (المطي)، والجار والمجرور (بجنب عفر) في جملة (لاقى المطي بجنب عفر حديث) في البيت الثاني ؛ ليلفت انتباه السامع إلى الخبر الذي سخره به ، حتى يتمكن في ذهنه ، وليبعد عنصر التشاؤم الذي يتمثل بذكر الفاعل.

يتحدث الشاعر في البيت الثاني عن الخبر الذي لاقاه المطي بجنب منطقة تدعى (عفر) ، فابتدأ صدره يخاطب السامع به قائلاً : (لقد لاقى المطي بجنب عفر) حيث قدم فيه المفعول به ، والجار والمجرور ، وبهذا التقديم زادت المسافة بين الفعل والفاعل اللذين من حقهما أن يذكرّا متتاليين ، وهذا البعد أحدث في نفس السامع تشويقاً لمعرفة أين سيقع الفاعل بعد هذين العنصرين ، وما هو الفاعل الذي لاقى المطي.

وبعد أن يذكر الشاعر العنصرين اللذين من حقهما التأخير ، يكشف عن الفاعل الذي لاقاه المطي في عجز البيت ، (حديث لو عجبت له عجيب)، فهو يكشف عن خبر تفجع به ، وهو موت صديقه غريباً عن دياره وعن أهله كما في البيتين الثالث والرابع . ولا يعني ذلك بالضرورة أن أبا ذؤيب يخاف الموت ، ويخرج الموت ، ويجزع له ، بل

^(١) الديوان، ١ : ٩٢ : ٤٣٢، ١ : المطي : الرجال. نجد عفر: موضع. من غير نوب: من غير قرب. الموشى: المسمار. سبي :

يجلب. اللوبه: الحرة.

يراه قدرا لا بد منه ، ولا يمكن الهروب منه ، فلكل انسان منه نصيب كما يشير في البيت الأول ، ولكن الشاعر أراد من التركيب (لاقي المطى بجانب عفر حديث) أن يعلم السامع بشدة حزنه على صديقه الذي مات بعيدا عن دياره وتبعاً لذلك لم يستطع أن يبلغ السامع بخبر موت صديقه مباشرة بعد ذكر الفعل ، بل أخر هذا الخبر ، وقدم عناصر أخرى لا يتأتى من ورائها الأهمية مقارنة بخبر موت صديق الشاعر ، ولكنه أراد أولاً أن يلفت انتباه السامع إلى الخبر المفجع الذي سيخبره به بعد أن يتأكد أنه يسمعه، ثم يثير عنصر التشويق لدى السامع لمعرفة العنصر المتأخر الذي مسن حقه التقديم.

خامساً : مراعاة وحدة القافية :

يترك المفعول به مكانه أحياناً لفائدة لفظية تكمن في مراعاة وحدة القافية في القصيدة ، وهذه الوظيفة تبعد عن المستوى العميق للتركيب ، وتنظر إلى المستوى السطحي له حسب . وأذكر من الشعراء الهذليين الذين استخدموا هذه الوظيفة بشكل واضحاً أبا ذؤيب في قوله :

فرمى لينقذ فرّها فهوى له سهم فأنفذ طرّته المنزع.^(١)

تقدم المفعول به (طرّته) على الفاعل (المنزع) ، ففصل بينه وبين الفعل (أنفذ) في التركيب (فأنفذ طرّته المنزع) ؛ للمحافظة على وحدة القافية في القصيدة.

ومالك بن خالد الخناعي في قوله :

غياي وأنشام وما كان مقفلي ولكن حمى ذاك الطريق المراقب.^(٢)

حصل التقدم في هذا الشاهد في جملة (حمى ذاك الطريق المراقب) ؛ حيث تقدم المفعول به (ذاك الطريق) على الفاعل (المراقب) محافظة على وحدة القافية إذ إن قافية

(١) الديوان ، ١ : ١٥ : ١ ، طرّته : ناحيتا جنبه . المعرج السهم .

(٢) المصدر السابق ، ٣ : ١٠ : ٥ ، غياي : شجر . أنشام : نوع من الشجر .

القصيدة هي حرف " الباء " ، وبإعادة الترتيب إلى موقعه الأصلي تخرج القافية في البيت عن صحتها.

وأبا بئينة في قوله :

سَعَيْتَ لَكُمْ عَلَى رَجَفٍ وَطَرٍّ إِذَا لَقَّحْتَ وَجُوهَكُمْ الْحُرُورَ^(١).

حل المفعول به (وجوهكم) محل الفاعل (الحرور) في جملة (لَقَّحْتَ وَجُوهَكُمْ الْحُرُورَ) مراعاة لوحدة القافية في القصيدة.

وبعد عرض هذا النمط من التقديم ، وبعد تعرف الوظائف التي ظهرت من الصور المختلفة لهذا النمط ، نستخلص أن المفعول به قد شاع استخدامه في الديوان فقدم على الفاعل وعلى الفعل والفاعل . وكان الشاعر الهذلي يختار التركيب الذي ينحرف عن الأصل محتوياً على عنصر يتمتع بحرية كبيرة في الانتقال من مكان إلى مكان ؛ وذلك لانتاج أوفر عدد من الوظائف التي تساعده على تكوين المعنى بوضوح.

ثالثاً : تقديم الجار والمجرور والظرف :

ينتقل الجار والمجرور والظرف من مكانهما الأصليين بعد الأركان الأساسية في الجملة فيتوسطا بين ركنين متتابعين في الذكر ، كأن يتوسطان بين الفعل والفاعل ، أو بين الفاعل والمفعول به ، وقد ينتقلا من موقعيهما فيتصدرا الجملة.

وقد اسخدم الشعراء الهذليون هذا النمط بشكل كبير ، إذ إن تقديم الجار والمجرور كان يرى بكثرة بين مختلف الشعراء وقد جاءت صور هذا النمط في الديوان وفق الأشكال الآتية :

١- فعل + جار ومجرور - ظرف + فاعل.

(١) الديوان ، ٣ : ٩٦ ، ٤ . وانظر على سبيل المثال : ١ : ١١١ ، ١ : ٢ : ٢٠٣ ، ١ : ٣ : ١ : ٢ : ٣ : ٥٠ : ٣ : ٣ : ٩٢ : ٣ .

يترك الجار والمجرور والظرف مكانهما في هذا الترتيب ، ففصلاً بين عنصريين من خواصهما التسلسل في الذكر وقد شاعت هذه الصورة في الديوان . وأذكر من الأمثلة على ذلك قول أبي ذؤيب :

فلا يهنا الواشين أني هجرتها وأظلم دوني ليلها ونهارها^(١).

توسط الظرف ذو الرتبة المتأخرة عن الفعل والفاعل بينهما عن طريق تأخير الفاعل عن موقعه ، وتقديم الظرف ليحل محل الفاعل ، وظهر ذلك في جملة (أظلم دوني ليلها) ؛ حيث تقدم الظرف (دوني) وتأخر الفاعل (ليلها).

وقول صخر الغي :
ماذا تريد بأقوال أبلغها أبأ المتلم لا تسهل بك السبل^(٢).

انحرف الجار والمجرور في جملة (لا تسهل بك السبل) عن موقعه الأصلي بعد الفاعل (السبل) فتوسط بين الركنين الأساسيين في الجملة.

وقول مالك بن الحارث :
وصمّ وسطهم سفيان لمّا ألمّ بهم عن الورد الشّياح^(٣)
جاء الظرف (وسطهم) في جملة (وصمّ وسطهم سفيان) متقدماً على الفاعل سفيان الذي يلزم الفعل ذكراً.

٢- فعل + فاعل + جار ومجرور + مفعول به .

يتقدم الجار والمجرور والظرف كذلك فيفصل بين الفاعل والمفعول به ومن أمثلة هذه الصورة أذكر قوله أبي ذؤيب :

(١) الديوان ، ١ : ٢١ : ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، ٢ : ٢٢٨ : ٣ .

(٣) المصدر السابق ، ٣ : ٨٣ : ٥٠ .

أبلغ لديك معقل بن خويلد ممالك يهديها إليك هدايتها^(١).

جرى التقديم في جملة (أبلغ لديك معقل) ، حيث تقديم الظرف (لديك) على المفعول به ، إذ إن أصل التريب هو (أبلغ معقل لديك).

والبريق :

يشذب بالسيف أقرانه إذا فرّ ذو اللّمة الفيلم^(٢).

تقدم الجار والمجرور (بالسيف) على المفعول به (أقرانه) في جملة (يشذب بالسيف أقرانه).

وعمر بن الداخل :

فراغت فالتمست به حشاها وخرّ كأنه خوط مريج^(٣).

جرى التقديم في الشاهد السابق في جملة (التمست به حشاها) ؛ حيث تقدم الجار والمجرور (به) على المفعول به (حشاها).

٣- جار ومجرور + فعل + فاعل.

يتصدر الجار والمجرور في هذا النمط الجملة ، فيتقدم على الفعل والفاعل وقد ورد هذا النمط عند المتخل في قوله :

به أحمي المضاف إذا دعاني ونفسي ساعة الفزع الغلاط^(٤).

(١) الديوان ، ١ : ١٦٢ : ٦ .

(٢) المصدر السابق ، ٣ : ٥٧ : ١ .

(٣) المصدر السابق ، ٣ : ١٠٣ : ٣ .

(٤) المصدر السابق ، ٢ : ٢٦ : ٣ . الغلاط الذي يأتيك فجأة .

تصدر الجار والمجرور (به) الجملة الفعلية (أحمي المضاف) ، فتقدم على الفعل ، والفاعل . إذ إن أصل الترتيب هو أن يتأخر الجار والمجرور نحو : (أحمي المضاف به) . وظهر هذا النمط كذلك عند أبي خراش في قوله:

إلى بيته يأوي الغريب إذا شئت ومهتلك بالي الدريسين عائل^(١).

حصل التقديم في قول أبي خراش في جملة (إلى بيته يأوي الغريب) ؛ حيث تقدم الجار والمجرور (إلى بيته) على الفعل (يأوي) فتصدر الجملة الفعلية.

وبعد أن عرضت الصور البنائية لهذا النمط من التقديم ، أعرض الوظائف التي نتجت عن هذه التقديم ، وقد تبين لي من الديوان الوظائف الآتية :

أولا - العناية والاهتمام :

تظهر وظيفة العناية والاهتمام بعنصر ما دون غيره في هذا النمط وتتضح هذه الوظيفة في التركيب عن طريق تقديم العنصر المهم بذكره والذي من حقه التأخير ، وقد ظهرت هذه الوظيفة في قول أبي ذؤيب :

وما ضرب بيضاء يأوي مليكها إلى ظنف أعيا براق، ونسازل
تهال العقاب أن تمرّ بريده وترمي دروء دونه بالأجادل
تنمى بها اليعسوب حتى أقرها إلى مالف رخب المباءة عاسل^(٢).

قدم الشاعر شبه الجملة (بها) على الفاعل (اليعسوب) في جملة (تنمى بها اليعسوب) في البيت الثالث ، ففصل بين الفعل (تنمى) وبين الفاعل ولم يكن الشاعر ليختار هذا التركيب اللغوي لولا معنى يكمن في نفسه لا يظهر إلا بهذا الترتيب بين عناصر الجملة ، وقد جاء هذا التركيب مواكبا لظروف النص ، ذلك أن أبى ذؤيب

(١) الديوان ، ٢ : ١٤٩ . ٢ .

(٢) المصدر السابق ، ١ : ١٤١-١٤٢ : ٥-٢١ . الضرب : العسل الأبيض الذي قد صلب . الظنف : مانتا من الجبل ونذر فيه . الريد :

الناحية من الجبل . الدرء : العرج في الجبل . الأجادل : الصقور . المباءة : مرجع الإبل .

يتحدث عن الغذاء وكيفية الحصول عليه وكيف أن الطريق لا تسلك بسهولة للوصول إليه ، فهي طريق وعرة صعبة والشاعر غير مبال بهذه الطريق الصعبة ، ولما لهذا الغذاء من ضرورة قدم شبه الجملة الحاملة لضميره وترك الترتيب الأصلي لها ، إذ إنه لو قال : (تتمى اليعسوب بها) لما ظهر العنصر الذي يعد محور الحديث في هذه الأبيات ، ولكان عادياً لا دلالة جديدة فيه.

ومن الأمثلة على ذلك قول المتنخل :
به أحمي المضاف إذا دعاني ونفسي^{ساعة} الفزع الغلاط.^(١)

يشكل السلاح عند الهذلي عنصراً أساسياً في الحياة ، لأنه في حالة صراع مع الأعداء لصعوبة العيش ، وقد وضع المتنخل أهمية السيف بالتركيب الذي اختاره ، حيث قدم الجار والمجرور (به) الحامل لضمير السيف على الجملة الفعلية (أحمي المضاف) فمن هذا التركيب تظهر أهمية السلاح ومكانته العالية لدى الهذلي ، فهو الذي يحمي الأنفس ، ويدافع عن كل من يطلب الحماية ، ولو قال الشاعر (أحمي المضاف به) لما أثبت أهمية السيف ، ولكان الشاعر قد أخبر عن السيف بأنه يحمي المضاف دون تأكيد أهميته.

ثانياً : التوكيد :

يتقدم الجار والمجرور في بعض الأحيان ، لتأتي وظيفة التوكيد ، إذ إن الشاعر يلجأ إلى هذه الوظيفة ليؤكد فكرة تمكن في نفسه ، وقد ظهرت هذه الوظيفة في قول أبو خراش :

فجع أضيافي جميل بن معمر	بذي فجر تأوي إليه الأرامل
طويل نجاد البزّ ليس بجيدر	إذا اهتزّ واسترخت عليه الحماثل
إلى بيته يأوى الغريب إذا شتا	ومهتلك بالي الدريسين عائل ^(٢)

يصف أبو خراش المرثي جميل بن مھر بصفات حسية ومعنوية ، يتميز بها عن غيره ، فهو طويل القامة ، كريم معطاء يذهب إلى بيته كل فقير محتاج ولا كتسابه هذه الصفات فإن موته فجع الأضياف ، إذ إن زواله يعني زوال الخير.

(١) الديوان ، ٢ : ٢٦ ، ٣. المضاف : الملحأ. الغلاط : الذي يأتيك فجأة.

(٢) المصدر السابق ، ٢ : ١٤٨-١٤٩ : ٤-١ ، ٢. الدريسان : الثوبان الخلفان. عائل : فقير.

لم يكتف الشاعر بإعطاء الخبر للسامع بتركيب بسيط بل لجأ إلى تركيب آخر منحرف عن الأصل مبالغة في تأكيد كرم المرثي ، وقد ظهر ذلك في البيت الثالث في جملة (إلى بيته ياوي الغريب) ، حيث قدم الجار والمجرور إلى بيته على الفعل (ياوي) ، فأكد للسامع كرم الشخص المرثي عن طريق تقديم ضميره.

ثالثاً - إثارة التشويق:

تأتي هذه الوظيفة لإثارة عنصر التشويق لدى السامع فالشاعر يلجأ إلى تأخير عنصر ما يعد المحور في الحديث وتقديم عنصر آخر ، والسامع بدوره يتمشى مع الشاعر وينتظر ذكر العنصر المؤخر، وقد استخدم البريق الخناعي تركيباً أخرج هذه الوظيفة يقول:

لقد لاقيت يوم ذهبت تبغي بحزم نبايح يوماً أماراً^(١)

تدرج الشاعر في تقديم المشهد للسامع في جملة (لاقيت يوم ذهبت تبغي بحزم نبايح) فبدأ يعرض الحوادث أولاً بأول، فبين للسامع أولاً عنصر الزمان الذي ذهب فيه (يوم ذهبت)، عنصر المكان الذي ذهب إليه (بحزم نبايح) وأخير العنصر الرئيس الذي يعد هو المحور والبؤرة الرئيسة في الحديث. ولجأ الشاعر إلى هذا الأسلوب ليطمئن بأن السامع معه في الحديث، وبأنه ينتظر العنصر الرئيس، وليثير عنصر التشويق والرغبة لدى السامع لمعرفة ما هو الشيء الذي لقيه الشاعر.

رابعاً - مراعاة القافية:

يتقدم الجار والمجرور أحياناً لمراعاة وحدة القافية في القصيدة ليس لوظيفة معنوية، بل شكلية، وقد شاعت هذه الغاية في الديوان ومن الشعراء الذين ظهرت عندهم هذه الوظيفة أبو ذؤيب في قوله:

ولكن خبروا قومي بلأني إذا ما أساءت عني الشعوب^(٢)

قدم الشاعر شبه الجملة (عني) على الفاعل (الشعوب)؛ لمراعاة وحدة القافية في القصيدة.

وحذيفة بن أنس في قوله:

فأدبر يحدو الضأن بالمتن مضعداً فلاقاهما بين القتائد جندب^(٣)

(١) الديوان، ٣: ٦١. ٤. الحزم: الغليظ من الأرض، نبايح: اسم مكان أوجيل.

(٢) المصدر السابق، ١: ٩٨: ١.

(٣) المصدر السابق، ٣: ٢٣: ٥. وانظر على سبيل المثال: ١: ١٣٧: ٥ و ١: ١٥٦: ٥. و ٢: ٢٠٥: ٤. و ٣:

جرى التقديم في الشاهد السابق في جملة (لاقاهما بين القتائد جندب)؛ حيث قدم الشاعر الظرف بين القتائد على الفاعل (جندب)، لمراعاة وحدة القافية.

وبعد الحديث السابق لبعض أنماط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، وتوضيحها بنية ووظيفة، انتقل إلى عرض نمطين للتقديم والتأخير في الجملة الاسمية هما الأول: المبتدأ والخبر والثاني المبتدأ والخبر، ومتعلقاتهما من جار ومجرور، أو الظرف.

الجملة الاسمية:

أولاً- تقديم الخبر:

يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً في بعض التراكيب؛ لاعطاء المعنى للسامع كما يريده المتكلم، وقد جاء تقديم هذا النمط وفق الصور الآتية:

١- الخبر (شبه جملة) + المبتدأ (معرفة):

ينتقل الخبر من موقعه الأصلي بعد المبتدأ فيحل محله، ويتصدر الجملة الاسمية، ويأتي الخبر في هذه الصورة إما جارا ومجرورا وأما ظرفا. وقد وردت هذه الصورة عند الشعراء الهذليين، أمثال أبي خراش في قوله: تراها صغاراً يحسر الظرف دونها ولو كان طوداً فوقه فرق العصم^(١)

اختار الشاعر تركيباً منحرفاً عن الأصل، هو (فوقه فرق العصم)، حيث قدم الظرف الذي جاء خبراً على المبتدأ المعرفة (فوق العصم).

والبريق في قوله:

لنا الغور والأعراض في كل صيغة فذلك عصر قد خلاها وذا عصر^(٢).

(١) الديوان، ٢: ١٣١: ٣.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٦٠: ٣.

جرى التقديم في الشاهد السابق في التركيب اللغوي (لنا الغور)؛ حيث
تقدم الخبر الذي جاء بصورة الجار والمجرور (لنا) على المبتدأ النكرة (الغور).
وجنوب أخت عمرو ذي الكلب في قولها :
تمشي النُّسُور إليه وهي لاهية مشى العذارى عليهنّ الجلابيب^(١).

قدمت الشاعرة الخبر (عليهن) على المبتدأ (الجلابيب) في جملة (عليهن
الجلابيب) فخرج التركيب عن ترتيبه الأصلي.

٢- الخبر (مفرد نكرة) + المبتدأ (معرفة):

من أمثلة هذا النمط قول أبي ذؤيب:
ما بال عيني لا تجفّ دموعها كثير تشكيها قليل هجوعها^(٢).

تقدم الخبر النكر (كثير) على المبتدأ المعرفة (تشكيها) في جملة (كثير
تشكيها) وكذلك في جملة (قليل هجوعها)؛ حيث تقدم الخبر (قليل) على المبتدأ
المعرفة (هجوعها).

وقول أبي خراش:

رماح من الخطى زرق نصالها حداد أعاليها شداد الأسافل^(٣).

حل الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة في الشاهد السابق في جملة (زرق
نصالها) وفي جملة (حداد أعاليها). حيث تقدم الخبر في الجملة الأولى (زرق) على
المبتدأ (نصالها) وكذلك في الجملة الثانية، إذ إن الخبر (حداد) جاء متقدماً على
المبتدأ (أعاليها).

(١) الديوان، ٣: ١٢٥: ٥.

(٢) المصدر السابق، ١: ٨٦: ١.

(٣) المصدر السابق، ٢: ١٢٤: ١.

وقول مالك بن خالد الخناعي:

ضعب البديهة مشبوب أظافره مَوائب اهرت الشدقين هزماس^(١)

جرى التقديم في قول مالك بن خالد الخناعي في جملة (مشبوب أظافره)؛ حيث تقدم الخبر النكرة (مشبوب) على المبتدأ المعرفة (أظافره).

٣- أداة استفهام + خبر (جار ومجرور) + مبتدأ (معرفة).

وقد وردت هذه الصورة في موضعين في الديوان، وهما عند أبي ذؤيب،

يقول:

لا بدّ من تلف مقيم فانتظر أباً رض قومك أم بأخرى المصروع^(٢).

جلب الشاعر تركيباً منحرفاً عن الأصل في سياق استفهامي، وظهر ذلك في جملة (أباً رض قومك أم بأخرى المصروع)؛ حيث تقدم الخبر (بأرض) على المبتدأ (المصروع)، وسبق العنصرين معاً أداة الاستفهام "الهمزة".

وبعد توضيح الأبنية التي نتجت عن تقديم هذا النمط، نطرق حقل المعنى والدلالة، لنتعرف على الوظائف التي نتجت من هذا النمط.

وأثناء تتبعي لهذه الأبنية المختلفة استطعت أن أجمع بعض الوظائف التي خرجت عن تقديم الخبر على المبتدأ. هذه الوظائف هي:

^(١) الديوان، ٣: ٥: ١.

^(٢) المصدر السابق، ١: ٣: ٤؛ وانظر أيضاً، ١: ١٦٤: ١.

أولاً- الاختصاص:

يقصد بهذه الوظيفة إعلان تخصيص الاسم المتأخر بالاسم المتقدم،
وانفراد به دون غيره، وقد ظهرت هذه الوظيفة عند بعض الشعراء الهذليين منهم،
ساعداً بن جؤية في قوله:

فيم نساء الناس من وثرته سفنجة كأنها قوس تألب
لها إلة سفع الوجوه كأنهم نصال سراها القين لما تركب^(١).

يهجو ساعداً بن جؤية امرأة من بني الديل بن بكر^(٢)، ويشبها بالقوس،
كما يشبه أولادها بالنصال لإظهار لون وجوههم المسودة المشربة بالاحمرار، ولما
كان الشاعر في صدد إظهار صفات المرأة والأولاد قصد إلى تركيب يؤكد فيه
تخصيص هؤلاء الأولاد بهذه المرأة، وانفرادهم بها دون غيرها، فقال: (لها إلة)، إذ
إن تقديم الخبر الجار والمجرور (لها) يتبعه تخصيص هذا الخبر بالمبتدأ.
والمعطل في قوله:

ودار من الأعداء ذات زوائد طرقنا ولم يكبر علينا بياتها
تواصوا بالآ تقربن فاشعلت عليهم غواشيها فضلت وصاتها
صممنا عليهم جانبهم بخلبة من النبل يغشى فرهم غبياتها
فأبنا لنا مجد العلاء وذكره وآبوا عليهم فلها وشماتها^(٣).

عاش الهذلي حياة بعيدة عن الأمن والاستقرار، فكثر الحروب وكثر
القتلى، وقد بادر الشعراء الهذليون في وصف شجاعة قبيلتهم، وإظهار مقدرتها على
النصر. وذهب المعطل في هذا الشاهد إلى اختيار تركيب يظهر فيه مكانة قبيلته،
وإلى أن المجد مختص بهم لا بغيرهم، وأن الهزيمة مختصة بالأعداء، فهو يقول: (لنا
مجد العلاء)، ويقول في العجز في البيت الرابع: (عليهم فلها)، وقد ظهرت هذه

^(١) الديوان: ٢٢٠: ١-٢، سفنجة: سرعية، تألب: بنت. سفع الوجوه: حمر الوجوه، السفعة: الحمرة إلى

السواد، القين: الحداد.

^(٢) انظر: المصدر السابق، ٢٢٠: ١.

^(٣) المصدر السابق، ٢: ٥٠: ١-٤. اشعلت: تفرقت عليهم. غبياتها: الدفعة من المطر.

الوظيفة من تقديم خبر المبتدأ عليه، حيث تقدم الخبر الذي جاء بصورة الجار والمجرور (لنا) على المبتدأ (مجد العلاء) وكذلك تقدم الخبر في الجملة الثانية (عليهم) على المبتدأ (فلها).

ولا يريد الشاعر بهذا التركيب أن يؤكد للسامع عظمة قومه، ولا أن يقلل من شأن الأعداء لأن ذلك ورد في الأبيات السابقة عليه، وإنما لجأ إلى أسلوب التقديم والتأخير ليؤكد للسامع انفراد قبيلته بالمجد، وليزيل الشك لديه، وليخص الهزيمة بقبيلة الأعداء.

وقيس بن عيزارة في قوله:

وقلت لهم شاء رغيب وجامل وكلكم من ذلك المال شابع
وقالوا لنا البلهاء أول سنولة وأعراسها والله عني يدافع^(١)

جاءت وظيفة التخصيص في الجملة الاسمية في البيت الثاني (لنا البلهاء)؛ لتخص المبتدأ بالخبر؛ حيث تقدم في هذا التركيب الخبر الذي جاء بصورة الجار والمجرور (لنا) على المبتدأ (البلهاء)، ليخصها بهم لا بغيرهم.

وقد اختار الشاعر هذا التركيب ليجاري حدث قصته التي تتلخص بأنه كان أسيراً عند قبيلة تأبط شراً، وقد رغب في الحصول على حريته، ولا يتم له ذلك إلا بإعطائهم إبلاً وشاء؛ لذلك أشار عليهم بأن يأخذوا من الشاء ما يريدون، كما ورد في البيت الأول، غير أن القوم طلبوا الناقة البلهاء، النجيبة الفارمة مع أعراسها، فقالوا: (لنا البلهاء)، فهم يرغبون بأن تخصصهم وحدهم دون غيرهم.

(١) الديوان، ٣: ٧٧، ١-٢. الرغيب: الكثير. البلهاء: ناقة الشاعر. أعراسها: أصحابها.

ثانياً - التوكيد:

ظهرت هذه الوظيفة في ديوان الهذليين بين مختلف الشعراء. منهم أبو ذؤيب، وأبو خراش.

يقول أبو ذؤيب:

ما بال عيني لا تجفّ دموعها كثير تشكيها قليل هجوعها^(١)

لما كان أبو ذؤيب في هذه القصيدة يتحدث عن كثرة القتلى إثر الحروب التي كانت تثار على قبيلتهم، وعن شدة الحزن، وكثرة البكاء، كان لابد من أن يجد تركيباً يؤكد فيه كثرة البكاء على القتلى، فكان تقديم الخبر (كثير) على المبتدأ (تشكيها) هو ذلك التركيب؛ حيث قدم الشاعر فيه الخبر ليقوي الحكم، وليؤكد كثرة تشكي العين وكثرة بكائها.

ولم يلجأ الشاعر إلى هذا التركيب إلا لأنه أوفى في التعبير عن غرضه، وأؤكد في إعلام السامع في الخبر المقدم. وبينما لو اختار التركيب الذي يحتفظ بعناصره مرتبة حسب الأصل لما ظهرت وظيفة التوكيد التي تناسب ظروف النص، ولبقي الخبر بعيداً عن إثارة نفس السامع فيه.

ويقول أبو خراش:

حسان الوجوه طيّب حجاتهم كريم نثاهم غير لفّ معازل
رماح من الخطيّ زرق نصالها حداد أعاليها شداد الأسافل^(٢)

إن حديث أبي خراش عن قبيلته، وعن اعتزازه بها، وبقوتها وبفروسية قومه يطلب منه أن يؤكد هذا، حتى لا يترك مجالاً للشك لدى السامع، وقد تم ذلك عن

(١) الديوان، ١: ٨٦: ١.

(٢) المصدر السابق، ٢: ١٢٣-١٢٤: ٤-١. زرق: بيض. النصال: الأسنة. وانظر على سبيل المثال، ١: ١٨٤: ١. و ١: ٢١٥: ١. و ٢: ٧: ١. و ٣: ٢٥: ٤.

طريق تقديم الصفة (زرق) على الموصوف المبتدأ (نصالحها) في جملة (زرق نصالحها). وتقديم الخبر (حداد) على المبتدأ الموصوف (أعاليها) في جملة حداد أعاليها؛ ليؤكد هذه الصفة، وليبين للسامع أن قبيلته قوية تتصف بصفات الفرسان الشجعان، إذ إن الرماح التي يستخدمونها لامعة بيضاء حادة لا يستخدمها إلا الأقوياء.

ثالثاً - مراعاة وحدة القافية:

يتقدم الخبر أحياناً على المبتدأ لمراعاة وحدة القافية في القصيدة، ومن ذلك:

قول ساعدة بن جؤية:

تقدّم يوما في ثلاثة فتية بجرءاء نصب للغوازي ثغورها^(١)

تقدم الخبر (للغوازي) على المبتدأ (ثغورها) في جملة (للغوازي ثغورها) مراعاة لوحدة القافية.

وقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

تمشي النسور إليه وهي لاهية مشي العذارى عليهنّ الجلابيب^(٢)

جرى التقديم في جملة (عليهنّ الجلابيب)؛ حيث تقدم الخبر على المبتدأ لمراعاة القافية.

(١) الديوان، ٢: ٢١٥: ٤.

(٢) المصدر السابق، ٣: ١٢٥: ٥. وانظر على سبيل المثال، ١: ١٨٢: ٢. و ٢: ٣٤: ٢. و ٢: ١٣١: ٣. و ٣: ١: ١٢.

ثانيا - تقديم الجار والمجرور، والظرف:

يتقدم الجار والمجرور، والظرف، فيتوسطا بين عناصر الجملة الاسمية؛ (المبتدأ والخبر)، و(أسماء الأفعال الناسخة وأخبارها)، و(الأحرف الناسخة وأسمائها). وقد جاء التقديم في هذا النمط وفق صور متعددة التركيب. وقد ظهرت في الديوان الصور الآتية:

١- مبتدأ + شبه جملة + خبر.

من الأمثلة على هذه الصورة قول ساعدة بن جؤية:
يتقي به نفيان كل عشيّة
فالماء فوق متونه يتصبّب^(١)

تقدم الظرف (فوق متونه) على الخبر الذي جاء بصورة جملة فعلية (يتصبّب) في جملة (الماء فوق متونه يتصبّب).

وقول المتنخل:
حتّى يجيء وجنّ الليل يوغله
والشوك في وضح الرجلين مركز^(٢)

جرى التقديم في جملة (الشوك في وضح الرجلين مركز)؛ حيث تقدم الجار والمجرور (في وضح الرجلين) على الخبر (مركز).

٢- خبر + شبه جملة + مبتدأ.

من أمثلة هذه الصورة قول أبي ذؤيب:
واعصوصبت بكراً من حرجف ولها
وسط الديار زديّات مرازيخ^(٣)

(١) الديوان، ١: ١٦٩: ٢.

(٢) المصدر السابق، ٢: ١٦: ١.

(٣) المصدر السابق، ١: ١٠٨: ٢.

توسط الظرف (وسط الديار) بين الخبر المتقدم (لها)، والمتبدأ المتأخر (رذيات مرزيج) في جملة (ولها وسط الديار رذيات مرزيج).

ومن الأمثلة على هذه الصورة كذلك قول مالك بن خالد الخناعي:
كَأَنَّ بَنَظْنَ الشَّعْبِ غُرْبَانُ غِيلَةٍ وَمِنْ فَوْقُنَا مِنْهُمْ رِجَالُ عَصَائِبٍ^(١)

تقدم الجار والمجرور (منهم) في جملة (من فوقنا منهم رجال عصائب) على المبتدأ المتأخر.

٣. فعل ناسخ + اسم + شبه جملة + خبر.

من ذلك قول صخر الغي:

مَعِيَ صَاحِبٌ دَاجِنٌ بِالْعِزَّةِ وَلَمْ يَكْ فِي الْقَوْمِ وَغَلًا ضَعِيفًا^(٢)

جرى التقديم في جملة (لم يك في القوم وغلاً ضعيفاً)؛ حيث تقدم الجار والمجرور (في القوم) على خبر يكن (وغلاً ضعيفاً)، فتوسط الجار والمجرور بين اسم كان الضمير المستتر، وبين خبرها. ومنه كذلك قول أبي كبير:
وَنَضِيتُ مِمَّا تَعْلَمِينَ فَأَصْبَحْتُ نَفْسِي إِلَى إِخْوَانِهَا كَالْمَقْدَرِ^(٣)

تقدم الجار والمجرور (إلى إخوانها) على خبر أصبح (كالمقدر)، في جملة (فأصبحت نفسي إلى إخوانها كالمقدر).

ومنهم كذلك قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَرِيعَ وَكُنْتُ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الثَّمَالَا^(٤)

^(١) الديوان، ٣: ١٢: ١.

^(٢) المصدر السابق، ٢: ٧٦: ٢.

^(٣) المصدر السابق، ٢: ١٠١: ٤.

^(٤) المصدر السابق، ٣: ١٢٣: ١.

جلبت جنوب أخت عمر تركيباً عناصره منحرفة عن الأصل، حيث قدم
الجار والمجرور (لمن يعتفيك) في جملة (كنت لمن يعتفيك الثملاً) على خبر كان
(التملاً).

٤. حرف ناسخ + اسم + شبه جملة + خبر.

أذكر على هذه الصورة قول المتنخل:
لا تفتأ الدهر من سنحٍ بأربعة كأن إنسانها بالصواب مكتحل^(١)

الشاهد في البيت في جملة (كان إنسانها بالصواب مكتحل)؛ حيث قدم الجار
والمجرور (بالصواب) فتوسط بين الاسم والخبر.

وقول البريق:

يظلُّ بها الدّاعي الهديل كأنّه على الساق نشوان تميل به الحمر^(٢)
توسط الجار والمجرور (على الساق) بين اسم كان الضمير المتصل، وبين
الخبر (نشوان).

وبعد عرض الأنماط المختلفة لهذا التقديم ننقل إلى عرض الوظائف التي
تتجبت عنه. هذه الوظائف هي:

أولاً - تنبيه السامع:

يأتي الشاعر أحياناً بتركيب يلفت فيه انتباه السامع إلى عنصر ما، فيظهر
هذا العنصر محور الحديث، وعليه تبنى العناصر الأخرى، ولا يكون هذا إلا
بانحرافه عن موقعه الأصلي، بأن يتوسط بين عنصرين من خواصهما أن يتتابعا في
الذكر، أو بأن يتصدر جملة ما.

(١) الديوان، ٢: ٣٣: ٢.

(٢) المصدر السابق، ٣: ٥٨: ٣.

من هذه الوظيفة قول أبي ذؤيب:

كَأَنَّ ابْنَةَ السَّهْمِيِّ يَوْمَ لَقِيَتْهَا

بِأَسْفَلِ ذَاتِ الدَّبْرِ أَفْرَدَ خَشَفَهَا

مَوْشَحَةً بِالطَّرَّتَيْنِ هَمِيجَ

فَقَدْ وَلَهْتَ يَوْمِينَ فَهِيَ خُلُوجُ^(١)

يرسم الشاعر صورة لظبية قد فقدت ولدها، ويوضح فيها حزنها الشديد على ولدها الذي انتزع منها انتزاعاً، فهي حزينة ذليلة، منكسرة النفس. وترمز صورة الظبية عند أبي ذؤيب للمحوبة، إذ إن حال محبوبته لبعده عنها كحال الظبية لبعدها عنها. وقد كان الهذلي كما ترى "تورة الشمالان" يقف عند غزلان الصحراء، ويتحدث عنها وصفا وتشبيها بمحوباتهم^(٢).

وقد رسم الشاعر هذه الصورة في إطار زمني محدد، فالمحوبة كانت حزينة عندما لقيها الشاعر، وكأنه أراد أن ينبه السامع على أنه لم يرها منذ فترة طويلة، ولم يعلم بأخبارها، وظهر ذلك من التركيب النحوي المنحرف عن الأصل الذي اختاره الشاعر؛ حيث قدم الظرف (يوم لقيتها)، ففصل بين إسم كان (ابنة السهمي) وخبرها (موشحة)، وهذا التقديم ترك للسامع التفكير فيه في سبب تغيير العنصر عن موقعه الأصلي.

كما أراد الشاعر بهذا التركيب أن ينبه السامع إلى عنصر مهم من حقه التأخير قبل نهاية الجملة. بينما لو قال (كأن ابنة السهمي موشحة يوم لقيتها) لتمت الجملة، بوجود إسم كان وخبرها، ولوقف السامع عند الأركان الأساسية للجملة دون الانتباه إلى العنصر الجديد الذي أضيف إليها وهو الظرف، وإن ثبت هذا العنصر فلا يرى فيه أهمية سوى ذكر الزمان، ولن تأتي الوظيفة السابقة، ولكان الخبر هنا موحياً بأنه يلتقي محبوبته دون انقطاع.

(١) الديوان، ١: ٥٩-٦٠: ٢-١. هميج: ضعيفة النفس. الدبر: موضع. الخلوج: التي اختلج ولدها منها، أي انتزع.

(٢) انظر: أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره، ص ٧٤.

ثانيا - تقوية المعنى:

يتقدم الظرف على الخبر، فيتوسط بينه وبين المبتدأ؛ وذلك لوظيفة معينة،
كان يتقدم لتقوية المعنى، كما ظهر في قول أبي العيال:
وترى الرماح كأنما هي بيننا
أشطان بدر يوغلون ونوغل^(١)

قدم أبو العيال الظرف (بين) على الخبر (أشطان)؛ ليقوى المعنى،
ولتتضح الصورة. فالشاعر استخدم هذا التركيب المنحرف بعد إدراكه بأنه يخرج
بالوظيفة التي يقوى بها المعنى، إذ إن الفريقين يتبادلان الرمي بالرماح، ليصيبا أكبر
عدد، وليكون الفوز من صالح الفريق الذي يصيب أكثر. والتبادل بالرمي لا يكون
إلا بين إثنين، فقدم الشاعر تبعا لذلك الظرف (بين) ليقوى المعنى.

وقد شبه الشاعر التبادل برمي الرماح بالحصول على ماء البئر، حيث إن
الشخص يجمع من الماء ما هو بحاجة إليه. وكما أن الماء عنصر أساسي للعيش،
فكذلك تبادل الرماح بين الفريقين، وإصابة أكبر عدد من الأعداء هو عنصر أساسي
للفوز.

ثالثا - مراعاة القافية:

ظهرت هذه الوظيفة الشكلية عند أبي ذؤيب في قوله:
أجزت إذا كان السراب كأنه
على مخزئات الإكام نضيج^(٢)

جرى التقديم في جملة (كأنه على مخزئات الإكام نضيج)؛ حيث تقدم
الجار والمجرور على (مخزئات) على خبر كان (نضيج) مراعاة للقافية.

وظهرت عند ساعدة بن العجلان:
فلا تعرض لذكر بني خثيم
فإنهم لذي الهيجا أسود^(٣)

(١) الديوان، ٢: ٢٥٥. ٤. الشطن: الحبل. وانظر على سبيل المثال، ٣: ٨٢. ٤.

(٢) المصدر السابق، ١: ١٢٠. ١.

(٣) المصدر السابق، ٣: ١٠٩. ٤. وانظر على سبيل المثال، ١: ١٢٨. ٢. و ١: ١٦٩. ٢. و ٢: ١١٦. ١.

جرى التقديم في الجملة (فإنهم لدى الهيجي أسود)؛ حيث تقدم الظرف (لدى) على الخبر (أسود).

خلاصة ما سبق أن التراكييب اللغوية التي اختارها الشعراء الهذليون في ديوانهم، تدل على حسن نظم عبارتهم، وحسن التأليف بين الألفاظ، وحسن استعانتهم بقواعد النحو المرنة التي تسمح لهم باختيار التراكييب المناسبة لغرضهم، والذي يعبر عن المعنى المراد تعبيراً دقيقاً؛ إذ إن الشاعر الهذلي كان ينقل لنا الخبر في بناء تركيبى يحمل معنى جديداً إذا شعر بأن هذا التركيب سيخدمه، ويظهر المعنى، وتبعاً لهذا يقدم أحد أركان الجملة في التركيب الذي اختاره، فيخرج التركيب عنده صحيحاً في قواعده، عميقاً في معناه.

وقد تعددت أنماط التقديم والتأخير عند الشعراء الهذليين، وتفرعت تبعاً لذلك الصور البنائية، فتناولوا فيها العنصر الذي يتمتع برتبة حرة في الانتقال من موقع إلى آخر، فكان يتوسط بين ركنين متتابعين في الجملة تارة، ويتصدر الجملة فيتقدم على عنصرها الأساسيين تارة أخرى.

وقد نتجت عن التراكييب اللغوية عند الشعراء الهذليين في الديوان وظائف متعددة، لم تكن هذه الوظائف لتظهر لو احتفظ التركيب بترتيب عناصره الأصلي، ولم يكن الهذليون يلجؤون إلى هذه الوظائف في أي موطن يشاؤون، بل إذا شعروا بحاجة إلى التقديم والتأخير بين عناصر الجملة في موطن معين، فعلوا ذلك. والوظائف التي خرجت عندهم هي: الاختصاص، والعناية، والاهتمام، والتأكيد، وتقوية المعنى، والتنبيه، والتشويق. كذلك ظهرت وظيفة أخرى تخرج عن تلك الوظائف المعنوية، وتنحصر في جانب الشكل، وتدخل ضمن الوظائف اللفظية وهي: مراعاة وحدة القافية.

وبهذا كله امتاز أسلوب الشعراء الهذليين بقوته، ورصانته، ومقدرته على التعبير عن أي معنى يراد، وقد جمع ديوانهم هذه الأساليب القوية التي توزعت بين مختلف الشعراء في الديوان.

الخاتمة

تتمتع اللغة بحركة مستمرة في إنتاج تراكيب متعددة تواكب الظروف المختلفة، ولا تتوقف عند حد معين. واللغة لا تختص باهتمامها بالإعراب، وكيفية تقديره، وبالتركيب الجاف البعيد عن المعنى حسب، بل تختص كذلك بالتراكيب والدلالات والوظائف الناتجة عن كيفية نظم المفردات في تركيب ما.

وظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة لغوية تمنح اللغة المرونة والحيوية، وقد تناولها النحويون مبنى ومعنى واضعين لها نظاماً خاصاً في أصل الترتيب، وفي الخروج عنه، إذ إن من وظيفته الإعرابية ليصبح متبداً وفي ذلك خلاف. والأصل في المفعول به أن يتأخر عن الركنين الأساسيين في الجملة وقد يتقدم على نية التأخير، وقد يتقدم لا على نية التأخير. والأصل في الخبر أن يلي المبتدأ، وفي: المبتدأ أن يتقدم على الخبر، وقد يتقدم لا على نية التأخير. والأصل في الخبر أن يلي المبتدأ أن يتقدم على الخبر، وقد يتقدم لا على نية التأخير.

ويخرج الأصل التوليدي عن مساره في بعض الأحيان تبعاً لظروف النص، ودواعي السياق، ولا يكون ذلك إلا في الرتبة الحرة الحركة، إذ إن هناك عناصر تتمتع بحرية تامة في الانتقال من موقع إلى آخر، وهناك عناصر تتصف برتبة مقيدة، فلا تنتقل من موقعها. وينتج عن خروج العناصر من موضعها وظائف متعددة تم توضيحها في الفصل الثاني من هذه الدراسة. ويذهب المتكلم إلى تغيير موقع الرتبة الحرة إلى موقع آخر تبعاً لمعنى محدد؛ إذ إن ترتيب الكلمات في جملة ما يتبع ترتيب المعاني في النفس. كما قال عبد القاهر الجرجاني "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك إلا لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس".

جاء البلاغيون، فتابعوا ما بدأ به النحويون متأثرين بدراسة النحويين لهذه الظاهرة؛ إذ إنهم تناولوا العناصر التي تمتع بحرية في الانتقال من موقع إلى آخر كما

نصّ عليها النحويون، وابتعدوا عن تناول العناصر ذوات الرتب المقيدة. وعالجوا هذه الظاهرة معنى بشكل دقيق، مبينين عدداً كبيراً من الوظائف التي تخرج عن ترتيب العناصر في جملة ما. وقد استعانوا بعلم النحو في صحة تناولهم للتركيب اللغوية، وقد بدأ هنا بعبدالقاهر الجرجاني في نظرية النظم التي أخرجها في كتابه "دلائل الاعجاز".

وبعد هذه الرحلة الطويلة في معالجة أسلوب التقديم والتأخير بين النحويين والبلاغيين، بينت الدراسة من خلال مسألة تقديم وتأخير العناصر أن العربية قادرة على التعبير عن المعنى المقصود، وذلك عن طريق الكم الهائل من التراكيب التي تنتجها، مما يكسبها المرونة، والحيوية في التعبير.

وضحت الدراسة كذلك كيف أن العناصر تمر بمراحل من الانحراف، والتعبير، والتبديل؛ لإخراج المعنى بشكل دقيق. وكيف أن التقديم يكون على وجهين: تقديم على نية التأخير، وذلك بأن يحافظ العنصر المتقدم على وظيفته الإعرابية، فلا يتركها. وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن ينتقل العنصر من حكم إعرابي إلى حكم آخر، فيدخل باباً غير بابيه. فالفاعل مثلاً يتقدم لا على نية التأخير عند البصريين، ويتقدم على نية التأخير عند الكوفيين. وإن اختلف الفريقان في إعراب الاسم المتقدم على الفعل، فإنهم اتفقوا على فاعليته معنى.

اشترك النحويون والبلاغيون في أن ترتيب الكلمات في الجملة إما أن يكون ترتيباً حراً، تتقدم وتأخر فيه بعض العناصر، ويكون ذلك في حال وجود القرائن اللفظية، كالحركات الإعرابية، والقرائن المعنوية. وإما ترتيباً مقيداً، لا تتقدم فيه الألفاظ ولا تتأخر. وأي تغيير في ترتيب عناصر الجملة ذات الرتب الحرة يتبع ترتيب المعاني في ذهن المتكلم، إذ إن المتكلم يلجأ إلى هذا الأسلوب، ليعبر عن المعنى تعبيراً دقيقاً يواكب الظروف التي يعيشها.

لم يقتصر النحويون على وظيفة الاهتمام نتيجة عن التقديم والتأخير، بل تعرضوا لوظائف أخرى، وأدركوا أهمية الارتباط بين تكوين التراكيب، والأغراض التي

تعبّر عنها، وظهر هذا واضحاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة. ولم يقتصر غرض التقديم والتأخير عند النحويين والبلاغيين على مراعاة جانب المعنى، وإنما راعوا الجانب الشكلي، كراية وحدة القافية في القصيدة في الشعر.

وتبين لي من خلال الدراسة أن ديوان الهذليين قد جمع أنماطاً متعددة للأسلوب التقديم والتأخير، فالشاعر الهذلي كان يعبر عن معناه بحسن اختياره للتركيب اللغوي الذي يواكب القواعد النحوية، حيث يترك الأصل في ترتيب العناصر في جملة ما، ويلجأ إلى الفرع فيه؛ وصولاً إلى الدقة في التعبير عما يكتنفه من مشاعر، فخرج الشاعر الهذلي تبعاً لتنوع التراكيب التي استخدمها بوظائف متعددة ظهرت في الفصل الثالث من هذه الدراسة. كما تبين لي أن أكثر نمط في التقديم استخدم في ديوان الهذليين هو نمط تقديم الجار والمجرور، يليه نمط تقديم المفعول به، فنمط تقديم الفاعل.

وبعد فإن أسلوب التقديم والتأخير أسهم إسهاماً كبيراً في كثرة تراكيب اللغة وفي ذلك فوائد عظيمة أعانت المتكلمين على اختيار الأسلوب المناسب لظروف النص الذي يعيشه.

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

١. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: محمد الجرجاني، تحقيق: عبدالقادر حسن، دار نهضة مصر للطبع والنشر/ القاهرة.
٢. الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحמיד، ١٩٨٢.
٣. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمرو (ابن الحاجب)، مطبعة العاني - بغداد.
٤. الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تعليق: محمد عبدالمنعم الخفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.
٥. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: مصطفى جواد، وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦.
٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ومعه شرح الشواهد المعينسي دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي.
٧. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩.
٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى/ بيروت.
٩. دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، صححه: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.

١٠. ديوان الهذليين: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٥م.
١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٥.
١٢. شرح الأشموني لألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
١٣. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهرى، صحح بمعرفة لجنة من العلماء، دار إحياء الكتب العلمية.
١٤. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: هادي نهر، الجامعة المستنصرية/ بغداد. ١٩٧٧.
١٥. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت. مكتبة المتنبى، القاهرة.
١٦. الصاحبى: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
١٧. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٩١٤.
١٨. الفرائد الجديدة: عبدالرحمن الأسيوطي، تحقيق: الشيخ عبدالكريم المدرس. أشرف على طبعتها وعلق على شواهدا محمد الملا أحمد الكزني، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٧٧.
١٩. الفوائد الضيائية: نور الدين عبدالرحمن الجامي، تحقيق: أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ١٩٨٣.

٢٠. الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان: شمس الدين أبي عبدالله المعروف ابن القيم
إمام الجوزية، بإشراف لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال، بيروت.

٢١. الفهرست: محمد بن أبي يعقوب إسحق (ابن النديم)، ضبطه وشرحه: يوسف علي
طويل، وضع فهرسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية/بيروت، الطبعة الأولى،
١٩٩٦.

٢٢. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم
الكتب، بيروت.

٢٣. كتاب التبيان في علم المعاني والبدیع والبيان: شرف الدين حسين بن محمد الطيبي،
تحقيق: هادي الهلالي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٢٤. كتاب الكافية في النحو: جمال الدين عثمان بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.

٢٥. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان،
وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.

٢٦. الكواكب الدرية: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، أشرف عليه: محمد الأسكندراني،
دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧. لباب الإعراب: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين
عبدالرحمن، دار الرفاعي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٢٨. المحتسب: عثمان بن جني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصطفى حلي، ١٩٥٤.

٢٩. مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني: على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شروح التلخيص) طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي/ مصر، ١٩٣٧.

٣٠. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد بركات، مركز البحث العلمي، إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ١٩٨٠.

٣١. المصباح في المعاني والبيان والبدیع: بدر الدين بن مالك (ابن الناظم)، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب.

٣٢. المطالع السعيدة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠.

٣٣. معاني القرآن: أبو زكريا بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.

٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين أبو محمد عبدالله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧.

٣٥. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٣٦. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٧. مقدمة ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، المطبعة الثالثة، ١٩٧٩.

٣٨. منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد بن الخوجة، دار العربي الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

٣٩. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص)، طبع بطبعة عيسى البابي الحلبي/ مصر، ١٩٣٧.

٤٠. نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

٤١. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٤٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، وعبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

ثانياً: المراجع:

١. أبو ذؤيب الهذلي: نورة الشملان، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
٢. الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: مجيد عبد الحميد ناجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤.
٣. الأصول دراسة أنبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/بغداد، ١٩٨٨.
٤. البلاغة فنونها وأفنانها: فضل حسن عباس، دار الفرقان، أربد، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢.
٥. البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
٦. بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
٧. الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.
٨. من أسرار اللغة العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الخامسة، ١٩٧٥.
٩. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف/ القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٨.
١٠. الوجيز في فقه اللغة: محمد الأنطاكي، دار الشروق، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩.

ثالثا - الدوريات:

١. الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية: علي الجارم، مجلة "مجمع اللغة العربية"، مطبعة وزارة المعارف العمومية، المجلد: السابع، الدورة (١٣-١٨)، ١٩٥٣.